



Ministry of Higher Education and Scientific Research

Ziane Achour University of Djelfa



Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences

Department Economic Sciences

PhD Thesis Third Phase

Division: Economic Sciences

Specialty: Economic Analysis and Foresight

Title:

The role of rationalizing government spending in achieving
fiscal balance in Algeria
Analysis using computable general equilibrium models
(MEGC)

Prepared by:

HAMAIDI SEDDIK

Discussed and publicly approved on 22/02/2022 By the committee composed of:

Slimane Chibout	Lecturer Classe -A-	University of Djelfa	President
Mohamed Elaguab	Lecturer Classe -A-	University of Djelfa	Rapporteur
Hachi Naouri	Lecturer Classe -A-	University of Laghouat	Examiner
Talbi Missoum	Lecturer Classe -A-	University of M'Sila	Examiner
Mokhtar Boulabbas	Lecturer Classe -A-	University of Tiaret	Examiner
Ahmed Azzouz	Lecturer Classe -A-	University of Bouira	Examiner

University Year: 2021/2022



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

الشعبة: العلوم الاقتصادية
التخصص: تحليل إقتصادي وإستشراف

العنوان

دور ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التوازن المالي في الجزائر

تحليل باستخدام نماذج التوازن العام القابلة للحساب

(MEGC)

من إعداد

حمايدي صديق

المناقشة بتاريخ 2021/02/22 من طرف اللجنة المكونة من:

رئيسا	جامعة الجلفة	أستاذ محاضر-أ-	سليمان شيبوط
مقررا	جامعة الجلفة	أستاذ محاضر-أ-	محمد العقاب
ممتحنا	جامعة الجلفة	أستاذ محاضر-أ-	حاشي نوري
ممتحنا	جامعة الجلفة	أستاذ محاضر-أ-	طالب ميسوم
ممتحنا	جامعة الجلفة	أستاذ محاضر-أ-	مختار بولعباس
ممتحنا	جامعة الجلفة	أستاذ محاضر-أ-	أحمد عزوز

السنة الجامعية: 2022/2021



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

الشعبة : العلوم الاقتصادية
التخصص : تحليل إقتصادي وإستشراف

العنوان

دور ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التوازن المالي في الجزائر

تحليل باستخدام نماذج التوازن العام القابلة للحساب

(MEGC)

من إعداد الطالب (ة) : حمايدي صديق

الأستاذ المشرف : العقاب محمد

السنة الجامعية: 2022/2021

الإهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَيَّ خَيْرِ خَلْقِ اللَّهِ وَعَلَى آلِهِ
وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ وَاللَّهُ أَمَّا يَعْبُدُ :

أَهْلِي فِي هَذَا الْعَمَلِ الْمُتَوَاضِعِ إِلَيْهِ مِنْ كَرَاهِ سَبِيحِ فَيْحٍ وَجَوْهَرِ سَبِيحِ فَيْحٍ
بَنَدِ عَلَيْهِ الْيَوْمَ إِلَيْهِ الْوَالِدِينَ الْكَرِيمِينَ فَضْلًا مِنْ اللَّهِ مِنْ كُلِّ سُوءٍ وَأَمَلًا
فِي عَمَلِهِمَا .

إِلَى زَوْجَاتِي وَأَوْلَادِي .

إِلَى مَنْ كَرَاهَ لَهُ فَضْلَ فَيْحٍ تَعْلِيمًا وَتَهْنِئًا .

إِلَى كُلِّ الْأَقْرَابِ وَالْأَحْبَابِ وَالْأَصْدِقَاءِ وَزَمَلَاءِ الْمَدْرَسَةِ .

إِلَى كُلِّ مَنْ أَحَبَّنَا وَأَحْبَبْنَا .

إِلَى هَذِهِ جَمِيعًا نَهْطُ فِي تَمِيمَةِ هَذَا الْجُودِ

صَدِّيقُ

كلمة شكر

أولاً وقبل كل شيء أشكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه في هذا العمل
ومنه لي القوة والقادرة لإنجازه ، وثانياً أشكر الأساتذة المحترمين
محمّد العقاب وبن سكر في المختار الفاضل كما لنا الفضل والجهود
الكبيرين في مساعدتهما وتوجيههما على هذا العمل والفتاه لمسنا
عنهما كل العناية والإهتمام ، فلم يبالا عنى علمهما وجهتهما
ووقتتهما وتصانتهما ، فبارك الله لهما في علمهما وزمانتهما من فضله
ووفقهما الله في البدايا والآخرة، كما أشكر رئيس مصلحة الميزانية
برئاسة جامعة زيان عاشور السيد محمد عزوز على تيسيره لي في هذا
العمل من خلال دعمه وتشجيعه فبارك الله فيه وفي ماله وأولاده،
وتشكر أعضاء لجنة المناقشة الضمين وافقوا على تقييم وتقويم هذا العمل ،
كما تشكر كل الأساتذة الضمين كما وسببا في وصولنا لهذه المرحلة ،
وتشكر كل من كانت له يد المساعدة في إنجاز هذا البحث من
قريب أو من بعيد.

صديق

الملخص

هدفت هذه الأطروحة إلى قياس أثر ترشيد الإنفاق العام على التوازن المالي في الجزائر باستخدام نماذج التوازن العام القابلة لحساب (MEGC)، وعلى اعتبار أن ترشيد الإنفاق يكون إما بالتخفيض أو بالزيادة لذلك قمنا باقتراح أربع سيناريوهات، الأول بالتخفيض والثاني بالزيادة حيث تكون نسبة التغير في الإنفاق هي 5%، وبنفس الترتيب يكون الثالث والرابع غير انه بنسبة 10%، و من خلال هذا التغير تتبعا الأثر على مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في رصيد الميزانية العامة، ميزان المدفوعات والدين العام. وبالمحاكاة باستخدام برنامج الحاسوب (GAMS) توصلنا إلى أن الإنفاق العام يتناسب عكسيا مع رصيد الميزانية وطرديا مع الدين العام ورصيد ميزان المدفوعات، حيث أنه في حالة السيناريو الأول أو الثالث يكون مقدار الاستجابة في كل مؤشرات التوازن المالي وبنفس النسبة 20.89 و 21.45% على التوالي، في حين تكون نسب الاستجابة هي 19.72 و 19.12% بالنسبة للسيناريو الثاني أو الرابع على التوالي. كما أن مقارنة نتائج السيناريو الأول والثاني أكدت لنا على أن زيادة الإنفاق بنسبة 5% بعد أن كان مخفض بنفس النسبة قد أدى إلى زيادة في العجز الموازي بنسبة قدرها 1.48% وارتفع الفائض في ميزان المدفوعات والدين العام بنفس النسبة، وهذه النتيجة تتوافق كثيرا مع توقعات النظرية الاقتصادية بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد جزائري، ترشيد إنفاق، توازن مالي، نماذج توازن عام.

Résumé:

La présente thèse a pour objet d'estimer l'effet de la rationalisation des dépenses publiques sur l'équilibre financier de l'Algérie et ce via l'utilisation des modèles d'équilibre générale calculable (MEGC). Pour ce faire, quatre scénarios ont été envisagés; les dépenses publiques sont supposées d'augmenter de 5% ou 10%, et de diminuer de 5% ou 10%. Les résultats de simulation, en utilisant le logiciel GAMS, montrent que les dépenses publiques évoluent négativement avec le solde budgétaire et positivement avec la dette publique et le solde de la balance de paiement. En effet, si les dépenses publiques connaissent une diminution de 5% (10%), ou une augmentation de 5%(10%), les indicateurs d'équilibre financier auront le même pourcentage de réponse de 20.89% (21.45%), ou 19.72% (19.12%) respectivement. En revanche, la croissance des dépenses publiques de 5%, après que ces dernières ont déjà été diminuées de 5%, provoquera une augmentation, du même pourcentage de 1,48%, de déficit budgétaire, de l'excédent de la balance de paiement et de la dette publique. Il est à noter que ce résultat corrobore les prédictions de la théorie économique.

Mots clés: Economie Algérienne, Rationalisation des dépenses publiques, Equilibre financier, Modèles d'équilibre générale calculable,

Abstract: The aim of this thesis is to empirically analyze the effect of the rationalization of public expenditures on the Algerian financial equilibrium using computable general equilibrium models. For doing so, four scenarios have been envisaged; the public expenditures are supposed to be increased by 5% or 10%, and to be decreased by 5% or 10%. The obtained results of simulation, using GAMS software, show that the public expenditures are related negatively to the public debt and positively to the public debt and the balance of payment. Indeed, if the public expenditures experience a decrease of 5% (10%), or an increase of 5% (10%), the financial equilibrium indicators will record the same percentage of response of 20.89% (21.45%), or 19.72% (19.12%) respectively. However, the growth of public expenditures by 5%, after that these latter have been reduced by 5%, leads to rise the budget deficit, the surplus of the balance payment and the public debt with the same percentage of 1.48%.

Key Words: Algerian economy, Rationalization of public expenditures, Financial equilibrium, Computable general equilibrium models.

Jel classification: C68, E69

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

	الإهداء
	شكر وتقدير
	الفهرس
	قائمة الأشكال والجداول
	مقدمة

الفصل الأول : ترشيد الإنفاق العام: المفاهيم والآليات

1	تمهيد
2	المبحث الأول: ماهية النفقات العامة وآثارها الإقتصادية
2	المطلب الأول: ماهية النفقات العامة
6	المطلب الثاني: الآثار الإقتصادية للنفقات العامة
11	المبحث الثاني: تقسيمات النفقات العامة
11	المطلب الأول: تقسيم النفقات العامة حسب فقهاء المالية
17	المطلب الثاني: تقسيم النفقات العامة في الجزائر
22	المبحث الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العامة
22	المطلب الأول: ظاهرة زيادة حجم الإنفاق العام حسب مختلف النظريات الإقتصادية
25	المطلب الثاني: أسباب تزايد الإنفاق العام
30	المبحث الرابع: مفهوم ترشيد الإنفاق ترشيد الإنفاق العام ومتطلبات نجاحه
30	المطلب الأول: عموميات حول ترشيد الإنفاق ومتطلبات نجاحه
33	المطلب الثاني: آليات ترشيد الإنفاق العام وضوابطه
43	خلاصة

الفصل الثاني : مؤشرات التوازن المالي

44	تمهيد
45	المبحث الأول: الموازنة العامة للدولة
45	المطلب الأول: ماهية الموازنة العامة للدولة
51	المطلب الثاني: قواعد وتقسيمات الموازنة العامة للدولة

60	المطلب الثالث: مراحل الموازنة العامة للدولة
67	المبحث الثاني: ميزان المدفوعات
67	المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات
72	المطلب الثاني: التوازن والإحتلال في ميزان المدفوعات
82	المبحث الثالث: الدين العام
82	المطلب الأول : ماهية الدين العام
88	المطلب الثاني: إدارة الدين العام
95	خلاصة
الفصل الثالث:	
96	تمهيد
97	المبحث الأول: نماذج توازن العام القابلة للحساب CGEM
97	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول نماذج التوازن العام القابلة للحساب
101	المطلب الثاني: أشكال نماذج التوازن العام القابلة للحساب
105	المطلب الثالث: مجالات ومراحل نموذج العام القابل للحساب
111	المبحث الثاني: مصفوفة الحسابات الإجتماعية SAM
112	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول مصفوفة الحسابات الإجتماعية SAM
115	المطلب الثاني: هيكل مصفوفة الحسابات الإجتماعية وتوازنها
121	المبحث الثالث: تطبيق نموذج التوازن العام على الإقتصاد الجزائري
121	المطلب الأول: مصفوفة الحسابات الإجتماعية للإقتصاد الجزائري لسنة 2012
128	المطلب الثاني: بناء نموذج التوازن العام القابل للحساب للإقتصاد الجزائري
140	المطلب الثالث: إستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب في المحاكاة لتحليل أثر ترشيد الإنفاق العام على التوازن المالي
154	خلاصة
155	خاتمة
159	قائمة المراجع
172	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
117	الهيكل الأساسي لمصفوفة الحسابات الإجتماعية	(1-3)
124-123	مصفوفة الحسابات الإجتماعية للإقتصاد الجزائري لسنة 2012	(2-3)
125	التحويلات بين الوحدات الإقتصادية	(3-3)
125	دخل وإدخار الوحدات الإقتصادية	(4-3)
126	الإستهلاكات الوسيطة	(5-3)
126	الطلب على رأس المال والعمل	(6-3)
127	الإنتاج المحلي والصادرات والواردات والطلب على الإستثمار للقطاعات الإقتصادية	(7-3)
129	القطاعات الإقتصادية وتتميزها	(8-3)
138	عدد المعادلات والمتغيرات الخاصة بالنموذج	(9-3)
139	المعلومات الحرة أو الخارجية المستخدمة في النموذج	(10-3)
141	السيناريوهات المقترحة للدراسة	(11-3)
142	نسبة التغير في رصيد الميزانية (السيناريو الأول)	(12-3)
143	نسبة التغير في رصيد الميزان التجاري و رصيد ميزان المدفوعات(السيناريو الأول)	(13-3)
144	نسبة التغير في الدين العام(السيناريو الأول)	(14-3)
145	نسبة التغير في رصيد الميزانية (السيناريو الثاني)	(15-3)
146	نسبة التغير في رصيد الميزان التجاري و رصيد ميزان المدفوعات(السيناريو الثاني)	(16-3)
147	نسبة التغير في الدين العام(السيناريو الثاني)	(17-3)
148	نسبة التغير في رصيد الميزانية (السيناريو الثالث)	(18-3)
149	نسبة التغير في رصيد الميزان التجاري و رصيد ميزان المدفوعات(السيناريو الثالث)	(19-3)
149	نسبة التغير في الدين العام(السيناريو الثالث)	(20-3)
150	نسبة التغير في رصيد الميزانية (السيناريو الرابع)	(21-3)
151	نسبة التغير في رصيد الميزان التجاري و رصيد ميزان المدفوعات(السيناريو الرابع)	(22-3)
152	نسبة التغير في الدين العام(السيناريو الرابع)	(23-3)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
111	مخطط يوضح مراحل نموذج التوازن العام القابل للحساب	(1-3)

قائمة المؤلفات

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
172	نتائج محاكاة السيناريو الأول (تخفيض الإنفاق العام بنسبة 5%)	01
175	نتائج محاكاة السيناريو الثاني (زيادة الإنفاق العام بنسبة 5%)	02
178	نتائج محاكاة السيناريو الثالث (تخفيض الإنفاق العام بنسبة 10%)	03
181	نتائج محاكاة السيناريو الرابع (رفع الإنفاق العام بنسبة 10%)	04

مقدمات

1- تمهيد

إن دراسة موضوع النفقات العامة له أهمية كبيرة خاصة مع تطور دور الدولة وتوسع نشاطها في الحياة الاقتصادية فقد تطورت دراسة النفقات العامة مع تطور طبيعة المالية العامة، من مالية محايدة إلى مالية وظيفية، وأصبح فقهاء المالية العامة يهتمون بدراسة وتحليل النفقات العامة وتقسيماتها وحدودها وضوابطها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، فلم تعد تدرس النفقات العامة من الناحية الكمية فقط، بل أصبحت تدرس من الناحية النوعية أيضاً، أي من ناحية آثارها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم استخدامها وسيلة لإحداث آثار معينة وتحقيقاً للأهداف المرسومة مسبقاً في إطار السياسة المالية للدولة، وتعتبر سياسة الانفاق الحكومي من أحد أبرز وسائل السياسة المالية في تحفيز النمو والتشغيل الكامل للعمالة و تثبيت الاقتصاد الكلي في حال تعرضه لصدمات وإعادة توزيع الثروة للتقليل من حدة التفاوت بين المواطنين وغيرها من أهداف السياسة الإنفاقية، إلا أن ظاهرة التزايد المستمر في النفقات العامة أضحت ظاهرة عامة طويلة الأجل في غالبية الدول المتقدمة منها والنامية، الأمر الذي يستدعي ضرورة ترشيدها والحد من إسرافها وتبذيرها، وبالتالي فإن موضوع ترشيد النفقات العامة يعد من المسائل التي تتجدد مع تشدد الأزمات على إقتصاديات دول العالم قاطبة، لما لها من تأثير بالغ الأهمية على موارد الدولة.

ومن الأمور التي تسعى الدول إليها إضافة إلى ترشيد الإنفاق العام الوصول إلى حالة الإستقرار والتوازن الإقتصادي، ويتحقق هذا الأخير بالتساوي بين الطلب والعرض الكليين في ظل الظروف والظغوطات الإقتصادية المتاحة، كما أن هذا التوازن هو عبارة عن مجموع توازنات جزئية تتفاعل فيما بينها لتحقيق التوازن الكلي، ومن أهم هذه التوازنات التوازن المالي الذي توسع مجاله بعد أن كان يتحقق فقط بالتساوي بين الإيرادات والنفقات، ليشمل إضافة للميزانية كل من ميزان المدفوعات والدين العام، فتوازن الموازنة يتحقق بتساوي إيرادات الدولة مع نفقاتها دون وجود العجز أو الفائض بما يؤدي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة، كما أن التوازن في ميزان المدفوعات يتحقق بتساوي جانبي الدائن والمدين وذلك بفعل القيد المزدوج وفقرة السهو والخطأ، ولكن هذا التوازن الحسابي قد لا يعني أن هناك توازناً إقتصادياً بل قد يوجد خللاً فيه، ومن الناحية الواقعية يندر في بلد في العالم حدوث التوازن الحقيقي بين ما للدولة من حقوق وما عليها من إلتزامات وهذه القاعدة تنطبق على الدول المتقدمة والنامية على السواء ولكن الذي يحدث هو وجود قدر أو مستوى من التباين بين دائنية ومديونية الدولة، والدين العام يخلق توازنات وإختلالات في كل الموازنة وميزان المدفوعات فهو سلاح ذو حدين، تلجأ إليه جميع الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، فالدول التي تتبع إستراتيجيات وإدارة جيدة للدين العام من خلال توجيهه إلى الإستثمارات لتحقيق عوائد وأرباح كبيرة تستطيع مجابهة هذا الدين والتخلص منه في وقت قصير بل يتعدى الأمر إلى تقديم قروض والمنافسة في الأسواق المالية الدولية وتحقيق أرباح إضافية، في حين أن الدول التي لاتسير ديونها جيدة ولا تعتمد على أي إستراتيجية وتوجه أموالها المقترضة للإستهلاك وإعادة التعمير كالدول النامية تجد نفسها غارقة في أزمة ديون كبيرة.

والجزائر كغيرها من الدول خاصة النامية منها تسعى إلى بلوغ معدلات معتبرة في النمو الإقتصادي وتحقيق مستويات متقدمة في التنمية الإقتصادية من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي وبرنامج دعم النمو وهو ماكلف الجزائر مبالغ مالية ضخمة، كانت سببا في تفاقم الديون وتسجيل عجزا ماليا في أرصدة الميزانية وميزان المدفوعات وحدث خلل مالي كبير في إقتصاد الجزائر، الأمر الذي فرض أكثر من أي وقت مضى ضرورة إتخاذ القرارات الإقتصادية المنطقية والعقلانية وخاصة التي تشمل قرارات تسيير المال العام في جانبه الإنفاقي.

ومن أجل تحليل دور ترشيد النفقات في تحقيق التوازن المالي في الجزائر سوف نستخدم نماذج التوازن العام القابلة للحساب والتي تعتبر من أهم الطرق والوسائل التحليلية للنماذج الإقتصادية الكلية من أجل تحليل الآثار الناجمة عن الأزمات والصدمات المفاجئة والتغير في السياسات والمتغيرات الإقتصادية، حيث أن هذه النماذج تمكننا من عرض الإقتصاد في صورة شاملة وتمثيل ما يمكن حدوثه في الواقع الإقتصادي عن طريق نظامها المعدلاتي المتشابك الذي يعتبر ترجمة رياضية تحوي وصف تفصيلي للتقنيات الإنتاجية، سلوك المستهلك وتفضيلاته الموارد المتاحة والمتطلبات، ووصف سلوك الأمثلة للوحدات الإقتصادية، ويتم الإستعانة ببيانات مصفوفة الحسابات الإجتماعية في إيجاد الحل العددي لهذا النظام، والتي تعتبر جدول محاسبي يعمل بنظام الإدخال المزدوج وهو مايجعل النموذج قابلا للحساب، ويعتمد في حله على برمجيات الحاسوب. ومن خلال ماسبق يمكن صياغة الإشكالية التالية :

مامدى تأثير آليات ترشيد الإنفاق العام على مؤشرات التوازن المالي في الجزائر من خلال إستخدام نماذج

التوازن العام القابلة للحساب ؟

ويمكن من الإشكالية طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ماهي أهم آليات ترشيد الإنفاق العام؟
- هل لتخفيض الإنفاق أثر على كل من الموازنة وميزان المدفوعات والدين العام ؟
- هل لزيادة الإنفاق أثر على كل من الموازنة وميزان المدفوعات والدين العام ؟
- هل نموذج التوازن العام القابل للحساب يتميز بالكفاءة والدقة والجودة في هكذا دراسات عن النماذج القياسية والسلاسل الزمنية؟

2- فرضيات البحث

- إن أهم آليات ترشيد الإنفاق الحكومي هي الآليات التي تمكن إما من تخفيض الإنفاق الحكومي دون التأثير أو المساس بمصالح الدولة أو الرفع منه حاليا لتحقيق أرباح مستقبلا؛
- تخفيض الإنفاق له أثر على كل من الموازنة وميزان المدفوعات والدين العام؛
- زيادة الإنفاق له أثر على كل من الموازنة وميزان المدفوعات والدين العام؛
- نموذج التوازن العام يتميز بالدقة والجودة والكفاءة عن باقي النماذج كونه يعطي صورة كلية للاقتصاد الجزائري ويظهر تأثير تغير متغير واحد على جميع المتغيرات في آن واحد

3- منهجية وأدوات البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي الذي يتضمن الدراسة الوصفية التحليلية لمتغيرات الدراسة التي تقوم على تحليل أثر ترشيد الإنفاق العام على التوازن المالي باستخدام نماذج التوازن العام القابلة للحساب، والذي يظهر في فصول هذه المذكرة من خلال وصف وتحليل نماذج التوازن العام القابلة للحساب ومصفوفة الحسابات الاجتماعية وأهم أجزاءهم ومكوناتهم، والتي تعتبر (نماذج التوازن العام القابلة للحساب) من أهم الطرق والوسائل التحليلية للنماذج الاقتصادية الكلية من أجل تحليل الآثار الناجمة عن الأزمات والصدمات المفاجئة والتغير في السياسات والمتغيرات الاقتصادية، وأيضاً من خلال تحليل آثار ترشيد الإنفاق على مؤشرات التوازن المالي والتي تظهرها مختلف سيناريوهات الفصل التطبيقي، وذلك بالاعتماد على المصادر المكتبية من مراجع علمية ودوريات وأبحاث وأوراق عمل ومحاضرات قدمت في هذه المجالات، كما إعتدنا على المنهج التاريخي الذي يظهر جلياً من خلال السرد النظري لكل من الإنفاق العام ومؤشرات التوازن المالي ونماذج التوازن العام القابلة للحساب.

4- أهمية البحث

لموضوع بحثنا أهمية بالغة وهي أن التوازن المالي أداة مهمة تستخدمها الدول للوصول إلى التوازن الاقتصادي فالتوازن المالي لا يكون مجدياً في ظل عدم التوازن الاقتصادي، و لذلك أصبحت بينهما علاقة تكاملية، لذا سنقوم بتحليل دور ترشيد الإنفاق العمومي في تحقيق التوازن المالي في الجزائر باستخدام نماذج التوازن العام القابلة للحساب (CGE) التي تعتبر معيار تقني لتحليل السياسات للنظر في آثار الإقتصاد الواسعة للتغيرات في السياسة، والتي ستسهل علينا هذه الدراسة في الجانب التطبيقي باستخدام مصفوفة المحاسبة الاجتماعية التي تمثل الجدول الذي يشكل الإطار المحاسبي الأمثل لتوفير أغلب المعطيات التي يتم إستعمالها كمتغيرات في النموذج

5- أهداف البحث

- التعرف على أهمية التوازن المالي وتأثيره على التوازنات الأخرى
- معرفة أثر ترشيد الإنفاق الحكومي الجزائري في تحقيق التوازن المالي
- توضيح مفهوم التوازن العام وكيفية بناء النموذج
- عرض شامل لمفهوم مصفوفة الحسابات الاجتماعية للإقتصاد الجزائري وكيفية الانتقال منها إلى نموذج التوازن العام
- دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والمتغيرات الاقتصادية الكلية
- الإسهام في إغناء الأدبيات العربية بهذا النوع من العلوم، وتوفير مادة علمية للباحثين عموماً في كل المجالات وللإقتصاديين على وجه الخصوص

6- دوافع إختيار البحث:

- يعود إختيارنا لهذا الموضوع إلى العديد من الأسباب يمكن حصرها في النقاط التالية:
- الرغبة الشخصية في إستعمال هذا النوع من النماذج الذي يعتبر من النماذج الحديثة مقارنة بالسلاسل الزمنية والإقتصاد القياسي، ولما له من قوة ودقة في تحليل السياسات الاقتصادية و يعطي صورة كلية للإقتصاد في جدول

- واحد وهو ما يسمى مصفوفة الحسابات الإجتماعية، كما يساعد صناع القرار في إتخاذ القرارات السليمة من خلال النتائج التي يقدمها والتي تساهم في تحليل وحسن إختيار السياسات الإقتصادية المناسبة؛
- إضافة جديدة للجامعة الجزائرية كونها من الدراسات القلائل التي تطرقت لهذا النوع من النماذج؛
 - زيادة الخبرة والمعرفة في هذا الميدان، ومعرفة المزيد عن إستخداماته؛
 - إظهار الأهمية الكبيرة لترشيد النفقات العامة من خلال إظهار تأثيرها على الإقتصاد بشكل عام ومؤشرات التوازن المالي بشكل خاص
 - مواصلة البحث مستقبلا في هكذا مجالات إنطلاقا من هذا العمل.

7- فترة الدراسة

بما أننا طبقنا في دراستنا هذه نموذج التوازن العام القابل للحساب، والذي يعتبر نموذج ستاتيكي يعتمد على فترة مرجعية واحدة وغالبا ماتكون سنة، فقد إختارنا سنة 2012 كسنة أساس مرجعية لهذه الدراسة وذلك لتوفر البيانات اللازمة لبناء النموذج الخاص بالدراسة، ولإعتبار هذه السنة من السنوات التي عرفت فيها الجزائر رخاء لإرتفاع أسعار البترول، وبالتالي زيادة الإنفاق العام الأمر الذي يستلزم ترشيده.

8- الدراسات السابقة

- أطروحة دكتوراة، (لحسن دردوري، 2013-2014)، بعنوان: سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة الجزائر- تونس)

ركزت هذه الدراسة على الإشكالية المتعلقة بدور سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في كل من الجزائر وتونس خلال الفترة 1990-2012، وتوصلت إلى أنه من أهم الركائز الأساسية لعمل السياسة الميزانية هي تفعيل السياسة الانفاقية وتوجيهها توجيهها سليما سواء عن طريق ترشيد النفقات أو تخفيضها يعطي نتائج فعالة في معالجة عجز الموازنة العامة، فمن بين الأسباب الرئيسية لارتفاع عجز الموازنة العامة هو الإفراط في النفقات الاستهلاكية والإبتعاد عن الإنفاق الإستثماري لذلك تعتمد السياسة الإنفاقية الرشيدة في إعادة توجيه الإنفاق العام إلى القطاعات المنتجة والإبتعاد تدريجيا عن التركيز عن النفقات الاستهلاكية.

- دراسة ، (GERNOT J. MÜLLER ، 2004) بعنوان: Understanding the Dynamic Effects of Government Spending on Foreign Trade

حاولت هذه الدراسة فهم التأثيرات الديناميكية للإنفاق الحكومي على التجارة الخارجية ضمن إطار الإنحدار الذاتي الهيكلي، وذلك بإستخدام السلاسل الزمنية للإقتصاد الأمريكي للفترة مابعد Bretton-Woods، وقد توصلت إلى أن الزيادة المؤقتة في الإنفاق الحكومي أدت إلى تحسن الميزان التجاري، وأكدت أن المرونة المنخفضة بين السلع المحلية والأجنبية كافية لصدمة الإنفاق الحكومي لزيادة الفائض التجاري، ويرجع لإفتراض هذه الدراسة إعتقاد الحكومة بشكل كلي على السلع المحلية والتي تؤدي إلى زيادة الإنفاق عليها، وهو ما يصاحبه إرتفاع في معدلات التبادل التجاري مما يجعل السلع المحلية أكثر تكلفة من السلع الأجنبية وهو ما يهيم على حجم التأثير ويحسن في الميزان التجاري.

– دراسة : (Thomas Döring, Ruven D. Oehmke، 2019) بعنوان: About the Economic Psychology of Public Debt

ركزت هذه الدراسة على علم النفس الإقتصادي للدين العام، حيث قامت بدراسة تطور الديون الحكومية الأوربية التي أعقبت الأزمة الإقتصادية والمالية العالمية في سنة 2008، من خلال تتبع تطور الديون لبعض البلدان الأوربية خلال الفترة 1995-2017، وتوصلت إلى أن الإمتثال لقيود الديون يتطلب إتخاذ تدابير لتوحيد الميزانية، وفقاً لـ Günter Schmolders تكشف دراسات علم النفس الإقتصادي أن خفض الإنفاق والزيادات الضريبية هي أدوات مكافئة وظيفياً لتوحيد الميزانية والتي تختلف عن بعضها البعض فيما يتعلق بمستويات التفاعل ونفور الخسارة المرتبطين بها، حيث يعتبر خفض النفقات العام أقل "إيلاماً" للمواطنين مقارنة بخسارة أصولهم (زيادة الضرائب)، ومن المؤكد أن موافقة المواطنين على خفض الإنفاق تعتمد أيضاً على مستوى ملاحظتها ومشاركة المواطنين الفردية، ومع ذلك، ينبغي تفضيل خفض النفقات العامة على الزيادات الضريبية عندما يتعلق الأمر بتحقيق ميزانية متوازنة.

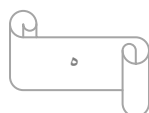
– دراسة صندوق النقد العربي، التطورات المالية سنة 2020

إهتمت هذه الدراسة بالأوضاع المالية العامة في الدول العربية بشكل إجمالي و تفصيلي معاً والشاهد على دراستنا أن هذه الدراسة توصلت إلى أن معظم الدول العربية واصلت خلال سنة 2019 سياسية ضبط وإحتواء الإنفاق العام ورفع مستويات كفاءته، جاء ذلك بإطار البرامج المالية الموضوعة مسبقاً والرامية إلى ضبط الأوضاع المالية ضمن مسارات تضمن إستدامة الدين العام.

– دراسة بحثية، (أحمد موسى مختار الهبيري وآخرون، 2021)، بعنوان: أثر برنامج الإصلاح الإقتصادي على الدين العام المصري من 1990 الى 2020

تستعرض هذه الدراسة أثر سياسات الإصلاح الإقتصادي في الفترة من 1991 الى 2020، من خلال عرض الحالة الإقتصادية المصرية قبل تنفيذ الإصلاح الإقتصادي، ثم دراسة الأسس التي قام عليها الإصلاح الإقتصادي، والسياسات التي إستهدفت ضبط مستويات الدين العام، ومن ثم عرض الآثار المترتبة على تنفيذ تلك السياسات، ومما توصلت إليه أن السياسات الإصلاحية الإنكماشية المتمثلة في تخفيض الإنفاق الحكومي، وتحرير سعر الصرف لم تؤدي إلا إلى تحويل الديون الخارجية الى ديون داخلية، حيث أن الزيادة الهائلة في الديون المحلية كانت تستخدم في سداد الديون الخارجية.

وتميزت دراستنا عن الدراسات السابقة الذكر أن دراستنا تطرقت إلى دور ترشيد الإنفاق في تحقيق التوازن المالي بمفهومه الواسع وشملت أغلب مؤشرات والمتمثلة في الموازنة العامة وميزان المفعوعات والدين العام، في حين أن الدراسات السابقة الذكر منها من تطرق إلى دور السياسة المالية في تحقيق ترشيد الإنفاق، وأخرى عن مساهمة الدين العام في ترشيد الإنفاق وغيرها، وإعتمدت هذه الدراسات في إستخراج نتائجها على الأساليب التحليلية والقياسية، بينما إستخدمنا في



إستخراج النتائج على نماذج التوازن العام القابلة للحساب، وهو أسلوب يتميز بالحدثة والدقة والجودة في تحليل السياسات الإقتصادية مقارنة بالأساليب الأخرى.

9- خطة الدراسة

قسمنا هذه الأطروحة إلى ثلاث فصول:

- في الفصل الأول حاولنا تبيان مختلف المسائل المتعلقة بالنفقات العامة من خلال تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث، في المبحث الأول سوف نتطرق إلى ماهية النفقات العامة وآثارها الإقتصادية، وفي المبحث الثاني نتكلم عن تقسيمات النفقات العامة، أما في المبحث الثالث سنتطرق إلى ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها، وفي المبحث الرابع نتكلم عن لب الموضوع وهو ترشيد الإنفاق.
- أما في الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى ثلاث مباحث كل مبحث فصلنا فيه مؤشر من مؤشرات التوازن المالي، ففي المبحث الأول تكلمنا عن الموازنة العامة من خلال ماهيتها وأهميتها وأهدافها وقواعدها وتقسيماتها ومراحل تنفيذها، أما في المبحث الثاني فتطرقنا لميزان المدفوعات مظهرين مختلف مكوناته وحالات توازنه وإختلاله، في حين تكلمنا في المبحث الثالث عن الدين العام مبيين مفهومه وأنواعه وإدارة تسييره.
- وأخيرا الفصل الأخير الذي قسمناه إلى أربع مباحث، في المبحث الأول سردنا الجانب النظري لنماذج التوازن العام القابل للحساب من خلال نشأته التاريخية ومعرفة أهم مراحل بنائه، وفي المبحث الثاني تطرقنا للجانب النظري لمصفوفة الحسابات الإجتماعية حيث بينا خصائصها و أهم مكونات هيكلها وكيفية بنائها وعلاقتها بنماذج التوازن العام القابل للحساب وطرق توازنها، في تطرقنا في المبحث الثالث إلى قراءة مختصرة لبيانات مصفوفة الحسابات الإجتماعية للإقتصاد الجزائري لسنة 2012، وفي الأخير طبقنا في المبحث الرابع نموذج التوازن العام القابل للحساب على الإقتصاد الجزائري من خلال معرفة أثر ترشيد الإنفاق على كل من الموازنة وميزان المدفوعات والدين العام لسنة 2012، بتطبيق مختلف المراحل التي يمر بها النموذج بداية بتوصفيه ومرورا بمحاكاته وختاما بإجراء مختلف السيناريوهات.

الفصل الأول

ترشيح الإنفاق العام: المفاهيم

والآليات

تمهيد

إزدادت أهمية دراسة نظرية النفقات العامة في السنوات الأخيرة مع زيادة وتطور دور الدولة وتوسع نشاطها في الحياة الإقتصادية، فقد تطور الإنفاق العام وازداد حجمة وتعددت تقسيماته، وأضحى من الأدوات الرئيسية للسياسة المالية لدول العالم، وقد أثر تطور طبيعة المالية العامة من محايدة إلى وظيفية على تطور دراسة النفقات العامة وأصبح فقهاء المالية العامة يهتمون بدراسة وتحليل النفقات العامة وتقسيماتها، وحدودها، وضوابطها، وآثارها الإقتصادية والإجتماعية، وازداد هذا الإهتمام لإعتبار النفقات العامة وسيلة لإحداث آثار معينة وتحقيق الأهداف المرسومة مسبقا في إطار السياسة المالية للدولة.

إلا أن ظاهرة التزايد المستمر في النفقات العامة أصبح ظاهرة عامة طويلة الأجل في غالبية الدول المتقدمة منها والنامية، وخاصة الجزائر بإعتبارها دولة تعتمد على التصدير الأحادي الجانب، وتركز في سياساتها الإنمائية على الإنفاق العام الذي بلغ مستويات قياسية، وتبنيها لبرامج تنمية ذات أغلفة مالية ضخمة إضافة إلى ذلك هدر وإختلاس المال العام، مما جعلها تعاني من عجز في ميزانيتها وزيادة في نفقاتها وسوء إدارتها، الأمر الذي إستدعى ضرورة ترشيد نفقاتها والتحكم في تقديراتها للميزانية. إن موضوع ترشيد الإنفاق العام أصبح من المسائل التي تتجدد مع تشدد الأزمات على اقتصاديات دول العالم قاطبة، لما لها من تأثير بالغ الأهمية على موارد الدولة، ولقد إزدت آثارها حدة خاصة في ظل نقص موارد الدولة ومحدوديتها وزيادة نفقاتها من جهة، مآدى إلى تفاقم العجز الموازي في الكثير من الدول وزيادة حجم مديونيتها، هذا الأمر جعل من إصلاح شؤون المالية العامة أولوية من أولويات الإصلاح التي تبنتها الدول المختلفة واستدعى ضرورة التفكير في عملية ترشيد النفقات العامة والتقليل من النفقات غير المنتجة، عن طريق إدارة جيدة للإنفاق تأخذ بعين الإعتبار مجموعة من المعايير التي يمكن أن تقلل من الهدر وتسمح بضمنان مردودية أفضل له، بما يحقق الأهداف التنموية المرجوة.

وفي هذا الفصل سنحاول تبيان مختلف المسائل المتعلقة بالنفقات العامة من خلال تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث، في المبحث الأول سوف نتطرق إلى ماهية النفقات العامة وآثارها الإقتصادية، وفي المبحث الثاني نتكلم عن تقسيمات النفقات العامة، أما في المبحث الثالث سنتطرق إلى ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها، وفي المبحث الرابع نتكلم عن لب الموضوع وهو ترشيد الإنفاق

المبحث الأول: ماهية النفقات العامة وآثارها الاقتصادية

إن أي دولة ومن أجل تحقيق أهدافها وإشباع حاجيات مجتمعاتها تلجأ للإنفاق العام الذي يعتبر أداة فعالة وأساسية من أدوات السياسة المالية والذي بدوره يعبر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، إذ أن تطوره التاريخي يبرز مدى أهميته في جميع الجوانب.

المطلب الأول: ماهية النفقات العامة

تستخدم الدولة في تسيير نفقاتها مبالغ معتبرة من النقود من أجل الوصول إلى الهدف الرئيسي وهو تحقيق أغراض النفع العام وسنحاول في هذا المطلب الإلمام بجميع حيثيات النفقة العامة

الفرع الأول: مفهوم النفقة العامة

1- تعريف النفقة العامة

تعددت التعريفات المتعلقة بالنفقات العامة واختلفت باختلاف النظريات الاقتصادية، وتطور مفهوم النفقة العامة عبر العصور بشكل يوافق تطور وظائف الدولة ودورها في المجال الاقتصادي، ونذكر من هذه التعاريف مايلي:

- النفقة في اللغة

مشتقة من كلمة "نفق"، وهي تدل على إنقطاع الشيء وذهابه، ومنه نفقت الدابة أي ماتت، ونفق البيع أي راج، وذلك أنه يمضي فلا يكسد ولا يقف، وسميت النفقة لأنها تمضي لوجهها، ويقال أنفق الرجل، أي ذهب ما عنده، ورجل منفاق أي كثير النفقة.¹

أما إصطلاحاً:

- « النفقة العامة هي كل نفقة تهدف لتلبية الاحتياجات الجماعية للمواطنين وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وتشمل التعليم والصحة العامة والضمان الاجتماعي والري والطرق والمباني... إلخ.»²

- « النفقة العامة هي قناة من القنوات التي يؤثر من خلالها نشاط الحكومة على الرفاهية النسبية للأفراد والأسر.»³

- «مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة.»⁴

¹ باسم أحمد عامر، نظرية الإنفاق في ضوء القرآن الكريم، الأردن: دار الفرائس للنشر والتوزيع، 2010، ص 25

² Abdul Kareem , C. Krishnan, **Public finance**, UNIVERSITY OF CALICUT, 2011, P:16

³ ANWAR SHAH, **Public Expenditure Analysis Public Sector Governance and Accountability** , Washington, DC: World Bank, 2005, p 6

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسات)، ط1 الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010، ص:332

- «مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام (الدولة أو إحدتنظيماتها) قصد تحقيق منفعة عامة.¹»
- «مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة، بواسطة إدارتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة، لتلبية الحاجات العامة للمجتمع.»²
- « النفقة العامة كم قابل للتقوم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة.»³
- «تعرف على أنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة.»⁴
- «كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة.»⁵
- «هي مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة، وتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية.»⁶
- كما يذهب بعض علماء المالية إلى أنها: « مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معين عام بقصد إشباع حاجات عامة.»⁷
- وتعرف موسوعة المصطلحات الإقتصادية والإحصائية النفقة العامة كونها: «ما تنفقه الحكومة المركزية والسلطات المحلية والمشروعات العامة على السلع والخدمات بما فيها الإنفاق الرأسمالي والإعانات والمنح والمدفوعات المحولة مثل فوائد الدين العام ومعاشات التقاعد.»⁸
- أما علماء الإسلام فقد وضعوا تعريفا شاملا لها بأنها: «المال الذي ينفقه الإمام أو من ينوب عنه أو من يوفوضه من موارد بيت المال على مصالح المسلمين ونوائبهم العامة.»⁹، ولا يختلف هذا التعريف عن التعاريف في النظم الوضعية الأخرى كثيرا، ووجه الإختلاف أن هذه الأخيرة تعتمد على النقد، بينما يعتمد النظام المالي الإسلامي على المال بغض النظر كونه نقدا أو عينا.

¹ علي لظفي، المالية العامة: دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس، مصر، 1995، ص 182

² سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، ط1، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص 27

³ حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 378

⁴ طارق الحاج، المالية العامة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 122.

⁵ فليح حسين خلف، المالية العامة، ط 1، عالم الكتاب الحديث- جدار للكتاب العالمي، الأردن، 2008، ص 89

⁶ علي خليل سليمان، أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 89

⁷ حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 11

⁸ كماسي محمد الأمين، دادن عبد الغاني، تحليل النفقات في الميزانية العامة باستخدام أسلوب التحليل إلى مركبات أساسية حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين

1970- 2000، مجلة الباحث، العدد الأول، 2002، ص 7

⁹ عبد الله عبد العزيز شاکر النجار، الإنفاق العام وأثره في التنمية الإقتصادية في الإسلام، الجامعة الأردنية، 1989، ص 56

مما سبق يمكن إستنتاج تعريف عام للنفقة العامة وهو: « هو مبلغ من المال تقره السلطة التشريعية وينفذه شخص عام مخول قانوناً بهدف تحقيق مصلحة عامة.»

الفرع الثاني: خصائص النفقة العامة

من خلال التعاريف السالفة الذكر للنفقة العامة يمكن إستنباط الخصائص التالية:

1- النفقة العامة مبلغ نقدي

مع تطور الدولة وتعدد مؤسساتها وكثرة حاجات أفرادها وقيامها بوظائفها المالية أصبح من الضروري أن تحمل النفقة العامة الشكل النقدي، وأصبح إستخدام النقود هو الشكل المقبول، وذلك كضمن لما تحتاجه من منتجات وخدمات وثمناً لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولى تنفيذها، وكضمن للمساعدات والإعانات المختلفة سواء كانت إقتصادية، إجتماعية أو غيرها،¹ ولا تعتبر النفقات العينية والتي تكون في شكل مزايا عينية كالسكن المجاني نفقات عامة، إلا أنه وكاستثناء في أوقات الحروب والأزمات الحادة، قد تعد بعض النفقات غير النقدية من قبيل النفقات العامة.

وهناك جملة من الأسباب تجعل الدولة تتجه نحو الصيغة النقدية في نفقاتها وهي:²

- تحول المجتمعات من الإقتصاد العيني إلى الإقتصاد النقدي، لذا فلا يعقل أن يتعامل الأفراد فيما بينهم بالصيغة النقدية وتتعامل الدولة معهم بالصيغة العينية؛
- صعوبة ممارسة الرقابة الإدارية والبرلمانية على الإنفاق العيني والذي يبرز فيه مشكل التقدير وتحديد الإحتياجات، فالنقد يسهل من عمليات الرقابة بصورها المتعددة، ويحسن من إستخدام وتوجيه النفقات العامة بناء على الضوابط والقواعد التي تحقق المصلحة العامة؛
- المشاكل المتعددة للإنفاق العيني والمتمثلة في عدم الدقة في تقديرها، أو محاباة الدولة لبعض الأفراد بإعطائهم مزايا عينية تزيد في قيمتها عن ثمن السلعة والخدمات التي قدموها مقابل ذلك، كما أن المزايا العينية تعد إخلالاً بمبدأ المساواة بين الأفراد في تحمل الأعباء العامة ويبدو ذلك واضحاً عندما تحقق الدولة المساواة بين الأفراد في دفع الضرائب ثم تحابي البعض بمزايا عينية وهذا يعني تخفيض العبء الضريبي بصورة غير مباشرة.

والإنفاق العام في شكله النقدي أدى إلى إزدياد حجمه من جهة، ومن جهة أخرى إلى تدعيم أساسيات إقتصاد السوق والخروج عن آليات إقتصاد التخطيط أين يزيد تدخل الدولة من خلال تحديد حتى نمط إستهلاك الأسر والأفراد بتقديمها

¹ سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006، ص27

² عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، العراق، 2002، ص ص 36-37

لنفقات عينية محددة لهم.

2- النفقة العامة يقوم بها شخص عام

لا يعتبر المبلغ النقدي المنفق في سبيل تحقيق مصلحة عامة من قبيل النفقات العامة إلا إذا صدر من شخص عام،¹ ويقصد بالشخص العام كل شخصية إعتبارية تقوم بالخدمة العامة وتخضع لقواعد أشخاص القانون العام (الدولة والهيئات العامة المحلية والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية). وعلى هذا الأساس لا تعتبر نفقة عامة كل نفقة صرفت من قبيل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين حتى ولو هدفت إلى تحقيق مصلحة عامة، وإنما تدرج ضمن النفقة الخاصة. ويعتمد في الفكر المالي على معيارين للترقية بين النفقة العامة والخاصة.²

أ- المعيار القانوني

حسب هذا المعيار فإن النفقات العامة تعتبر بأنها تلك النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون العام المتمثلين في: الدولة، الوزارات، الإدارات المركزية والمحلية العامة والمؤسسات العامة إذ أن طبيعة نشاط أشخاص القانون العام تختلف عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص بهم، فالأول يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة باعتماده على القوانين والقرارات الإدارية بينما الثاني يعتمد على أحكام القانون الخاص، وبالتالي فنقطة الارتكاز في هذا المعيار هي الشخص القائم بالإنفاق أيا كانت طبيعة الإنفاق.

ب- المعيار الوظيفي

يعتمد هذا المعيار على طبيعة الوظيفة التي تصدر عنها النفقة العامة، لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها،³ فالدولة الآن تمارس نشاطات مماثلة لتلك التي يقوم بها الأفراد. ومع التطورات العديدة في كافة الدول وبغض النظر عن طبيعة أنظمتها فرضت على هذه الدول الأخذ بمفهوم معاصر لدور الدولة، حيث ازدادت الحاجات العامة وتطور مفهومها بدرجة ازدادت معها النشاطات التي تقوم بها الدولة لتحقيق مصلحة المجتمع، إذا حسب هذا المعيار تقوم الدولة بالنفقة العامة بصفتها السيادية. وعلى ذلك، فليست كل النفقات التي تقوم بها الهيئات العامة تعتبر نفقات عامة، وعلى العكس من ذلك تعتبر نفقات عامة تلك ما يقوم بها الأشخاص الخواص ذو الشخصية المعنوية أو الطبيعية أو الإعتبارية التي فوضتها الدولة في استخدام بعض سلطاتها الآمرة، على أن تكون هذه النفقات نتيجة لإستخدام هذه السلطات السيادية (تصدر عن هيئات خاصة، ومع إتساع نشاطات الدولة والتي تشمل حتى بعض الأنشطة التي كانت من قبل محتكرة من طرف الخواص، ومنها المشروعات التي تتم وفقا

¹ فليح حسين خلف، مرجع سابق، ص 89

² محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام: مبادئ المالية العامة، ط 1، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2007، ص 119

³ طارق الحاج، مرجع سابق ص 24

للمعايير السوقية، أي معايير الربح والخسارة ومعايير العائد والتكلفة بإعتبار أن القيام بمثل هذه النشاطات يحقق إلى جانب منفعة خاصة للأفراد منفعة عامة للإقتصاد ككل ، فمثلا يحقق الخواص أرباح من خلال الإنفاق على مشاريع التعليم والصحة من جهة ومن جهة أخرى تساهم هذه المشاريع في تقديم منفعة عامة للأفراد، وبالإعتماد على المعيارين السابقين معا يعتبر الإنفاق العام هو ذلك الذي يقوم به شخص منأشخاص القانون العام في مجال نشاطه العام.

3- النفقة العامة تستهدف تلبية حاجة عامة

يستوجب صدور النفقة العامة إستهداف تحقيق النفع العام وإشباع حاجة من الحاجات العامة حتى تكتمل مشروعية النفقة العامة،¹ وعلى هذا الأساس لاتعد نفقة عامة تلك النفقات التي لاتشبع حاجة عامة ولا تعود بالنفع العام على الأفراد، ويستند فقهاء المالية العامة في تبريرهم لهذا الشرط على أساس أن الأفراد يتساوون جميعا في تحمل الأعباء العامة كالضرائب، ومن ثم ينبغي مساواتهم في الإنتفاع من النفقات العامة للدولة، بمعنى أن تكون النفقة سدادا لحاجة عامة وليس لمصلحة شخصية. ويتفق كتاب المالية العامة على أن تقرير المنفعة العامة يحدد من طرف السلطات السياسية تماما كتقرير الحاجات العامة، وتخضع السلطات العامة في مباشرة حقها في تقرير الحاجات العامة لرقابة الشعب أو ممثليه للتحقق من مدى توافر ركن النفع العام في كافة نفقات الدولة.²

المطلب الثاني: الآثار الإقتصادية للنفقات العامة

من المعلوم أن لكل متغير إقتصادي آثار على كل جوانب الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، لذا فإن للنفقات العامة آثار على هذه الجوانب، وسنقتصر ونركز فقط على الآثار الإقتصادية للنفقات العامة لإختلاف وتنوع هذه الآثار على الحياة الإقتصادية، لذلك فإن تسارع وتيرة التوسع في الإنفاق العام وتنوع وتوسع هيكله أصبح من الضروري معرفة الآثار الإقتصادية للنفقات العامة من أجل معرفة كيفية توجيه الإنفاق العام على الإستخدامات المختلفة، وتختلف هذه الآثار حسب طبيعة الدور التي تقوم به الدولة وتتضح أكثر في ظل الدولة المنتجة، وقد تكون هذه الآثار مباشرة وغير مباشرة.

الفرع الأول: الآثار الإقتصادية المباشرة للنفقات العامة

وهي تلك التي تشكل الآثار الأولية للإنفاق العام والتي تحدثها النفقات العامة بصورة فورية والمرتبطة بتحقيق الهدف الأصلي من النفقة العامة والمتمثل بإشباع الحاجات الضرورية للأفراد، وتتوقف هذه الآثار على عدة عوامل أهمها طبيعة هذه النفقات، والقصد الذي تهدف إلى تحقيقه، وطبيعة الإيرادات اللازمة لتمويلها، والوضع الإقتصادي السائد¹ ومن أهمها:

¹ نوزاد عبد الرحمان الميحي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في إقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، الأردن، 2005، ص34

² يحي قاسم علي سهل، السهل في المالية العامة والتشريع الضريبي اليمني، المكتبة الوطنية، عدن ، 2000، ص24

1- الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة على الناتج الوطني

تتوقف درجة تأثير النفقات العامة على الناتج الوطني على مدى كفاءة استخدام هذه النفقات، ومن المعلوم أن الناتج الوطني يتوقف على عاملين أساسيين هما المقدرة الإنتاجية للمجتمع والطلب الكلي الفعال، وتؤثر النفقات العامة على هذين العاملين وبالتالي فإن النفقات العامة تولد تأثيرها على الناتج القومي من ناحيتين أولها من خلال تأثيره على المقدرة الإنتاجية للمجتمع والتي تتمثل في قدرة أفراد المجتمع على استخدام ممتلكاته الدولة من عناصر الإنتاج،² ويكون تأثير النفقات العامة على زيادة المقدرة الإنتاجية للمجتمع من خلال تكوين رؤوس أموال عينية والتي تؤدي بدورها إلى نمو الدخل القومي خاصة في المدى البعيد (نفقات استثمارية)، أو من خلال الإنفاق على الخدمات التعليمية والصحية والثقافية، التعليم الفني والتدريب المهني والأبحاث العلمية، والتي بدورها تؤدي إلى تحسين المقدرة الإنتاجية لرأس المال البشري ومن ثم نمو الإنتاج الوطني الإجمالي (نفقات إنشائية)، وثانيها من خلال التأثير على حجم الطلب الكلي الفعال،³ والذي يتكون من الطلب العام والخاص على أموال الاستهلاك و الاستثمار، ويزداد هذا التأثير مع زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث يتوقف حجم الدخل القومي على فرض ثبات المقدرة الإنتاجية القومية على الطلب الفعلي، إذا فالنفقات الحقيقية المثلثة في الإنفاق على الأجور والمرتبات وعناصر الإنتاج تساهم في زيادة الطلب على السلع والخدمات والذي يؤدي إلى رفع الطلب الكلي وبالتالي زيادة في الدخل القومي، أما النفقات التحويلية فتأثيرها على الطلب الكلي يتوقف على حسن التصرف فيها وإستغلالها في الإيداع والإستثمار.

2- الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة على الإستهلاك الوطني

تساهم النفقات العامة في زيادة الطلب على الإستهلاك من خلال نفقات الإستهلاك العمومي والتي تقوم بها الدولة من أجل شراء سلع تتعلق بأداء الوظيفة العامة،⁴ كشرائها للألات والأجهزة المكتبية للقيام بأعمالها الإدارية وخدماتها المجانية كالتعليم والصحة وإقتنائها لسلع إستهلاكية معينة لبعض فئات المجتمع بدلا من زيادة دخولهم، أو من خلال نفقات الأجور والرواتب والمعاشات والمكافآت المدفوعة للموظفين والعمال، حيث ينفق هؤلاء معظم دخولهم من أجل إشباع حاجاتهم الإستهلاكية من سلع وخدمات، وكل هذا يؤدي إلى زيادة مباشرة في الإستهلاك القومي.

3- الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة على الإيداع القومي

يتجلى هذا التأثير من خلال النفقات العامة المنتجة والإستهلاكية، فالنفقات العامة المنتجة تؤدي إلى زيادة الدخل

¹ محمد خالد المهاني، خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص 125

² خالد سعد زغلول حلمي، إبراهيم الحمود، الوسيط في المالية العامة، كلية الحقوق جامعة الكويت، 2002، ص 133

³ رفعت المحجوب، الطلب الفعلي مع دراسة البلدان الآخذة بالنمو، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 301

⁴ محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط 1، عمان الأردن، 2008، ص 331

القومي الأمر الذي يساهم في زيادة الإدخار القومي مع ثبات الميل الحدي للإدخار،¹ في حين أن النفقات العامة الإستهلاكية والمتمثلة في الخدمات المجانية المقدمة للأفراد، ودعم أثمان بعض السلع الإستهلاكية، وهو الأمر الذي يعني كليا أو جزئيا بعض أفراد المجتمع من الإنفاق على هذه الخدمات وبالتالي برفع من ميولهم الإدخارية مما يؤدي إلى زيادة الإدخار القومي.

4- أثر النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل الوطني

إن من أهم أهداف أي مجتمع إعادة توزيع الدخل بين أفرادها، وذلك للتخلص من العديد من المشاكل كالفقر، وتباعد الطبقات وغيرها، وللنفقات العامة دورا هاما في إعادة توزيع الدخل القومي من خلال الخدمات المجانية التي تقدمها الدولة للمواطن أو بأسعار منخفضة كالتعليم والصحة.....، و النفقات التحويلية المباشرة كالإعانات الإجتماعية النقدية والعينية المقدمة لحالات المرض والعجز والبطالة تساهم في زيادة الدخل الحقيقي للمستفيدين، أيضا الإنفاق على المشروعات العامة يؤدي إلى زيادة تشغيل عاطلين عن العمل وبالتالي إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفئات محدودة الدخل.²

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية الغير مباشرة للنفقات العامة :

إن للنفقات العام آثار اقتصادية غير مباشرة خلافا للآثار الاقتصادية المباشرة، وتنشأ هذه الآثار من خلال سلسلة الدخول النقدية المتتالية التي يولدها الإنفاق العام الأولي وهي مايسمى بدورة الدخل،³ وتستهدف هذه الآثار كل من الإستهلاك القومي من خلال الإستهلاك المولد أو مايعرف بأثر المضاعف، والإنتاج القومي من خلال الإستثمار المولد أو مايعرف بأثر المعجل أو المسارع، وهذا يعني أنه من خلال المضاعفين فإن الزيادة في الإنفاق العام تولد زيادات متتابعة في الدخل القومي.

1- أثر المضاعف

ثمرة هذه الفكرة تعود للباحث الإنجليزي Richard Khan سنة 1931، حيث حاول دراسة مضاعف التشغيل من خلال أثر الزيادة في الإستثمار على الزيادة في التشغيل، إلا أن كينز طور هذا الفكرة لمعرفة أثر الإستثمار المستقل أو الذاتي على الدخل القومي، حيث أثبت كينز أن أثر الزيادة في الإنفاق على الإستثمار يؤدي زيادة الدخل القومي بكميات مضاعفة تقدر بما تؤدي إليه هذه الزيادة في الإستثمارات من نفقات متتالية على الإستهلاك، وتسمى العلاقة بين الزيادتين في الدخل القومي والإستثمار بمضاعف الإستثمار،⁴ ويقصد بـ "المضاعف" في التحليل الاقتصادي، المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في

¹ خالد سعد زغلول حلمي، إبراهيم الحمود، مرجع سبق ذكره، ص150

² المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام النفقات والقروض العامة، الدار الجامعية، بيروت، 2000، ص ص39-40

³ خالد سعد زغلول حلمي، إبراهيم الحمود، مرجع سبق ذكره، ص151

⁴ محمد خالد المهديني، خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص133

الدخل الوطني المتولدة عن الزيادة في الإنفاق وأثر زيادة الإنفاق الوطني على الاستهلاك.¹

والمقصود بفكرة المضاعف أن زيادة الأجور والمرتببات والفوائد والأرباح الناتجة عن زيادة النفقات العامة، يوجه كل منها إما للإستهلاك أو الإدخار وفقا للميل الحدي لكل منهما، وبالتالي فإن الجزء الموجه للإستهلاك يخلق دخول جديدة لفئات أخرى كما يوجه جزء من الإدخار إلى الإستثمار وهذا كله يساهم بزيادة الدخل بنسب مضاعفة، وبالتالي فإن قيمة المضاعف ترتبط بالميل الحدي للإستهلاك، والذي يختلف من قطاع لآخر ومن طبقة إلى أخرى لذا فإنه من المنطق أنه كلما زاد الميل الحدي للإستهلاك إرتفعت قيمة المضاعف، إلا أن هذا المنطق يختلف باختلاف درجة مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي للدولة، لذا نجد أن المضاعف يكون منخفضا في الدول النامية بالرغم من إرتفاع الميل الحدي للإستهلاك لعدم مرونة جهازه الإنتاجي عكس المجتمعات المتقدمة التي تتمتع بمرونة عالية للجهاز الإنتاجي، حيث يتم التجاوب مع الزيادات المتتالية في الاستهلاك، لأن الزيادة في النفقات العامة تؤدي من خلال المضاعف إلى زيادات متتالية في الإنفاق الكلي ومن ثم الزيادة في الإنتاج الوطني.²

وقد إقتصر كينز على بيان أثر الإنفاق الإستثماري على الدخل القومي، في حين أن تطور الفكر الإقتصادي أظهر إمكانية إستخدامه بصورة عامة أي تعميم فكرة المضاعف على الظواهر الإقتصادية المشابهة كالإنفاق على الإستهلاك، والإنفاق العام والتصدير.³

2- أثر المعجل (المسارع)

يرجع الفضل في إرساء فكرة المعجل إلى الإقتصادي الفرنسي AF-talion، كما يعود الفضل في صياغتها إلى الإقتصادي T.M.Clark،⁴ ويقصد بمصطلح المعجل في التحليل الإقتصادي أثر زيادة الإنفاق أو نقصانه على حجم الإستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الإستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الإستثمار،⁵ أي أنه مع مرور الوقت يؤدي تأثير المضاعف إلى نفاذ مخزون منتجي السلع والخدمات الأمر الذي يحتم عليهم مضاعفة الإنتاج، وبالتالي زيادة طلبهم على السلع الإستثمارية لمضاعفة المنتج، ومع زيادة الإستثمار يزداد الدخل الوطني وهذه الزيادة يعبر عنها بمبدأ المعجل.⁶

¹ سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 80

² محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص 69

³ رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1983، ص 147

⁴ خالد سعد زغلول حلمي، إبراهيم الحمود، مرجع سبق ذكره، ص 157

⁵ سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 83

⁶ عبد الهادي نجار، مبادئ الإقتصاد المالي . دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1988، ص 72

ونخلص إلى أن أثر المعجل يتوقف على ما يعرف بمعامل رأس المال (معامل الإستثمار)، الذي يعبر عن العلاقة بين رأس المال والإنتاج، وهذا المعامل يحدد ما يلزم من رأس المال لإنتاج وحدة واحدة من سلعة ما، حيث لا تتوقف زيادة الإستثمار الناتجة عن زيادة الطلب على السلع الإستهلاكية عند هذا الحد بل تؤدي إلى سلسلة متتالية إلى الإستثمارات المولدة بشرط عدم وجود مخزون من السلع وطاقات إنتاجية عاطلة.

مما سبق يتبين لنا وجود علاقة قوية ذات تفاعل وتداخل بين الأثرين المضاعف والمعجل ويطلق عليها بالمضاعف المزودج أو المركب والتي يجب إستخدامها وأخذها بعين الإعتبار عند دراسة الآثار التراكمية لكل من الدخل والإستهلاك والإستثمار التي يحدثها الإنفاق الحكومي الأولي، وكذا المصدر التي تعتمد عليه الدولة في تمويل الإنفاق العام، وكما ذكرنا سابقاً أن هذا الأثر يتلاءم مع الدول المتقدمة ذات الجهاز الإنتاجي المرن، فإنه يمكن للدول النامية الإستفادة منه بالرغم من ضعف جهازها الإنتاجي، وذلك لأن هذا الأثر يؤدي إلى إستمرار الحركة التراكمية للإستثمار المولد إلى ما وراء القيود التي يفرضها الميل الحدي للإدخار الموجب على المضاعف، يؤدي إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية¹.

¹ محمد خالد المهابني، خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص: 138

المبحث الثاني: تقسيمات النفقات العامة

إن تطور دور الدولة ومهامها في الحياة الإقتصادية خاصة تحولها من القيام بالوظائف التقليدية في ظل الدولة الحارسة إلى التدخل في الحياة الإقتصادية والإجتماعية في إطار الدولة المتدخلة أدى إلى تطور نظرية الإنفاق العمومي، هذا التطور أجبر علماء المالية على وضع تقسيمات متعددة للنفقات العامة نظرا لأهميتها الكبيرة في تحديد طبيعة الإنفاق العام وآثاره وأهدافه، وتوالت المحاولات في وضع هاته التصنيفات، إرتكز كل منها على وجهة نظر معينة في إبراز تقسيم معين دون آخر، وبالرغم من تداخل هذه التقسيمات بعضها ببعض إلا أنها تمثل أهمية كبيرة في نظرية الإنفاق العمومي، حيث تساعد في إدارة الأموال العامة، وتتبع النفقات بين فترة وأخرى وتسهيل مهمة أجهزة الرقابة وممارسة دورها بشكل فعال، وإن الحث في تقسيم النفقات العامة يعني دراسة هذه النفقات من حيث تركيبها، مضمونها، وطبيعتها، حيث كل دولة أخذت بتقسيمات تتلاءم مع ظروفها ودرجة تطورها الإقتصادي والإجتماعي، لذلك نجد أن كتاب المالية وضعوا عدة تقسيمات للنفقات العامة، ويعتبر التقسيم العلمي الإقتصادي للنفقات العامة من أفضل التقسيمات لشموله من ناحية، ولفائدته في مجال التحليل المالي من ناحية أخرى، وسوف نعرض فيما يلي أنواع التبويبات العلمية للنفقات العامة كالتالي:

المطلب الأول: تقسيم النفقات العامة حسب فقهاء المالية

الفرع الأول: التقسيمات العلمية للنفقات العامة :

تصنف النفقات العامة عمليا حسب معايير كثيرة منها:

1- تقسيم النفقات العامة حسب وظائف وخدمات الدولة

تصنف النفقات العامة وفق هذا التقسيم طبقا للوظائف والخدمات التي تقوم بها الدولة في مختلف المجالات، حيث يهتم بتنظيم أنشطة الحكومة وفقا لأغراضها بكيفية مستقلة عن الهيكل التنظيمي الحكومي،¹ ولهذا التصنيف أهمية في تحليل تخصيص الموارد المالية بين القطاعات المختلفة إضافة إلى المساهمة في إعداد مسح تاريخي للإنفاق العمومي ومقارنة البيانات، وإعطاء تصنيف معياري محدد لإجراء مقارنات دولية،² وبناء على ذلك يتم تبويب النفقات العامة في مجموعات متجانسة، بحيث تخصص كل مجموعة لوظيفة معينة من هذه الوظائف التالية :

¹ كمامسي محمد الأمين، دادن عبد الغاني، تحليل النفقات في الميزانية العامة باستخدام أسلوب التحليل إلى مركبات أساسية حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين

1970-2000، مجلة الباحث، العدد الأول، 2002، ص71

²W. Dorotinsk, **Budget Systems And Expenditure Classification**, Public Financial Management Technical Guidance Note, International Financial Fund Fiscal Affairs Department, p 20-21

1-1. النفقات العامة الاقتصادية

وهي النفقات الإستثمارية التي تقوم بها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية كالزيادة في الإنتاج الوطني والتوسع الإقتصادي وخلق رؤوس أموال جديدة، وتشمل الإستثمارات التي تهدف إلى تزويد الإقتصاد القومي بالخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات ومحطات توليد الطاقة.....¹ إلخ، ونفقات المشروعات الصناعية، ونفقات دعم الإستثمارات والإعانات الإقتصادية التي تمنحها الدولة للمشروعات العامة والخاصة، وتشكل هذه النفقات حجما كبيرا في الدول النامية لكونها تتعلق بإنشاء مرافق البنى التحتية والتي لا يستطيع الأفلاد القيام بها لضخامتها،² لذلك يمكن القول أن الأهمية النسبية لكل نوع من هذه النفقات تختلف باختلاف ظروف كل دولة في نظاما الإقتصادي والسياسي وإختلاف درجة النمو الإقتصادي في كل منها والتي تؤثر في بيان النفقات العامة، ويخدم هذا التقسيم أهدافا متعددة عملية وتحليلية أهمها:³

- يسهل عملية المقارنة بين الدول في هذا المجال واستخلاص النتائج؛
- تحقيق رقابة أوسع للبرامج والمشاريع عبر إعلان بيانات الموازنة العامة؛
- منح الصلاحيات الواسعة للأجهزة الإدارية في القطاعات المختلفة؛
- يبرز الأهداف والقطاعات والوظائف المقابلة للإعتمادات.

1-2. النفقات العامة الإجتماعية

وتشمل نفقات كل من التعليم، الصحة، الرعاية الإجتماعية، الثقافة والبحث العلمي، إضافة المبالغ التي تنفق على بعض الفئات الإجتماعية المحرومة والأسر الكبيرة ذات الدخل المحدود،⁴ وعموما النفقات التي تستهدف خدمة الأغراض الإجتماعية، حيث يكون الهدف الرئيسي من إنفاقها هو زيادة الرفاهية لأفراد المجتمع، ويفضل في مثل هذه النفقات الشكل العيني عن النقدي لأن هذه الأخيرة قد تصرف على سلع وخدمات ضارة كالخمور والتدخين والملاهي وغيرها وبالتالي لن تتحقق الآثار الإيجابية المستهدفة.⁵

¹ خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، ط3، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، 2007، ص113

² محمد عباس محمزي، إقتصاديات المالية العامة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر، 2005، ص ص82-83

³ محمد خير العكام، المالية العامة¹، منشورات الجامعة الإفتراضية السورية، سوريا، 2018، ص48

⁴ فمثلا بموجب مرسوم رئاسي رقم 01-238 المؤرخ في 19 أوت 2001، ج ر، عدد 47، تقدم منحة مدرسية 2000 دج لكل طفل معوز ممتدرس

⁵ فاطمة السويسي، المالية العامة (موازنة - ضرائب)، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005، ص:44

1-3. النفقات العامة الإدارية

وتتعلق بتسيير المرافق العامة دون خلق أي ثروة للإقتصاد كرواتب وأجور العاملين والمستلزمات في الإدارات الحكومية، ومصاريف التمثيل الدبلوماسي والمبالغ المخصصة للجهاز الإداري من أجل إعداده وتدريبه لكي يكون قادراً على أداء الخدمات العامة،¹ كما يدخل ضمنها المبالغ اللازمة لتحقيق الأمن الداخلي واستمرار العلاقات مع الخارج.

2- تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها وانتظامها

نميز وفقاً لهذا التقسيم حسب الانتظام والدورية ما بين نفقات عامة عادية ونفقات عامة غير عادية وهي:²

1-2. النفقات العامة العادية (الجارية)

ويقصد بمئاتك النفقات العامة التي تنفق بشكل دوري ومنتظم غالباً ما تكون سنوية، دون أن يعني هذا الانتظام والتكرار ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بالحجم ذاته، كالرواتب والأجور ونفقات الصيانة ونفقات العدالة وفوائد القروض العامة ونفقات الإدارة.....³ ولا يترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الاجتماعي ولا رأس المال الإنتاجي بالمؤسسات أو الهيئات العمومية، ويتم تمويلها من إيرادات الدولة العادية، أي إيراداتها الجارية، والتي تتمثل أساساً بإيراداتها من الضرائب، إضافة إلى إيراداتها من أملاكها العامة.

2-2. النفقات الغير العادية (الاستثنائية)

وهي النفقات العامة الغير منتظمة ولا دورية، أي تحدث في فترات غير محددة ومتباعدة، كالنفقات العامة الإستثمارية الضخمة ونفقات مكافحة البطالة ونفقات الحرب والكوارث الطبيعية، وحدوثها الفجائي يصعب توقع حجمها ويستوجب رصد أغلفة مالية تكميلية لها والتي يتم تمويلها اعتماداً على الإيرادات الغير عادية (الاستثنائية)⁴ للدولة، والتي من بينها القروض والإصدار النقدي الجديد.

وقد وجه إلى هذا المعيار نقداً شديداً، لأن فكرته لا تتوقف على طبيعة النفقة بل على العامل الزمني الذي تصرف فيه، وبما أن صفة النفقة العامة تحدد من خلال مدة الموازنة وهي السنة، فإن هناك نفقات بالرغم من أنها تتكرر بانتظام خلال فترات أطول من سنة إلا أنها لا تتصف بصفة النفقة العامة، وهدف هذا المعيار هو تغطية النفقات العادية بالإيرادات العادية والنفقات الغير عادية بالإيرادات الغير العادية، إلا أن تطور الدولة جعل الكثير من النفقات الغير عادية تتصف بالانتظام والدورية، وكسبها

¹ أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط6، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص43

² حامد عبد المجيد دراز، محمد عمر حماد أبو دوح، مبادئ المالية العامة، ط2، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص264

³ محمد خالد المهاني، خالد شحادة الخطيب، المالية العامة، منشورات جامعة دمشق مركز التعليم المفتوح، سوريا، بدون سنة نشر، ص150

⁴ حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة واقتصاد السوق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1992، ص126

صفة النفقة العادية، أي أن القروض العامة لم تعد فيها إيرادات إستثنائية تبرر وجود نفقات إستثنائية.¹ وعلى هذا الأساس لم يعد هذا التصنيف يتماشى والمفهوم الحديث للمالية العامة، لذا تم إستحداث تقسيم آخر يتماشى وتطور الدول وهو:²

أ- النفقات الجارية (التسييرية)

وهي النفقات التي تتكرر بصفة دورية منتظمة تهدف إلى تسيير شؤون الدولة وإشباع الحاجيات العامة، كالإنفاق على السلع والخدمات والإنفاق في شكل مدفوعات الفوائد والإعانات.

ب- النفقات الرأسمالية (الإستثمارية)

وهي نفقات تكوين وتحصيل رأس المال الثابت من مخزون وأراضي وأصول غير مادية، وتهدف إلى توسيع الطاقة الإنتاجية وتكوين رأس المال، وتسعى الدولة من خلالها إلى تنفيذ المشاريع الإستثمارية، وهي نفقات مرنة لسرعة إستجابتها لتقلبات المقدرة المالية للدولة، وبالتالي فهي نفقات ضرورية لتحقيق النمو الإقتصادي.

3- تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سيرانها

يستند هذا التقسيم إلى معيار نطاق سريان النفقة العامة ومدى إستفادة أفراد المجتمع منها، ويعتمد على مبدأ شمول الإنفاق فتقسم النفقات العامة إلى قسمين:³

1-3. نفقات عامة محلية

هي تلك النفقات التي تقوم بها المصالح الغير مركزية، وتخصص لخدمة سكان إقليم أو منطقة معينة دون سواها، داخل حدود الدولة وذلك حسب التقسيم الإداري للدولة (لواء، محافظة، بلدية..)، ويتحمل أعباء هذه النفقة بالدرجة الأولى الموازنة المحلية للإقليم أو المنطقة أو البلدية حيث ترد هذه النفقات في موازنتهم.

2-3. نفقات عامة وطنية (مركزية)

وهي تلك النفقات التي تقوم بها المصالح المركزية، وتخدم جميع المرافق العامة للدولة ويعم نفعها جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن مكان سكانهم في حدود الدولة المعنية، كنفقات الدفاع والعدالة، السلك الدبلوماسي وغير ذلك من النشاطات المركزية للدولة،⁴ ويتحمل أعباء هذه النفقة الموازنة العامة للدولة حيث ترد في موازنتها العامة.

ويمكن التمييز بينها على أساس جملة من المعايير أهمها:

معيار المستفيد من النفقة: إذا توجهت النفقة لصالح كل أفراد الدولة دون التمييز بينهم كنفقات الأمن فتعتبر نفقة عامة

¹ عصام بشور، المالية العامة والتشريع المالي، ط7، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1995، ص29

² International monetary fund: a manual on government finance statistics, 1990, p 182
(http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/1986/eng/pdf/ch4a.pdf), consulter le 24/01/2018

³ طارق الحاج، مرجع سابق، ص25

⁴ عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص66

مركزية، أما إذا توجهت لصالح إقليم معين أو منطقة معينة داخل الدولة كنفقات الكهرباء والماء فتكون نفقة محلية.

ب- معيار من يتحمل عبء النفقة العامة: إذا تحمل كل أفراد الدولة عبء النفقة العامة عن طريق الموازنة العامة فتعتبر نفقة مركزية، أما إذا تحمل عبئها أفراد إقليم أو منطقة معينة عن طريق الموازنة المحلية للإقليم أو المنطقة فتكون النفقة العامة محلية.

ج- معيار الموازنة التي ترد فيها النفقة العامة: يمكننا التمييز بينهما بالنظر إلى الموازنة التي ترد فيها النفقة العامة، فإذا وردت في الميزانية العامة للدولة فهي مركزية، أما إذا وردت في موازنة إقليم معين فهي محلية بغض النظر عن المستفيد منها ومن يتحمل عبئها، ويرى بعض الإقتصاديين أن خير معيار هو النظر إلى الموازنة التي ترد فيها النفقة العامة.¹

وقد أنتقد هذا المعيار كون أن إدراج النفقات العامة في الموازنة العامة للدولة والموازنة المحلية يعتمد على إعتبارات تاريخية وسياسية، في حين أن له فوائد من الناحية الإدارية فهو يساعد على إجراء المقارنة في الإنفاق على مستوى الأقاليم، وتحديد نصيب كل فرد من الإنفاق في كل إقليم، ويسهل عملية متابعة تطور الإنفاق خلال الفترات المختلفة، والذي يمكن السلطة المركزية من تحديد الأقليم الأكثر احتياجا إلى إعانات من السلطة المركزية.

4- تقسيم النفقات العامة تبعا لآثارها على الناتج القومي (الدخل الوطني)

تقسم النفقات العامة من حيث التأثير على الدخل الوطني أي القدرة الشرائية إلى نفقات حقيقية وأخرى تحويلية.

4-1. النفقات العامة الحقيقية

وهي النفقات العامة التي تنفقها الدولة في سبيل الحصول على السلع والخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية،² وتؤدي مباشرة إلى زيادة الناتج القومي وهيا النفقات المنتجة التي تتم بمقابل، ومنها مرتبات وأجور موظفي الدولة والنفقات اللازمة بالقيام بالخدمات التعليمية والصحية، أو القيام بالمشروعات الإنتاجية وما يتطلبه من معدات وتجهيزات مادية وخبرات فنية لإدارتها، وينشأ الأثر المباشر لهذه النفقات من خلال خلقها لزيادة في الطلب الفعال من جانب الدولة يؤثر على حجم الناتج كما ونوعا.

4-2. النفقات التحويلية

هي تلك النفقات التي تتم في اتجاه واحد فقط من الحكومة إلى بقية القطاعات دون مقابل أي لا تؤدي مباشرة إلى زيادة الناتج القومي، ولا تنفعل بصورة مباشرة سواءها تحول القوة الشرائية فيما بين الأفراد والجماعات، وهدفها الأساسي إعادة توزيع المداحيل على الفئات الإجتماعية وبالتالي زيادة دخولهم، مما يجعلنا نستنتج أن النفقات التحويلية تعمل على زيادة الطلب الكلي،³ وهي عادة تتم بدون مقابل كإعانات الإجتماعية ومعاشات الضمان الإجتماعي.

وقد إعتد كتاب المالية العامة في التفرقة بين النفقات العامة الحقيقية والتحويلية بعض المعايير.

معايير التفرقة بين النفقات العامة الحقيقية والتحويلية

هناك عدة معايير يمكن خلالها التفرقة بين النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية نذكر أهمها:

¹ شقير محمد لبيب، علم المالية العامة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة- مصر، 1957، ص37

² عبد الكريم صادق، بركات يونس، أحمد البطريق، حامد عبد المجيد دراز، المالية العامة، دار الجامعية، بيروت 1986 ص75.

³ Pierre Lalumière, les finances publiques, Armand collection, 7eme édition, paris, 1983, p215.

أ- معيار المقابل المباشر

يقصد بالمقابل المباشر ما تتحصل عليه الدولة سواء من أموال مادية أو خدمات لقاء نفقاتها العامة، وبناء على ذلك تعتبر كل نفقة عامة حقيقية إذا ما حصلت الدولة على خدمات أو أموال مقابل نفقاتها العامة، وتكون نفقة تحويلية إذا كانت بدون مقابل،¹ وعلى هذا الأساس لا يمكن إعتبار الخدمات التعليمية والصحية نفقات تحويلية، بل هي نفقات حقيقية بغض النظر في كونها ممنوحة مجاناً، كونها لم تقدم بدو مقابل، بل أن المقابل كل عبارة عن خدمات للموردين والمقاولين الذين قامو بعمليات إنشاء المرافق الصحية والتعليمية، وكذا خدمات القائمين على هذه المرافق من معلمين وأطباء وأخصائيين.

ب- معيار الزيادة المباشرة في الإنتاج القومي

النفقات العامة الحقيقية هي تلك النفقات التي تخصصها الدولة مباشرة لإستخدام جزء من الموارد الإقتصادية للمجتمع في إنتاج السلع والخدمات لإشباع الحاجات العامة، والتي تؤدي إلى خلق إنتاج جديد وزيادة الدخل القومي بصورة مباشرة، وذلك كنفقات الإستثمارات العامة مثلاً، أما النفقات التحويلية فهي النفقات التي لا تستخدم فيها جزء من موارد الإقتصاد، وتخصص للمدفوعات التي تتم دون مقابل وتقتصر على إعانات المرضوالبطالة والتقاعد وبالتالي لا تؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل القومي.

ولكن عندما يتعلق الأمر بشراء سلع وخدمات سبق إنتاجها قبل شرائها، فيبدو أنه توجد صعوبة في إعتبار النفقات العامة حقيقية أو تحويلية، والواقع أن هذه النفقات هي نفقات حقيقية لأنها تؤدي إلى خلق طلب جديد على عوامل الإنتاج، أي خلق إنتاج جديد، وخاصة إذا ما أخذنا بعين الإعتبار عنصر التوقع في طبيعة الطلب الفعلي ودوره في تحديد الإنتاج.²

ج- معيار من يقوم بالاستهلاك المباشر للمواد الاقتصادية للمجتمع

تعد النفقات حقيقة إذا كانت الدولة هي التي تقوم بالإستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع بمقابل في شكل أجور رواتب وفوائد، أما النفقة التحويلية فهي التي تؤدي إلى الإستهلاك غير المباشر للمواد العينية وموارد الإنتاج من طرف الأفراد المستخدمين لها وليس من طرف الدولة.

الفرع الثاني: التقسيمات العملية للنفقات العامة

إن التقسيمات العلمية ليست ملزمة، لذا فإنه من الصعب أن توضع قواعد تحدد تبويبا واحدا للنفقات العامة تتبناه جميع الدول، لذا فهناك تقسيمات وضعية (عملية) المأخوذ بها في ميزانيات بعض الدول، وهذا التقسيم يختلف من دولة إلى أخرى حسب نظامها الإقتصادي والسياسي والمالي أو داخل الدولة ذاتها، وحسب مرحلة التطور، ويلاحظ أن الدول المختلفة تتبنى أنواعا من هذا التقسيم يختلف في أحيان كثيرة عن التقسيم العلمي، إلا أنه في أغلب الأحيان يجمع بين معايير عديدة

¹ محمد خالد المهديني، خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص 154

² محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1990، ص 22

وخاصة التقسيمات الإدارية والتقسيمات الوظيفية، وكثيرا ماترجع التقسيمات الوضعية إلى ظروف تاريخية، وظيفية أو إعتبارات سياسية و إدارية كالرغبة في التيسير والإيضاح.¹

1- التقسيم الإداري :

يعتمد هذا التقسيم على الهيكل التنظيمي للجهات الإدارية للدولة (وزارات، مديريات...)، فتقسم النفقات حسب هذه الجهات التي تتولى الدولة إنفاقها، أي يتم تصنيف النفقات العامة في الميزانية العامة إلى عدد من الأبواب حيث يخصص كل باب لجهة إدارية أو وزارة معينة، وكل باب خاص بوزارة معينة ينقسم إلى فروع إنفاقية وكل فرع ينقسم بدوره إلى عدد من البنود الإنفاقية يخصص كل منها لوحدة أقل في مستواها التنظيمي من المستوي التنظيمي للوحدة الإدارية التي يخصص لها فرع محدد.²

وتكمن أهمية هذا التقسيم في متابعة التغيرات التي تطرأ على نشاطات الجهات الإدارية للدولة بين سنة وأخرى إلا أن هذا لايعكس التكلفة الحقيقية للوظيفة التي تباشرها الدولة، إذا كان هناك أكثر من دائرة حكومية تتولى الإنفاق على نفس الوحدة الحكومية، كما يسمح بتحديد مسؤولية الجهات الإدارية العمومية عن تقصيرها في تنفيذ الإستثمارات أو تقديم الخدمات المسؤولة عنها.

2- التقسيم الوظيفي

هذا التقسيم يرتبط بالوظائف التي تقوم بها الدولة (سيادية، خدمات عامة، الأمن والدفاع...)، حيث ترتبط النفقات العامة وفق هذا التقسيم بأداء هذه الوظائف، وتنظم وفقا لأغراضها بطريقة مستقلة عن الهيكل التنظيمي الحكومي، أي يتم توزيع النفقات العامة على هذه الوظائف بغض النظر عن الجهات الإدارية التي ستقوم بتأدية هذه الوظائف، فالوظيفة الواحدة قد يتم تأديتها من طرف أكثر من جهة فمثلا وظيفة الصحة يمكن أن يتم تأديتها من قبل وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم (الصحة المدرسية) ووزارة الدفاع (لتأدية خدمات صحية لأفراد الجيش)، وحتى يتم تحقيق هذا القسم بالميزانية العامة فإن الأمر يستلزم تحديد الوظائف التي تقوم بها الدولة، وأهمية هذا التصنيف تكمن في تحليل تخصيص الموارد المالية بين القطاعات المختلفة، والمساهمة في إعداد مسح تاريخي للإنفاق العمومي ومقارنة البيانات، وإعطاء تصنيف معياري محدد لإجراء مقارنات دولية.³

المطلب الثاني: تقسيم النفقات العامة في الجزائر

بين المشرع الجزائري أن النفقات العامة هي أحد الجوانب المهمة في ميزانية الدولة وأعتبرها بأنها "أعباء"⁴ واجب تنفيذها من طرف الدولة، لذلك وجب على الدولة من أجل قيامها بأي نشاط تحديد مبالغ النفقات الواجب صرفها على مختلف مايتوجب الإنفاق عليه، وذلك من خلال وضع تصنيف لها من أجل تحديد كيفية توزيع هذه النفقات، وقد إعتد النظام المالي

¹ محمد حلمي مراد، مالية الدولة، منشورات جامعة عين شمس، مصر، بدون سنة نشر، ص35

² سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة (مدخل تحليلي معاصر)، الدار الجامعية، بيروت، 2008، ص 476

³ W. Dorotinsk, **Budget Systems And Expenditure Classification**, Public Financial Management Technical Guidance Note, International Financial Fund Fiscal Affairs Department, p 20.

⁴ المادة رقم (04) من قانون 21/90 المؤرخ في 15/08/1990 والمتعلق بالحاسبة العمومية

في الجزائر لوضع هذه التصنيفات على التصنيفين الإداري والإقتصادي معا من ناحية، والوظيفي من ناحية أخرى،¹ وحسب المادة 28 من القانون العضوي رقم 18-15 فإن النفقات العامة تجمع حسب أربع تصنيفات وهي النشاط والطبيعة الإقتصادية للنفقات والوظائف الكبرى للدولة والهيئات الإدارية المكلفة بإعداد الميزانية وتنفيذها وفصلت المادة 29 من نفس القانون نفقات الدولة حسب الطبيعة الإقتصادية إلى نفقات المستخدمين، نفقات تسيير المصالح، نفقات الإستثمار، نفقات التحويل، أعباء الدين العام، نفقات العمليات المالية، النفقات غير المتوقعة.²

أما حسب القانون العضوي 17/84 المتعلق بقوانين المالية فقد صنفت النفقات إلى:³ نفقات التسيير ونفقات الإستثمار وأخيرا القروض والتسبيقات التي تمنحها الدولة للغير.

الفرع الأول: نفقات التسيير

تتضمن نفقات التسيير تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل إتماداتها في الميزانية العامة للدولة،⁴ أي أنها مجموع المبالغ الموجهة لتغطية النفقات الضرورية اللازمة لتسيير أجهزة الدولة الإدارية، والتي لا يترتب عليها أي قيمة مضافة للإقتصاد الوطني وإنما الهدف منها تسيير وإدارة المرافق العامة وإمداد هيكل الدولة بما تحتاجه من أموال كرواتب وأجور الموظفين ونفقات صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب،⁵ ويطلق عليها كذلك النفقات الإستهلاكية كونها لا تؤثر على الحياة الإقتصادية، وتخصص على شكل إتمادات لكل الدوائر الوزارية كل على حدى طبقا لقانون مالية لسنة مالية معينة، وتوزع هذه الإتمادات داخل كل وزارة عن طريق السلطة التنظيمية (رئيس الحكومة)، وتجمع نفقات التسيير في أربع أبواب وهي:⁶

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛
- تخصيصات السلطات العمومية؛
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
- التدخلات العمومية.

¹ محمد بن مريم، عبد القادر قداوي، دراسة العلاقة بين حجم النفقات العمومية والنمو السكاني: دراسة تحليلية قياسية على حالة الجزائر للفترة 1965-2013، مجلة روى إستراتيجية، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، العدد 11، المجلد 3، جويلية 2015، ص 89

² المادتين 28 و 29 من القانون العضوي رقم 15-18 المؤرخ في 02-09-2018 المتعلق بقانون المالية المنشور في الجريدة الرسمية رقم 2، العدد 53

³ المادة (23) من قانون المالية، 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984، لمختلف قوانين المالية

⁴ المادة رقم (05) من قانون 21/90 المؤرخ في 15/08/1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية

⁵ محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ط6، ديوان مطبوعات الجامعة، الجزائر، 2015، ص 66.

⁶ المادة (24) من قانون المالية، 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984، لمختلف قوانين المالية

ويمكن إسقاط تقسيمات النفقات العلمية على هذا التقسيم كالتالي:

- النفقات الإدارية: تضم البابين الثاني والثالث

- النفقات التحويلية: تضم البابين الأول والرابع

1- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات

يشمل هذا الباب على الإعتمادات الضرورية للتكفل بالأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة

من الإيرادات ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء وهي:

- دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة)؛

-دين داخلي متذبذب أو ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة)؛

-الدين الخارجي؛

-ضمانات (من أجل القروض والتسيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية)؛

- النفقات المخصصة لتسديد أو لرجاع الموارد التي حصلت عليها الدولة بغير وجه حق.

2- تخصيصات السلطة العمومية

وتتمثل في تخصيصات السلطات العمومية، نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، كمجلس الشعي

الوطني، مجلس الأمة والمجلس الدستوري...إلخ، وهذه النفقات هي نفقات مشتركة بين الوزارات.

3-النفقات الخاصة بوسائل المصالح

تشمل كل الإعتمادات التي تخصص لجميع المصالح ووسائل تسيير المستخدمين وتضم مرتبات العمال، المنح

والمعاشات والتكاليف الاجتماعية، معدات تسيير المصالح (الأثاث)، أشغال الصيانة (صيانة المباني)، إعانات التسيير (بالنسبة

للمؤسسات الخاضعة للوصاية)، نفقات مختلفة (المصاريف القضائية، التعويضات).

4-التدخلات العمومية

تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها

كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم:

-التدخلات العمومية والإدارية أو التدخلات السياسية والإقتصادية (إعانات الجماعات المحلية)؛

-النشاطات الدولية (مساهمات في الهيئات الدولية)؛

-النشاطات الثقافية والتربوية (منح دراسية)؛

-النشاطات الاقتصادية وتشجيع الإستثمارات (إعانات اقتصادية)؛

-إسهامات اقتصادية (إعانات المصالح العمومية والاقتصادية)؛

-النشاطات الاجتماعية (المساعدات والتضامن)؛

-إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات... الخ)

ويضم الأبواب الأربعة في قسمين، القسم الأول يشمل ميزانية الأعباء المشتركة المتكونة من البابين الأول والثاني وجزء من البابين الثالث والرابع وتوزع بمقتضى مرسوم رئاسي ، أما القسم الثاني فهو ميزانية الحكومة الموزعة على الوزارات والمتكونة من الباب الثالث والرابع ويوزع بمقتضى مراسيم التوزيع، أي أن البابين الثالث والرابع يتوجدان في نفقات كل الوزارات، كما تتفرع الأبواب إلى أجزاء وكل جزء إلى فصول ويعتبر الفصل الوحدة الأساسية في توزيع إعتمادات الميزانية وعنصر مهم في الرقابة المالية، ويتفرع كل فصل إلى فقرات وكل فقرة إلى مواد، وتظهر نفقات التسيير في ميزانية الدولة في الجدول (ب) الملحق بقانون المالية لكل سنة،¹ حيث تقوم كل وزارة بتقسيم الإعتمادات المخصص لها بعد صدور قانون المالية وفقا لمختلف المهام.

الفرع الثاني: نفقات التجهيز أو الإستثمار أو النفقات بالرأسمال

يقصد بنفقات التجهيز حسب المختصين بالمالية العمومية في الجزائر بأنها "النفقات ذات الطابع النهائي المخصصة لتنفيذ المخطط السنوي للتنمية، و هي عبارة عن الاستثمارات العمومية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي،² وتعتبر نفقات التجهيز أو الإستثمار أو النفقات بالرأسمال كل نفقة تسجل في الميزانية العامة للدولة على شكل رخص برامج وتنفذ بإعتمادات الدفع، وتمثل إعتمادات الدفع التخصيصات السنوية التي يمكن الأمر بصرفها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الإلتزامات المبرمة في إطار رخص البرامج المطبقة،³ وهي كل النفقات التي تساهم في زيادة القدرة الإنتاجية للدولة وزيادة ثروتها بالزيادة في تكوين رأس المال من خلال طابعها الإستثماري ، وتتكون هذه النفقات من الاستثمارات المنتجة الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية و الإدارية، وكذا إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية، وبالتالي فإن ميزانية التجهيز تخصص للقطاعات الاقتصادية (القطاع الصناعي ، الفلاحي ... إلخ) من أجل تجهيزها بوسائل للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن و تمويل هذه النفقات من قبل

¹ مفتاح فاطمة، الميزانية العامة بين القانون الأساسي 84-17 ومشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية، مجلة القانون والعلوم السياسية، معهد الحقوق

والعلوم السياسية المركز الجامعي النعامة، العدد الرابع، جوان 2016، ص325

² يوسف جبالي، الإطار التنظيمي والميزانياتي لتسيير وتنفيذ نفقات التجهيز في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 11، العدد 2، 2019،

ص16

³ المادة رقم (06) من قانون 21/90 المؤرخ في 15/08/1990 والمتعلق بالحاسبة العمومية

الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض و تسبيقات الخزينة أو من البنك أي خلال رخص التمويل.

تقسيم نفقات التجهيز:

تقسم نفقات التجهيز وفق المخطط الإنمائي السنوي للدولة، وتظهر في الجدول (ج) الملحق بقانون المالية السنوي وتنفرع إلى ثلاث أبواب:¹

- أ- الإستثمارات المنفذة من طرف الدولة: وهي النفقات التي تستند لأموال الدولة أو الجماعات العمومية؛
- ب- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة: وتتمثل في النفقات الموجهة لدعم النشاط الإقتصادي مثل حسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد؛
- ج- النفقات الأخرى برأسمال: وهي تلك النفقات الخاصة بالبرنامج التكميلي للولايات وكذلك إحتياطي النفقات الغير متوقعة.

هذا التقسيم يكون حسب العناوين.

في حين تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات، وتضم 10 قطاعات هي كالتالي: المحروقات - الصناعة التحويلية - الطاقة و المناجم - الفلاحة و الري - الخدمات المنتجة - المنشآت الأساسية الاقتصادية و الإدارية - التربية و التكوين - المنشآت الأساسية الاجتماعية و الثقافية - المباني و وسائل التجهيز- المخططات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى أنّ القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

كما تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية و فصول و مواد تكون أكثر وضوح و دقة و ذلك حسب مختلف النشاطات الإقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار .

¹ المادة (35) من قانون المالية، 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984، لمختلف قوانين المالية

المبحث الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العامة:

إن من أهم الظواهر التي تلفت إهتمام المتبع والباحث والمستقرئ للتاريخ المالي لمختلف الدول سواء متقدمة أو نامية إزدياد حجم النفقات بشكل كبير ومستمر في مختلف هذه الدول أيا كانت نظمها ودرجة تقدمها، وخاصة بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية حتى أصبحت هذه الظاهرة من الظواهر الإقتصادية والمعروفة بظاهرة نمو أو تزايد الإنفاق العام، ويعتبر الإقتصادي الألماني أودلف فاجنر (Adolf Wagner) أول من لفت الأنظار لهذه الظاهرة من خلال دراسة له عن تطور نفقات الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر التي خلص بها إلى وجود علاقة طردية بين إزدياد الدور المالي للدولة مع التطور الإقتصادي للنمو، وتم صياغة ذلك في قانون إقتصادي حمل إسمه والذي ينص " أنه كلما حقق المجتمع معدلا معيناً من النمو الإقتصادي فإن ذلك يتبعه إتساع نشاط الدولة المالي وبالتالي زيادة الإنفاق العام بنعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج الوطني".¹

وخلص فاجنر من خلال عمله إلى وجود ثلاث أسباب لتطور الإنفاق العام، أولاً تطور المهام الإدارية والأمنية للدولة وثانياً التوسع في قطاعات الثقافة والرعاية والتعليم وأخيراً التطورات التي لامفر منها في التكنولوجيا والإستثمار المطلوبة في العديد من الأنشطة كونها تساهم في زيادة الإحتكارات.²

المطلب الأول: ظاهرة زيادة حجم الإنفاق العام حسب مختلف النظريات الإقتصادية الفرع الأول: قانون واغنر (Wagner, 1883)³

ويطلق عليه قانون تزايد نشاط الدولة، حيث عالج ظاهرة تزايد الإنفاق العام من منظور تاريخي، إقتصادي ومالي، ويعبر عن هذا القانون بالعلاقة بين نمو النفقات العامة كنسبة من الدخل الوطني ونمو متوسط الدخل الحقيقي للفرد، فحسب Wagner كلما حققت الدولة معدلاً معيناً من النمو الإقتصادي فإن ذلك سيؤدي لزيادة نشاطها، ومن ثم زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد.⁴

الفرع الثاني: أطروحة بيكوك و وايزمان (Thèse de Peacock and Wiseman, 1961)

لقد أوضح كل من الأستاذين في مدرسة لندن للاقتصاد في دراسة لهما سنة 1961 تطور النفقات العامة بالنسبة للناتج الداخلي الخام في المملكة المتحدة خلال الفترة 1890-1955 والتي ازدادت بصفة كبيرة خلال الأزمة الاقتصادية لسنة 1929، وخلصا إلى أنّ النمو الاقتصادي ليس هو العامل الوحيد لإرتفاع الإنفاق العام، إنما هناك عوامل أخرى حيث أن الزيادة في النشاط الحكومي ومن ثم النفقات العامة تتم في غالبيتها في فترة الأزمات والحروب وتزيد وفق وتيرة مفاجئة كبيرة،

¹ أحمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص 90.

² Paparas Dimitrios1-Christian Richter2 ,The validity of Wagner's Law in Greece during the last 2 centuries, 2012, p2

³ Zemrani A.B, Les finances de l'Etat au Maroc, Tome 1. Politique financière et droit budgétaire, Paris,1998,P17

⁴ عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الإقتصادية على المستوى الكلي، مجموعة النبل العربية، القاهرة، ص 55

كما أشار الأستاذان إلى أن للحروب والأزمات تأثير على الإنفاق العام، وبالتالي يزيد العبء الضريبي على المواطنين لتمويل هذا الإنفاق.

وفي خلال هذه الفترات يزيد الإنفاق العام ويتم إحلاله محل الإنفاق الخاص وهذا يطلق عليه "أثر الاستبدال"، وفي تفسيرهما لعدم هبوط الإنفاق لمستواه قبل الأزمات والحروب هو أن هناك ظاهرة الرفع انطلاقاً من وجود مستوى معين للأعباء الضريبية المقبولة من طرف المكلفين في الظروف العادية، وهذا العبء لا ينخفض بعد الحروب نظراً لزيادة الإنفاق لمواجهة الرغبات الجماعية الجديدة المتولدة عن الحرب، كما أن هذه الزيادة في النفقات العامة تكون على شكل رجات عنيفة ومفاجئة أو نسبة متدرجة.¹

الفرع الثالث: قانون باركسون (Le loi de Parkinson، 1958)

وفقاً لهذا القانون هناك سبب آخر لزيادة النفقات المتمثل في ميل طبيعي إلى زيادة مصروفات التشغيل، ولا سيما تكاليف الموظفين كما أن العدد المتزايد من الموظفين العموميين ناتج لتوسع القطاع العام وخاصة العمل الإداري بصرف النظر عن الزيادة أو النقصان في العمل المنجز.²

الفرع الرابع: الفرضية الكينزية (1919-1933)

إعتقد كينز أن المشكلة لا تكمن في جانب العرض الكلي التي إهتمت بها القوانين والنظريات السابقة، بل تكمن في جانب الطلب الكلي لذا أعطت النظرية الكينزية أهمية فائقة للإنفاق العام، وكان الهدف الرئيسي هو زيادة الطلب الفعال، حيث وجدوا في تزايد الإنفاق العام الأداة الأساسية للسياسة الاقتصادية، وأوجد كينز علاقة بين زيادة الإنفاق ونمو الدخل القومي من خلال آلية المضاعف (Multiplier) الذي يوضح أن الإنفاق الاستثماري على زيادة الدخل القومي عبر قدرته على خلق دخول فردية جديدة ومن ثم زيادة القوة الشرائية، ومفهوم المضاعف في كل النماذج الكينزية يستند على الميزة الخاصة للإنفاق العام، لذا فإن الإنفاق العام وفقاً لهذه النظرية يعامل كمتغير خارجي يسبب النمو في الدخل القومي.³

الفرع الخامس: نظرية مرض التكاليف (W.Baumol، 1965)

قام W.Baumol بمساعدة من W.Bowen عام 1965 بالتشخيص على صحة العملية الاقتصادية في قطاعات عمومية منها مراكز الترفيه، ومن أهم الملاحظات التي خرجوا بها زيادة في تكاليف التشغيل، وهذه المراكز تتسم بالركود للإبتكار التكنولوجي، أما مكاسب الإنتاجية هي عملياً غير موجودة (إنتاجية متخلفة) وكثيفة العمالة والأجور في صناعة الترفيه، أما إيراداتها تنمو بسرعة أقل (الفجوة في الدخل) وتوليد ضغوط تضخمية، هذه الميزة تعرف بإسم مرض التكاليف أو تكلفة المرض، وكذلك فإن القطاعات غير التبادلية أو غير التصديرية فإن زيادة الطلب على منتجاتها يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار

¹Maurice Mullard, The Politics of Public Expenditure, 2nd edition, Routledge, London, 2005, p.49.

²Loïc Philip, *finance publiques*, 5 édition, cujas, paris, p38

³كريم سالم حسين الغالي، نزار كاظم الخيكاني، الانفاق الحكومي واختبر قانون فانجر في العراق للمدة (1975-2010) تحليل قياسي، مجلة جامعة نوروز، العدد 3، العراق، 2013، ص 166-167.

سلعها،¹ وتساهم كل تلك العوامل سابقة الذكر بالإضافة إلى تباطؤ الإنتاجية في القطاع العام في رفع سعر المخرجات مما يصعب تسويقها نظرا للمنافسة من قبل القطاع الخاص مما يلجأ إلى دعمها من طرف الدولة وبالتالي يساهم هذا الإجراء في رفع مستوى النفقات العامة

الفرع السادس: أطروحة التركيز التفاضلي للأرباح

حاول كل من الإقتصاديين TULLOUR و STIGUER تفسير الظاهرة من منطلق أن الدولة تقوم بإنتاج المنتجات المطلوبة من بعض الأعوان دون آخرين، وطالما تمويل هذه المنتجات يكون موزعا على كل عناصر المجتمع، فإن جماعات للضغط سوف تتكون أو تنتظم حتى تقوم الدولة بإنتاج ما يرغبون،² ويجب الإشارة إلى أن السكان الذين لا يستفيدون من تلك النفقات ويتحملون أعباءها لا يشكلون تنظيما لمقاومة الضغوط والدفع بالدولة إلى رفضها لإنتاج تلك المنتجات التي تخص حاجيات فئات معينة.

الفرع السابع: نظرية الناخب الوسيط

تعني هذه النظرية المتعلقة بصوغ سياسات الإنفاق العمومي في إطار نظام ديمقراطي بإبراز أهمية الدور الذي تقوم به الطبقة الوسطى، ومن ثم أهمية التعرف إلى تركيبة المجتمعات تحت الدراسة في ما يتعلق بمتوسط معيشة الطبقة الوسطى، مقارنة بمتوسط معيشة المجتمع، وفي ما يتعلق بالوزن السكاني لطبقات المجتمع، وقد اقترح (Black، 1948) وفقا لنظرية الناخب المتوسط أن يتم تحديد الإنفاق العمومي من طرف الناخبين ذوو حجم الدخل الوسيط في المجتمع، كما برزت النظرية مؤخرا وخصوصا مع إندلاع الثورات العربية والتي تطمح إلى إرساء حكم ديمقراطي يستند إلى تفضيلات الناخبين من شأنه أن يفرض إتباع سياسة إنفاق عمومي توزيعي، حيث يقوم الناخب الوسيط بدور محوري في اختيار هذه السياسات.³

الفرع الثامن: تحليل Colum

يُفسر Colum ظاهرة زيادة النفقات العامة نتيجة لزيادة الإيرادات العامة، ويتم قياس العلاقة بين النفقات العامة والإيرادات العامة لمعرفة تحقق ظاهرة زيادة النفقات، عن طريق مرونة النفقات العامة بالنسبة للإيرادات العامة، والتي تعرف على أنها: معدل نسبة الزيادة في النفقات العامة إلى نسبة الزيادة في الإيرادات العامة.

¹ عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص38

² عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص17

³ علي عبد القادر علي، العدالة الاجتماعية وسياسات الإنفاق العام في دول الثورات العربية، عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد التاسع، المجلد الثالث، 2014

المطلب الثاني: أسباب تزايد الإنفاق العام

الفرع الأول: الأسباب الظاهرية في تزايد الإنفاق العام

يقصد بالأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة الأسباب التي تؤدي إلى تضخم الرقم الحسابي للنفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في كمية السلع والخدمات المستخدمة في إشباع الحاجات العامة،¹ وترجع هذه الأسباب إلى ثلاث عوامل:

1- تدهور قيمة العملة

أو ما يعرف بالتضخم النقدي وهو زيادة الطلب الكلي النقدي عن العرض الكلي السلعي،² وبالتالي فإن تدهور أو انخفاض قيمة النقود تؤدي إلى تدني قدرتها الشرائية، الأمر الذي يؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار وهذا بدوره يلزم الدول بدفع مبالغ أكبر من أجل الحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات الواجب الحصول عليها بمبالغ أقل في فترة سابقة، ومن الملاحظ أن قيمة النقود تتدهور باستمرار خاصة في الدول النامية، وهو ما يجعل هذه الدول تزيد في نفقاتها لمواجهة هذا التدهور، وبالتالي فإن هذه الزيادة زيادة ظاهرية تحارب تدهور العملات ولا يقابلها أي منفعة حقيقية للأفراد، مما جعل فقهاء الإقتصاد يستعينون بالأرقام القياسية للأسعار من أجل التخلص من أثر تغيرات السعر على مستوى حجم الإنفاق، وبيان النمو الحقيقي من الظاهري في هذا الصدد.³

2- تغيير الفن المالي المتعلق بإعداد الموازنة العامة (إختلاف طرق المحاسبة المالية)

إن إعداد الموازنة سابقا كان يعتمد على أسلوب الموازنة الصافية الذي يقوم على مبدأ تخصيص الإيرادات العامة، وهذا الأسلوب لا يظهر النفقات والإيرادات في الموازنة وإنما يظهر الفرق بينهما فقط (عجز أو فائض)، عكس أسلوب الموازنة الإجمالية الذي لا يعتمد على مبدأ تخصيص الإيرادات، وإنما يظهر كافة النفقات في الموازنة العامة، وبالتالي فإن تغيير أسلوب إعداد الموازنة من الصافية إلى الإجمالية أحدث زيادة ظاهرية في حجم الإنفاق العام، بسبب تضخم رقم النفقات في الموازنة الإجمالية مقارنة مع رقم النفقات في الموازنة الصافية في وقت تكون النفقات في تلك الموازنتين متماثلة.⁴

3- زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها

بالرغم من إختلاف الباحثين في أن زيادة النفقات العامة بزيادة مساحة الإقليم وعدد السكان هي زيادة حقيقية أو ظاهرية، فإن أغلب الباحثين يميل إلى أنها زيادة ظاهرية وسبب ذلك أن الزيادة في مساحة الإقليم وعدد السكان أيا كان سببها (إحتلال أو إسترداد) يؤدي إلى زيادة رقمية فقط⁵ في الإنفاق العام لمواجهة الطلب المتزايد للسكان الجدد دون إستفادة السكان الأصليين منها، وتصبح هذه الزيادة حقيقية إذا تأثر بها متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة.

¹ محمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2015، ص67

² Annie Vallee « Les Systèmes Fiscaux », Edition Du Seuil, Paris, France, 2000, P45

³ محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، الأردن، 2015، ص118

⁴ سالم محمد الشوابكة، المالية العامة والتشريعات الضريبية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2015، ص46

⁵ عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها، دار الكتب والوثائق القومية، الموصل، 2015، ص46

ويعد تدهور قيمة النقود من أكبر الأسباب في الزيادة الظاهرية للنفقات العامة لأن الدول في هذه الحالة لا تستطيع مواجهة هذه الزيادة بأي شكل من الأشكال، في حين أنها تواجه الزيادة بسبب إتساع الرقعة وعدد السكان بفرض ضرائب على السكان الجدد.

الفرع الثاني: الأسباب الحقيقية في تزايد الإنفاق العام

يقصد بالأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العام الأسباب التي تؤدي إلى زيادة فعلية في المنفعة التي تحصل عليها الدولة كزيادة السلع والخدمات الإستهلاكية والإنتاجية والزيادة في العبء الضريبي أو الاعباء الأخرى،¹ أي أن الإنفاق العام يعبر نقدياً عن الزيادة في حجم ونوعية السلع والخدمات المقدمة لأفراد المجتمع، وترجع هذه الزيادة إلى عدة أسباب نذكر منها:

1- الأسباب الإيديولوجية (الفلسفة الإقتصادية للنظام السياسي)

إن التطور التاريخي لدور الدولة في الحياة الإقتصادية من حارسه إلى متدخله فمنتجة يعتبر محددًا كبيرًا لحجم الإنفاق العام، فمهام الدولة في ظل الدولة الحارسة والتي إقتصرت على توفير الأمن والدفاع والقضاء دون تدخل مباشر في الحياة الإقتصادية كان ينظر للنفقة العامة على أنها إستهلاك للدخل القومي لأثر لها على النشاط الإقتصادي، ومع تطور دور الدولة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية أصبح تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي أمراً ضرورياً لتحقيق الإستقرار الإقتصادي في الأنظمة الرأسمالية وإنجاح نظام السوق وتحقيق التشغيل الكامل وعلاج المشاكل الإقتصادية كالركود والبطالة، وكل هذا يترتب عنه زيادة كبيرة في النفقات العامة نتيجة هذا التطور، وقد تزداد بنسب مرتفعة تكاد تصل فيه إلى الدخل القومي ذاته خاصة في الدول ذات النمط الإشتراكي

2- الأسباب الإقتصادية

إن للإنفاق العام دوراً فعالاً في إحداث التوازن الإقتصادي والتأثير على حجم الطلب الكلي الفعال، وبالتالي على مستوى الإقتصاد العام بأكمله،² لذا فالإقتصاد العام يؤثر في زيادة الإنفاق العام من خلال زيادة الثروة ونمو الدخل القومي والتوسع في المشروعات العامة والدورة الإقتصادية والمنافسة الأجنبية، فزيادة الثروة ونمو الدخل القومي يساهمان في زيادة إقتطاع الدولة من هذه الثروة من ضرائب ورسوم وغيرها، وهو ماينجم تحسن الإيرادات الذي يشجع الدولة على زيادة حجم نفقاتها العامة، وإن من أهداف أي دولة الحصول على موارد جديدة للخزينة العامة والتعجيل بالتنمية الإقتصادية وتطبيق الإحتكار وتحقق هذه الأهداف من خلال التوسع في المشروعات الصناعية والتجارية للدولة الأمر الذي يتطلب زيادة في النفقات العامة، في حين أن توالي الدورات الإقتصادية من رخاء وكساد من شأنها التأثير على النفقات العامة ففي حالات الرواج أو الرخاء تزيد النفقات العامة بزيادة توسع الدول في الوظائف العامة والإكتثار في المشاريع وزيادة الضرائب ومن ناحية أخرى فإن تعرض

¹ أحمد الجبير، المالية العامة والتشريع المالي، ط1، الأفاق المشرقة للنشر والتوزيع الشارقة، الإمارات العربية، 2011، ص219

² أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط9، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2015، ص50

اقتصاديات الدول لفتت من الكساد ينجم عنها آثار ضارة يحتم على الدولة القيام بزيادة حجم الإنفاق العام للرفع من مستوى الطلب الكلي الفعلي إلى المستوى الذي يسمح بتحقيق العمالة الكاملة بالتناسب مع حجم الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي،¹ كما يعتبر التنافس الدولي في المجال الاقتصادي وسعي كل دولة على فرض منتوجاتها في الأسواق العالمية من أسباب تزايد النفقات الحكومية وذلك من خلال الدعم المالي للمنتجين قصد تشجيعهم على الإنتاج وتقديم تحفيزات للمصدرين كإعفاءهم من الضرائب والرسوم الجمركية لزيادة الصادرات.

3- الأسباب الاجتماعية

إن من الأسباب الاجتماعية والتي ساهمت في زيادة النفقات العامة سعي الدولة إلى تحسين توزيع الدخل وإقامة العدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات لجميع الفئات الاجتماعية في الميادين المختلفة، والإعانات الاجتماعية والمعاشات، ورعاية الأطفال وتغذيتهم وإعانات العجز والمرض والبطالة والشيخوخة وغيرها، خاصة مع إرتفاع عدد السكان وتمركزهم في المدن والمناطق الصناعية، كما ساهم تطور الوعي الاجتماعي في زيادة الضغوطات على الدولة ومطالبتها بزيادة حجم نفقاتها الاجتماعية لدعم الطبقات الضعيفة،² وللنفقات العامة الاجتماعية دور هام حيث تساهم في تماسك النسيج الاجتماعي وحشد الثقة في الدولة، كما لها دور إقتصادي هام من خلال رفع المستوى المعيشي والقدرة الشرائية للمواطنين وتخفيض معدلات الفقر، وما لهم من دور في زيادة الميل الحدي للإستهلاك، وبالتالي الرفع من الطلب الكلي الفعال ونمو الدخل الوطني.

4- الأسباب السياسية

إن الإفتتاح السياسي الذي شهده المجتمع الدولي ساهم كثيرا في إرتفاع النفقات العامة من خلال عدة عوامل من أهمها:

- إنتشار مبادئ الحرية والديمقراطية في كثر من المجتمعات ترتب عنها تعدد الأحزاب وتنافسها على السلطة الذي يؤدي إلى الإسراف والمزايدات الإنتخابية من خلال كسب رضا أفراد المجتمع والحصول على أصواتهم وتقديم وعود مستقبلية لهم، وعند تولي السلطة من قبل أحد الأحزاب تزيد النفقات العامة بتنفيذ الوعود السابقة حتى يحافظ هذا الحزب على مركزه السياسي، كما أدت إلى تحول دور الدولة ومسؤوليتها من دولة غير مسؤولة إلى دولة مسؤولة³ فأصبحت الدولة في حال إحداثها أضرار تمس فرد من

¹ محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص95

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص183

³ محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع عنابة، الجزائر، 2003، ص47.

أفراد المجتمع تدفع أموال عامة كتعويض لهذه الأضرار، ويترب عنها كذلك زيادة واجبات الحكومات في تقديم الخدمات للطبقات المحرومة ومحدودة الدخل، والتي أعتبرت حقا من حقوقهم في ظل مبادئ الديمقراطية.

- نمو العلاقات الدولية أدى إلى زيادة أهمية التمثيل السياسي والدبلوماسي لمعظم الدول مما زاد في عدد وحجم البعثات الدبلوماسية والمشاركة مؤتمرات دولية متعددة، كما أدى إلى زيادة الإنخراط في عضوية المنظمات الدولية والهيئات التابعة لها والتي تلزم الدول خاصة المتقدمة بتقديم مساعدات ومنح وقروض سواء نقدية أو عينية للدول المنكوبة أو لأحد رعاياها من أجل تحقيق أهداف إقتصادية أو سياسية وتدعيم العلاقات الدولية.¹

- الآفات الأخلاقية بين رجال الحكم وموظفي الدولة كالرشوة والاختلاس والتزوير وغيرها وسوء إستخدام كبار الموظفين للأموال العامة والتي تؤدي إلى زيادة تكاليف الخدمات العامة وبالتالي زيادة حجم الإنفاق.²

5- الأسباب المالية

إن من أهم الأسباب المالية التي أدت إلى تزايد النفقات العامة وجود فائض في الإيرادات المالية نتيجة سوء تقدير النفقات الواجب على الدولة تغطيتها والذي يعتبر من العيوب كونه يحمل الأشخاص أعباء إضافية عند التحصيل، وبالتالي هذا الفائض يكون غير مخصص لغرض معين مما يدفع الحكومة إلى التوسع في الإنفاق من خلال إضافة أو تحسين الخدمات الضرورية أو غير الضرورية، وهو ما يؤدي إلى زيادة حقيقية في حجم الإنفاق العام،³ كذلك فإن سهولة إقتراض الدولة داخليا وخارجيا يعد من هذه الأسباب، خاصة وأنه في هذا العصر تطورت وتوسعت طرق الإقتراض مما شجع الدول خاصة النامية إلى اللجوء إلى الإقتراض والإكثار منه بسبب كثرة الحاجات العامة وتوسع الدور الإقتصادي للدولة وعدم كفاية المصادر العادية لتمويل نفقاتها وتفاقم العجز في الموازنة العامة، إلا أن كثرة الإقتراض تولد مشاكل عديدة فهي تمثل عائقا كبيرا في طريق التنمية الإقتصادية بسبب العبء الكبير لخدمة الدين وما ينجر عنه من فوائد مما يؤدي إلى استنزاف جزء كبير من الموارد المالية للدولة وبالتالي الرفع من حجم الإنفاق وتحميل الأجيال القادمة أعباء إضافية.⁴

6- الأسباب الإدارية

إن من نتائج توسع دور الدولة وتدخلها في الحياة الإقتصادية إتساع جهازها الإداري الأمر الذي يحتم عليها زيادة عدد الموظفين وتوفير مستلزمات العمل الإداري من مباني وتجهيزات، خاصة وأنه مع زيادة عدد السكان تكثر المناطق العمرانية فتزيد

¹ محمد خصاونة، مرجع سابق، ص 65

² محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 114

³ جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 43

⁴ فوزت فرحات، المالي، الإقتصاد المالي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط 1، 2001، ص 300

التقسيمات الإدارية وما ينجر عليها من إرتفاع عدد المقاطعات الإدارية مما يلزم الدولة إيجاد تنظيم إداري جديد يتمشا مع هذا التوسع وهو ما يصاحبه زيادة كبيرة في حجم الإنفاق الحكومي، وعلى الرغم من أن إتساع نطاق نشاط الدولة يفرض زيادة في المصروفات الإدارية إلا أن جانباً كبيراً من هذه الزيادة يرجع إلى سوء الإدارة والتنظيم في القطاع الحكومي وإنخفاض إنتاجيته.¹

7- الأسباب العسكرية

بالرغم من إنتهاء الحربين العالميتين الأولى والثانية والتي إشتكت فيها الكثير من الدول، وأرتفعت فيها النفقات الحربية بنسبة كبيرة خاصة الدول المتقدمة منها بسبب التسليح وإقتناء المعدات الحربية، إلا أن الإضطرابات السياسية والتوتر الدولي في الآونة الأخيرة ومن أجل توفير الأمن العام والدفاع عن السيادة الوطنية لاتزال النفقات الحربية في تزايد مستمر في جميع الدول المتقدمة منها والنامية، ففي الدول المتقدمة نجد أن الإنفاق الحربي إزداد نتيجة تغير أهدافها الأمنية من الإكثار من القواعد العسكرية خارجياً، والتحالفات العسكرية مع الدول الأخرى، وفرض سيطرتها دولياً، في حين تسعى الدول النامية إلى زيادة جيوشها من خلال فرض الخدمة العسكرية وتكوين الجيش الدائم وإقتناء الأسلحة والمعدات الحربية المتطورة مما أدى إلى زيادة الإنفاق بشكل كبير، ومن جهة أخرى فقد أدت الحروب الأهلية والمظاهرات الغير سلمية والتدخلات العسكرية للدول المتقدمة على الدول النامية إلى دمار وخراب كبيرين في الكثير من البلدان، فإزدادت نفقات التعويضات للمنكوبين ومعاشات التقاعد للمحاربين وأرامل المحاربين.²

¹ محمد البناء، إقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص: 180

² حسن عواضة، عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة (دراسة مقارنة)، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2013، ص: 337

المبحث الرابع: مفهوم ترشيده الإنفاق العام ومتطلبات نجاحه

قد كثر الحديث عن ترشيده الإنفاق الحكومي في السنوات الأخيرة وذلك بسبب حالة الكساد الإقتصادي التي عمت العديد من دول العالم وبسبب الإنخفاض الحاد في الإيرادات العامة لتلك الدول وبسبب عجز كبير في موازنتها العامة، ولذا أصبحت هناك حاجة ماسة إلى ترشيده الإنفاق الحكومي وتخفيض النفقات وإتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك،¹ ويرى محللون اقتصاديون أن ترشيده النفقات العامة لا يتحقق بمجرد رفع الشعارات، أو بمحض الصدفة، وإنما هو سلوك واع مدروس، مبني على مبادئ وقواعد مضبوطة يستخر أفضل الآليات والتقنيات التي أفرزتها التجارب الإنسانية، وهذا ما لم تظهره حكومة النظام حتى الآن.

المطلب الأول: عموميات حول ترشيده الإنفاق ومتطلبات نجاحه

الفرع الأول : ماهية ترشيده الإنفاق

لقد نشأ مصطلح الرشاد الاقتصادية والعقلانية الاقتصادية مع المدرسة الحديثة، فترشيده الإنفاق العام يعني الإلتزام بفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة، وكفاءة إستخدامها رغم الندرة النسبية للموارد المتاحة للدولة، وحثمية التزايد المستمر في الإنفاق العام بما يعظم رفاهية أفراد المجتمع وإشباع حاجاتهم من سلع وخدمات،² من خلال ضبط النفقات وإحكام الرقابة عليها والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، بل إلى إنعدامه ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة والتي نحتاجها والاستثمار فيها، وإستخدام أساليب التحليل الممكنة لإختيار وتحديد البرامج التي يجب أن تقوم بها كل من الدولة والقطاع الخاص، وإتباع الأنظمة التي تساعد صناع القرار في تحقيق الفعالية والكفاءة في إستغلال الموارد النادرة كنظام تحليل التكلفة والعائد كأداة لدراسة جدوى المشاريع العامة،³ وبالتالي فإن الهدف الرئيس من عملية ترشيده الإنفاق العام هو أن تحقق الحكومة الأهداف المنشودة بالإستخدام الأفضل لمواردها المتاحة .

يأخذ إصطلاح ترشيده الإنفاق معناه من إصطلاح (الرشد) بمعناه الإقتصادي، والذي يعني التصرف بالأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد وطبقاً لما يبلي عليه العقل، ويتضمن ترشيده الإنفاق ضبط النفقات وإحكام الرقابة عليها والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى وتلافي النفقات غير الضرورية وزيادة الكفاية الإنتاجية ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة.

¹ محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2008، ص 299

² حامد عبد المجيد دراز، محمد عمر حماد أبو دوح، مرجع سابق، ص 265

³ David Pearce, Giles Atkinson, Susana Mourato, **Cost-Benefit Analysis and the Environment**, Recent Developments, Oecd 2006, P 17

ونعني بترشيد الإنفاق هو تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير أو تعرضها للضياع.¹

الترشيد أن نوجه النفقات العامة نحو إشباع الحاجات العامة كأقل تكليف ولكن كيف نرشد هذه النفقات؟

- يقتضي الترشيد محاربة كل مظاهر الإسراف في المال العام

-نحدد ما يسمى بأولويات الحاجات العامة.

-الحد من الحجم الكلي للإنفاق عن طريق ربط هذا الحجم للكميات الاقتصادية الكلية.

-يجب التركيز على إنتاجية كل نفقة.

-إعادة تنظيم المرافق العامة.

-استئصال ما يسمى فاعلية أو الرشادة الإدارية

الفرع الثاني: عوامل (خطوات، أساليب) نجاح ترشيد النفقات العامة.

يتوقف نجاح عملية ترشيد الإنفاق على عدة عوامل نذكر أهمها:

1- تحديد الأهداف طويلة ومتوسطة الأجل للبرامج الحكومية المسطرة بصورة مستمرة ودقيقة من خلال حصر الإختصاصات الرئيسية التي من أجلها تطلب الأموال،² وترتب هذه الأهداف حسب أهمية البرنامج أو المشروع المراد تنفيذه وقدرته على تلبية حاجات الأفراد الأكثر إلحاحا في ظل ندرة الموارد المتاحة، ويتوقف ترتيب هذه الأهداف على مجموعة من المبادئ الأساسية هي:³

- مدى خطورة المشكلة التنموية القائمة وانعكاساتها السلبية على أفراد المجتمع وجوانب الحياة المختلفة فيها؛

- سرعة حل مشكلة أو إنجاز مشروع معين؛

- ضمان حل مشكلة أو إنجاز مشروع من خلال التجربة والخبرة؛

- درجة اهتمام المواطنين بالمشكلة القائمة.

2- القياس الدوري لأداء برامج الإنفاق العام من خلال تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها

¹ محمد خير العكام، المالية العامة1، مرجع سابق، ص74

²تحالد المهايي، الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة، مجلة إدارة المال العام، التخصص والاستخدام، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، مصر، 2010، ص95

³عثمان محمد غنيم، التخطيط أسس ومبادئ عامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص94

بتنفيذ الخدمات والبرامج الموكلة لها،¹ ويقيم هذا الأداء عن طريق الفعالية الإجتماعية والإقتصادية وفعالية تسيير المرافق العامة ونوعية الخدمات المقدمة.²

3- مراعاة العدالة في توزيع المنافع الناتجة عن الإنفاق العام، وتوجيهها نحو مناطق وطبقات المجتمع الفقيرة والتي هي في حاجة ماسة إلى خدمات الدولة ومعونتها لأجل النهوض بها ومسايرتها النهضة والتقدم في المناطق الأخرى.³

4- توفر نظام رقابة ومحاسبة فعال على كل عمليات الإنفاق ومجالاته وتطبيقه على الصعيد العملي لا من الناحية القانونية فقط وضمانه لتنفيذ كل ما هو مخطط له من تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية، وفعالية الرقابة تحقق من خلال إنجازها أهدافها وقدرتها على توفير الشروط اللازمة وتوجيه المشاريع العامة توجيهها إيجابياً.⁴

5- حصر وتحديد البرامج البديلة التي تمكن من تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية

6- إستغلال مختلف الوسائل والأساليب التحليلية لإختيار أفضل البرامج المخطط لها، وتخصيص الموارد وفقاً لهيكل هذه البرامج ووضع إطار تنفيذي ملزم و دقيق لضمان كفاءة تنفيذ البرامج المختارة.

ولضمان عملية ترشيده الإنفاق لا بد من توافر متطلبات ودعائم تمكن من نجاح هذه العملية وإتمامها على الوجه الصحيح، ومن أهم هذه المتطلبات نذكر منها:

1- توفر بيئة مالية ملائمة من خلال إتباع قواعد ومبادئ الحكم الراشد الذي يساهم في نشر الوعي والشفافية والعدل وإحكام الرقابة والإستغلال الأمثل لموارد الدولة، ومحاربة أشكال الفساد وهدر المال العام.⁵

2- وجود حكومة قوية ذات سيادة وإرادة سياسية قوية من أجل محاربة الصراعات القائمة بين الفئات والأحزاب المتعارضة وتوفير الوسائل والإمكانات اللازمة لتنفيذ عملية ترشيده الإنفاق.

3- توفر جهاز إداري يتمتع بالصرامة وحسن التصرف والقيام بوظائفه على أكمل وجه ومحاربه للغش والتزوير والتهرب الضريبي وغيرها من المفاسد يساعد كثيراً في عملية الترشيده خاصة من خلال تحصيل الضرائب.

4- وجود مجتمع واعي يلتزم بالقانون ويساهم في بناء الدولة من خلال تجربته ومعرفته ومحافظته على المرافق العامة وتجنبه أساليب الفساد والتخريب.

¹ سعد بن صالح الرويع، قياس الأداء في الوحدات الحكومية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز(الاقتصاد والإدارة)، العدد2، الرياض، 2002، ص24.

² Stephanie Damarey, **Finance Publique**, gualino edition, Paris, 2006, p. 425.

³ محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص:301

⁴ علي خليفة الكواري، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية، عالم المعرفة للتشريع والتوزيع، الكويت، 1981، ص04

⁵ يوسف شباط، المالية العامة والتشريع المالي، كلية الحقوق، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2010، ص181

5- فتح المجال للقطاع الخاص وتشجيعه على الإستثمار كونه يساهم في إنجاز العديد من المشروعات المتكررة من طرف الدولة بجودة أعلى وتكلفة أقل، لذا فإن التدخل الحكومي قد يكون مناسباً في المرافق التي تحتكر مصدراً واحداً للتوريد ، أو التي تحقق وفورات الحجم الكبير ، ولكن وفق معايير وضوابط تحد من تدخل الدولة في إنفاق الموارد الاقتصادية على نشاطات اقتصادية يستطيع القطاع الخاص أن يؤديها بشكل أفضل، هذا يعني أن على الحكومة إعادة صياغة دورها في النشاط الاقتصادي بما يرشد إنفاقها لتحقيق وظائفها الأساسية.¹

المطلب الثاني: آليات ترشيد الإنفاق العام وضوابطه

الفرع الأول: آليات ترشيد الإنفاق العام

يعتبر ترشيد الإنفاق من أهم الطرق الموصلة لتحقيق النمو الإقتصادي لدول العالم، لذا تسعى هذه الأمم وبكل الآليات والوسائل لترشيد نفقاتها، وتطبيق هذه الآليات يختلف من دولة إلى أخرى حسب تطور الدولة وتخلفها، إلا أن هناك آليات تشارك أغلب الدول في تطبيقها، ولتعدد هذه الآليات وكثرتها سنحاول في هذا المطلب إيجاز وإختصار أهم هذه الآليات.

1- حوكمة الموازنة العامة

تعتبر حوكمة الموازنة العامة للدولة من أهم آليات ترشيد الإنفاق العام، ولمعرفة علاقة الحكم الراشد بالموازنة العامة يجب أولاً فهم مصطلح الحكم الراشد وأهم مبادئه، حيث ساهم الكثير من الإقتصاديين والهيئات الدولية في بروز هذا المصطلح وتطويره، ويقصد به الفن وطريقة الحكم،² كما إتسع هذا المفهوم ليشمل المستوى الجزئي بعدما أستخدم بداية على المستوى الكلي.

1-1. تعريف الحكم الراشد: لقد تطور هذا المفهوم بتطور إستخداماته في الواقع، حيث عرفه البنك الدولي أنه أسلوب

ممارسة السلطة في إدارة الموارد الإقتصادية والإجتماعية للدولة من أجل التنمية،³ ويقوم الحكم الراشد على ثلاث مبادئ أساسية تتمثل في المشاركة والشفافية والمساءلة.

¹ عبد الرحمان بن عبد الله الشقاوي، نحو أداء أفضل في القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية، ورقة مقدمة ضمن ندوة " الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 1440هـ"، وزارة التخطيط، المملكة العربية السعودية، أكتوبر، 2002، ص: 48، على الموقع: <http://dr-ama.com/?p=4366>

² حوشين كمال، بوسبعين تسعديت، تحليل العلاقة الترابطية بين مفهوم الحوكمة والموازنة العامة للدولة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثامن بجامعة الشلف حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والإقتصاديات، جامعة الشلف، الجزائر، نوفمبر، 2013، ص 04

³ حسن كريم، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، في ندوة مفهوم الحكم الصالح، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2006، ص 96

1-2. مبادئ الحكم الراشد في الموازنة العامة

تقوم حوكمة الموازنة على تطبيق مبادئ الحوكمة في عملية إعداد الموازنة، لفعاليتها ومساهمتها في التسيير الرشيد للموازنة العامة.

1-2-1. المشاركة في الموازنة العامة

إن قيام هذا المبدأ مرتبط بوجود منظمات المجتمع المدني وممارستها لأدوارها السياسية والاجتماعية والإقتصادية دفاعاً عن مصالح فئات المجتمع دون تدخل الحكومة، لذلك فإنه كلما تمكنت هذه المنظمات من تعزيز المشاركة في الشؤون العامة بكل حرية زاد من درجة شفافية النظام السياسي وقوى سلامة حكم القانون والمساءلة وساهم في صناعة سياسات تحمي حقوق المواطنين، وبالتالي يتحقق الرضا الذي يؤمن الشرعية الصحيحة للنظام السياسي، والمشاركة في عملية الموازنة لها عدة أشكال تساهم في الحفاظ على موارد الدولة وحسن إستغلالها وتتحلى في مشاركة السلطة التشريعية المسؤولة عن إقرار الموازنة وإعتمادها وتشريع قوانينها بما يتناسب وحاجيات المجتمع وتحقيق رفاهه وأمنه وحفظ حقوقه، كذلك يساهم الحكم المحلي في تعزيز المشاركة في إعداد وتنفيذ والرقابة على الموازنة مما يساعد في تحقيق الإدارة الرشيدة والعادلة في توزيع الإنفاق العام، ويساهم المجتمع المدني في ترشيده الإنفاق العام من خلال رقبته على الموازنة العامة والمشاركة في إعدادها وتنفيذها بشكل مباشر أو غير مباشر.¹

1-2-2. الشفافية

يبني هذا المبدأ على الحرية في تدفق المعلومات والوصول إليها وسهولة فهمها وكفائتها، وإفصاح المجال للمواطنين للإطلاع عليها، بحيث تكون كل الحقائق معروضة ومتاحة للبحث والمساءلة والنقاش في الوقت المناسب،² وكل هذا يساعد في إتخاذ القرار الأنسب في السياسات العامة، فشفافية الموازنة تعني إطلاع الجمهور على حيثيات السياسة المالية وحسابات القطاع العام والتوقعات الخاصة بالمالية العامة، وبالتالي فإن الحصول على معلومات دقيقة وشاملة وواضحة وحديثة في الوقت المناسب وبشكل علني ودوري يساعد في التقييم الدقيق للوضع المالي الحكومي وتوسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة ومحاصرة الفساد من جهة، وإتخاذ القرارات الرشيدة في السياسة العامة من جهة أخرى

1-2-3. المساءلة

لب هذا المبدأ هو مساءلة ومحاسبة الأشخاص القائمين على ضبط أداء السلطة من قبل منظمات المجتمع المدني أو الرأي العام أو هيئات مخولة رسمياً لذلك عند مخالفة القوانين أو إنتهاك الحقوق، مما سيجعل هؤلاء الأشخاص يعودون إلى المسار

¹ Oudai moussa, *Essai D'application de la Gouvernance Budgétaire Axée Sur la Performance en Algérie*, Mémoire Elabore en Vue de L'obtention D'un Diplôme de Magister en Science de Gestion, 2009-2010 , P 19

² حنان قسوم، أثر الشفافية والمساءلة على الإصلاح الإداري، مجلة أبحاث، العدد الرابع، 2017، ص06

الصحيح، والوصول بسرعة إلى الهدف المنشود،¹ والمساءلة في الموازنة هي مطالبة المسؤولين عن الميزانية بتقديم التوضيحات اللازمة حول كيفية استخدام صلاحياتهم والقيام بواجباتهم، وقبول الإنتقادات الموجهة لهم والأخذ بها، وتقديم مبررات مقنعة في حالة حدوث عجز في الموازنة العامة وتحمل المسؤولية في حالة صدور خطأ منهم، كل هذا يجعل القائمين على الميزانية والمسؤولين عنها يسعون للقيام بواجبهم على أكمل وجه وتحقيق فوائض مالية في الميزانية العامة، مما يساهم في تحقيق الرفاهية والعيش الكريم لأفراد المجتمع خاصة الفقراء منهم.

2- الإدارة بالأهداف في الموازنة العامة

بعد الصعوبات والعراقيل التي واجهها نظام موازنة البرامج في الجهاز الحكومي الفدرالي الأمريكي، وجب البحث على نظام جديد للموازنة الأمريكية، وقد وجد الباحثون في مجال الموازنة أن نظام الإدارة بالأهداف هو خير بديل للنظام السابق، خاصة وأنه لاقى إهتماماً ودعماً كبيرين من المسؤولين الأمريكيين،² ويعتمد نظام الإدارة بالأهداف على عنصر الكفاءة الإدارية كموازنة الأداء، كما يقوم على مبدأ التشاور والمشاركة والتعاون وتحقيق الإنسجام بين الأهداف المتعارضة،³ كما أن فلسفة هذا النظام تقوم على نتائج إيجابية تتفق و أهداف المنظومة التي تعتبر كمحصلة لمجموعة أهداف فرعية لأطراف مختلفة،⁴ ويهتم كذلك بالتخطيط وتقييم الأداء ومساعدة الإدارة في تحقيق أهدافها المخطط لها في المدى القصير.

وبالتالي فإن هذا النظام يعتمد على تخطيط مسبق ومنسق ويتبع خطوات معينة لتحقيق نتائج مثلى، وموازنة الدولة كغيرها من المؤسسات والمنظمات تعتمد على نظام الإدارة بالأهداف وخصوصاً من أجل ترشيده النفقات العامة، ويتم ذلك من خلال وضع خطط دقيقة وإتباع إجراءات محددة سابقاً لتحقيق ترشيده إنفاقي أمثل، ومن بين هذه الإجراءات والخطط:

- محاولة الإعلان عن إنطلاق السنة المالية وتنفيذ الميزانية خلال الأسبوع الأول من الشهر الأول مما يساعد على تحقق الآجال في مواعيدها والتحكم أكثر في تسيير ميزانية الدولة ومستوى تنفيذها وكذا مدفوعات الدولة خلال أشهر السنة (مبدأ السنوية)؛
- التأقلم التدريجي للقائمين على الميزانية مع القوانين والمراسيم الجديدة، ومحاولة تسريع العمل بها في المستقبل القريب؛
- مجابهة الظروف الصعبة للسنوات السابقة وللسنة الحالية، وشد العزيمة لمواصلة التحسيد التدريجي للأهداف المسطرة والإصلاح الميزانياتي؛

- تنفيذ الميزانيات المستخدمة على النتائج بدلا من الوسائل ما يضمن شفافية ونجاعة أكبر في التسيير؛

¹ أمين مشاقبة، المعتصم بالله علوي، الإصلاح السياسي والحكم الراشد، ط1، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، 2010، ص22

² محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، ط7، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، الأردن، 2015، ص05

³ ناصر دادي عدون، الإدارة و التخطيط الإستراتيجي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 51.

⁴ صبحي العتيبي، تطور الفكر و الأنشطة الإدارية، دار الحامد، الأردن، 2002، ص 53.

- ترقية الوسائل المنهجية للإصلاح الميزانياتي من خلال تنظيم سلسلة تكوين لفائدة اطارات مختلف كإعادة هيكلة الاولويات الاقتصادية والاجتماعية للدولة؛
- مطابقة الاقتراحات الميزانياتية مع سياساتها القطاعية والقيام بالتشاور الموسع مع مصالحها للوصول الى الإنسجام الكلي المنشود؛
- إصلاح الحوكمة الميزانياتية من خلال ترشييد الوسائل والتحكم في مستوى النفقات والتحكم الامثل في الوسائل المتاحة والسير الحسن للمشاريع؛
- محاولة حل المشاكل التي تواجهها الموازنة من خلال تشاور المتخصصين في هذا المجال أو من خلال إستبيان عام يمنحهم حلول متنوعة تساعدهم في حل هذه المشاكل والتصدي لها مستقبلا؛
- تسقيف النفقات العامة إعتقادا على معايير معينة كأن لا تتجاوز النفقات الإيرادات أو لا تتعدى الزيادة فيها معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي؛
- توزيع النفقات العامة حسب الخدمات والمناطق الأكثر إحتياجا وحرمانا من خلال وضع مقارنات دقيقة تمكن من وضع قائمة بأولويات التنفيذ؛¹
- وضع الأهداف في صورة برامج تربط بين ما هو متاح وما يتوجب تحقيقه.

3- الرقابة المالية

إن العمل على دعم وتعزيز الرقابة المالية أصبح ضروريا نظرا لما تلعبه هذه الأخيرة في ترشييد النفقات والحفاظ على المال العام خاصة في ظل توسع الفساد وإسراف وتبذير أموال الدولة وعدم كفاية الموارد المخصصة للتنمية.

3-1. تعريف الرقابة المالية

يقصد بالرقابة في اللغة، المحافظة على الشيء وصونه وحراسته، كما تعني الاحتراز والتحوط والمراعاة،² أما الرقابة المالية فيقصد بها المساءلة والمراجعة والفحص الموضوعي الدقيق لطرق الإنفاق والتحصيل من طرف هيئات ومصالح متخصصة إستنادا لدراسة وتحليل وثائق ومستندات خاصة بالعملية المالية قصد إكتشاف الأخطاء والثغرات المالية وتقييم الأهداف المرجوة من حيث الإقتصاد والكفاءة والفعالية واتخاذ التدابير المناسبة لتصحيحها ومنع تكرارها مستقبلاً.

¹ يحي عبد الغني أبو الفتوح، الجوانب الإقتصادية والمالية في الميزانية العامة للدولة، ط1، معهد الإدارة العامة (معهد البحوث) بالرياض، السعودية، 2014، ص232

² سعيد يوسف كلاب، الرقابة المالية والإدارية ودورها في عملية التنمية، ورقة مقدمة ضمن مؤتمر "تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الإنسحاب الإسرائيلي"، كلية التجارة

في الجامعة الإسلامية، يناير 2006، الموقع: http://mhassan037.blogspot.com/2014/12/blog-post_70.html

2-3. أنواع الرقابة المالية العامة¹

1-2-3. الرقابة المالية الداخلية

وتعني الرقابة المالية الداخلية التي تمارسها الجهة التنفيذية بنفسها وتشمل رقابة الجهات السياسية والإدارية العليا مثل رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وكبار المسؤولين الإداريين،² من خلال مراقبتها الماليين الذي يخضعون لها في التبعية الإدارية، والهدف من الرقابة المالية الداخلية هو التأكيد من مطابقة تحصيل الإيرادات وصرف النفقات للأهداف المقررة مسبقا، ومحاولة الكشف عن الانحرافات والخطأ والتحري لمعرفة أسبابها واتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لتصحيحها، والرقابة المالية الداخلية هي رقابة ذاتية في جوهرها، لأن الإدارات هي التي تراقب أدائها المالي، وتقدر إنجازها في ضوء المقاييس والمعايير المحددة التي تصنفها لنفسها، في حين أن الرقابة الخارجية ذات طابع سياسي وقانوني، تنصب أساسا على قانونية التصرفات الموظفين ومدى استجابتهم وتمسكهم بالوسائل الرقابية المالية في الأجهزة الإدارية.

2-2-3. الرقابة المالية السابقة واللاحقة

تعني الرقابة المالية السابقة، قيام هيئات الرقابة المالية على الأعمال المالية الأجهزة الإدارية، قبل القيام بالتصرف، سواء كان هذا التصرف متعلقا بالنفقات والإجراءات والتعاقد أو القيود المحاسبية، وذلك بهدف الحيلولة دون وقوع الأخطاء أو اكتشافها قبل وقوعها، لضمان أن تأتي هذه التصرفات المالية على أكبر قدر من الدقة والصحة وغالبا ما تتم هذه الرقابة من قبل هيئات الرقابة المالية داخل الأجهزة المسبقة على الأعمال المالية وأهم مثال لها الرقابة قبل الصرف.

أما الرقابة المالية اللاحقة فتعني تلك التي تم بعد التنفيذ أو بعد إنجاز العمل كل مرحلة من مراحلها واكتمال نتائجه.. تنصب هذه الرقابة على مقارنة النتائج الفعلية النهائية بالمعايير الموضوعية والمحددة مسبقا لتحديد الاختلافات أي مراجعة ما تم إنجازه ثم مقارنته يتم هو مطلوب إنجاز، وبعد ذلك التعرف على الأخطاء والانحرافات-إن وجدت- ومعرفة أسبابها ومحاولة إيجاد وسائل لتصحيحها في الوقت المناسب. وتعدد صور الرقابة اللاحقة، فقد تتم بأسلوب التدقيق أو التفتيش، الذي يتناول الفحص على الطبيعة وإعداد دراسة الأوضاع، للوقوف على شأها من أخطاء أو تقصي، ويمكن أن تتم أسلوب المراجعة لمستندات الإدارة، وهكذا يتيح الرقابة اللاحقة لهيئات الرقابة المالية أن تتصرف بكامل حريتها، لما فيها من فصل بين جهة الرقابة وجهاز الإداري الخاضع للرقابة.

¹ نور الدين الشاعر، مقال بعنوان: أنواع الرقابة المالية منشور على الموقع الإلكتروني بريس تطوان، <https://presstetouan.com/news24951.html>

² علي زغدود، المالية العامة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص61

3-2-3. الرقابة الشكلية ورقابة الأداء

تعني الرقابة المالية الشكلية أن تتولى هيئة الرقابة المالية التأكد من الإجراءات التي اتبعت في صرف النفقات قد تمت في حدود الاعتمادات المالية المقررة لها، وأن ما تم تحميله من إيرادات قد تام وفق أحكام القوانين والأنظمة المالية... فهيرقابة تنصب على مشروعية التصرف محل الرقابة من الناحية القانونية والمالية والمحاسبة.

إن الرقابة المالية الشكلية اللائحية تركز على الجانب اللائحي أكثر من الاهتمام بالرقابة على الأداء والانجاز وتحقيق الأهداف وقياس النتائج وتحديد وسائل الانحراف واستعمال الوسائل الرقابية، وتماس المحاكم المالية جانب من اختصاصه الرقابية، رقابة شكلية من خلال دوره في التحقيق من أن يجمع إيرادات الدولة من أموال وخدمات وأعيان قد أدخلت في ذمتها وفقاً للتشريعات السائدة، وأن كافة النفقات قد تم صرفها وفقاً للقوانين واللوائح المالية والمحاسبية النافذة، ووفقاً لأحكام قانون الميزانية...

أما الرقابة المالية على الأداء فتبقى مراقبة مدى الاقتصاد والكفاءة و الفاعلية التي تستخدم بواسطتها الجهة الخاضعة للرقابة مواردها عدد قيام بمسؤولياتها.

3-3.. الرقابة المالية على الموازنة العامة

إن حماية المصلحة العامة هدف أساسي للرقابة المالية، حيث تقوم أجهزتها المتعددة من التأكد من تحقيق النشاط المالي على حسب ما يحدد في الموازنة العامة من دون إسراف أو تبذير أو تقتير أو إخلال، حفاظاً على حسن الإدارة الحكومية مالياً وحفاظاً على الأموال العامة، فبعد أن كانت الرقابة المالية تهدف إلى مراجعة السجلات والدفاتر المحاسبية وتدقيقها، والكشف عما قد يوجد فيها من تلاعب وغش، ومدى التقيد بالقوانين والأنظمة، فقد توسعت لتشمل مراقبة مدى الاقتصاد في النفقات، ومدى فعالية الأجهزة الخاضعة للرقابة. وتحدد أهداف الرقابة المالية بما يلي:¹

- التحقق من أن جميع الإيرادات العامة في الدولة قد حُصِّلت وأدخلت في ذمتها وفقاً للقوانين واللوائح والأنظمة السارية؛
- التحقق من أن جميع النفقات العامة قد تمت وفقاً لما هو مقرر لها، ومن حسن استخدامها الأموال العامة في الأغراض المخصصة لها؛

-مراجعة القوانين والأنظمة واللوائح المالية، والتأكد من مدى ملاءمتها للتطورات التي تحدث، وتحليلها، واقتراح إجراء التعديلات التي تساعد على تحقيق أهداف الرقابة المالية؛

¹ محمد العموري، الرقابة على تنفيذ الموازنة، موقع إلكتروني، الموسوعة القانونية، <http://arab-ency.com.sy/law/detail/165288>

- الكشف عن أي أخطاء أو انحرافات أو مخالفات تحدث من الأجهزة الحكومية، وتحليلها ودراسة أسبابها، وتوجيه تلك الأجهزة إلى الحلول المناسبة لعلاجها وتصحيحها وتجنب تكرارها؛
 - العمل على ترشيد الإنفاق العام، وتوجيه الأجهزة الحكومية إلى أفضل السبل لتحسين إجراءات الأعمال المالية وتطويرها، بما يساعد الأجهزة الحكومية على القيام بدورها، واقتراح الإجراءات والوسائل الكفيلة برفع كفاءة أداء الأجهزة التنفيذية، وتحسين مستوى تقديم الخدمات العامة؛
 - زيادة قدرة الأجهزة الحكومية وفعاليتها على تحقيق الأهداف العامة للدولة بأعلى درجة من الكفاءة والاقتصاد؛
 - التأكد من أن القيود والسجلات والبيانات والتقارير المالية مسموكة ومعدة بالطريقة الصحيحة التي تحددتها اللوائح والأنظمة التي تحكم ذلك؛
 - ضمان عدم خروج الحكومة عن الحدود التي رسمتها لها السلطة التشريعية بحسب موافقتها واعتمادها لبنود الموازنة؛
 - متابعة تنفيذ الخطة الموضوعية وتقييم الأداء في الوحدات، للتأكد من أن التنفيذ يسير وفقاً للسياسات الموضوعية، ولمعرفة نتائج الأعمال والتعرف إلى مدى تحقيق الأهداف المرسومة، والكشف عما يقع من انحرافات، وما قد يكون في الأداء من قصور وأسباب ذلك، لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، وللتعرف إلى فرص تحسين الأداء مستقبلاً؛
 - التنبؤ بالأخطاء والانحرافات قبل وقوعها، وتحديد المسؤول عنها.
- وإن الرقابة المالية ليست هدفا ذاتيا دائما هي وسيلة لتحقيق هدف رسمي، يرتبط بالاستخدام الأمثل للمال العام، ويتوقف على ما ستساهم به هذه الرقابة لتحسين المسار الاقتصادي للدولة ورفع مستوى الاقتصاد الوطني الأمثل للمال العام، وعدم إساءة إستعماله أو التقصير والإهمال أو التساهل في التصرف فيه لخدمة الأهداف العامة وتحقيقها.
- هناك آليات أخرى لترشيد الإنفاق العام كنظام عقلنة إختيارات الميزانية الذي يعتبر نظام تخطيط وبرمجة الميزانية، ويستخدم أدوات التحليل العلمي والمقاربة الرياضية والكمية لوضع معايير موضوعية تتأسس عليها إختيارات الميزانية، ويستوجب هذا النظام إتباع عدة مراحل في تقدير النفقات العامة وتمثل في تعريف الأهداف وتحديد الوسائل والمقابلة بين الاهداف والوسائل ووضع بدائل متنوعة وإخضاعها للدراسة وفق تقنيات حسابية متعددة : تحليلات على أساس "كلفة / فعالية"، "كلفة / امتيازات" وانتقاء أجودها كذلك الحسم في الاختيارات (اتخاذ القرارات) ووضع برنامج عمل متعدد السنوات لكل قطاع حكومي أو مؤسسة حكومية وتوزيعه إلى أشطر وبرمجتها في الميزانيات السنوية، وأخيرا مراجعة الأهداف والبرامج في ضوء ملاحظة النتائج المحققة.

ويعتبر إطار النفقات متوسط المدى من آليات ترسيد الإنفاق كذلك وهو أداة برمجة على مدى متوسط تكون متحركة من سنة إلى أخرى، ويشمل ثلاثة سنوات على مستوى التقديرات ويحتوي على توقعات النفقات وفق طبيعتها ومآلها، ويستخدم لضبط الميزانية العامة بتخصيص الموارد وفقاً للأولويات وإعطاء للمتصرف فكرة عن توقعات متعددة السنوات للميزانية، ويهدف هذا النظام إلى:¹

- تحقيق أكثر نجاعة بالمقارنة بين النتيجة المنجزة والنتيجة المنتظرة؛
- التأطير المالي للتصرف في الميزانية على المدى المتوسط؛
- تحسين إعداد الموازنة وتقديم التقديرات المستقبلية؛
- تحديد المسؤوليات في التخطيط على المدى المتوسط.

4- الإجراءات والوسائل طويلة وقصيرة الأجل

تقسم الإجراءات والوسائل التي تتخذها الدول لترشيد الإنفاق ومواجهة انخفاض الإيرادات إلى إجراءات ووسائل قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل.²

4-1. إجراءات ووسائل قصيرة الأجل

- تنفذ هذه الإجراءات بشكل فوري عند حدوث انخفاض طارئ في الإيرادات العامة وعند توقع حدوث عجز كبير في الموازنة العامة، وتتمثل هذه الإجراءات في:
- إلغاء مناصب الوظائف الجديدة وتغطيتها بتكثيف ساعات العمل للعمال القدامى، وكذا الإمتيازات والمزايا المقدمة للموظفين؛
 - إيقاف أو تخفيض النفقات التشغيلية ونفقات عقود التشغيل والصيانة للأجهزة الحكومية؛
 - إيقاف إقتناء السيارات والمعدات الجديدة؛
 - إعطاء الأولوية للمشاريع الأساسية الهامة والمشاريع المنخفضة التكاليف وذات العائد المالي السريع، وتأجيل تنفيذ المشاريع الأقل أهمية؛
 - الإبطاء في تنفيذ المشاريع الصغيرة والحديثة، وتأجيل صرف مستحقات المقاولين للمشاريع تحت التنفيذ ومستحقات موردي اللوازم والأجهزة لفترة معينة؛

¹ العربي الزواوي، محور تكويني حول إطار النفقات متوسط المدى، وزارة التعليم العالي التونسية، تونس، 2016، ص 09

² محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص: 399

- التحكم في الإعتمادات المخصصة في الموازنة العامة للوزارات والمصالح الحكومية وتوزيعها على أساس شهري أو ربع سنوي أو كل ثلاث أشهر ، وفرض تخفيض شامل على جميع بنود وأبواب الموازنة العامة؛
- تقيد الوزارات والمصالح الحكومية بمحدود الإعتمادات المسموح بها وعدم تجاوزها؛
- منح صلاحية إجراءات النقل بين بنود الموازنة العامة لوزير المالية فقط، وتشكيل لجان متخصصة تقترح مايلزم من أجل ترشيده الإنفاق العام.

2-4. إجراءات ووسائل طويلة الأجل

تنفذ وفق برنامج تعتمده الحكومة خلال عدة سنوات، وتشمل هذه الإجراءات عدة جوانب يمكن حصرها فيما يلي:

1-2-4. الجانب المالي:

- يشمل جميع وجوه الإنفاق في الموازنة العامة، ويتضمن الإجراءات والوسائل المعتمدة لإحكام الرقابة على النفقات، ويمس كل بنود وأبواب الموازنة العامة، وترشد النفقات في هذا الجانب بمحاولة إلغاء أو تخفيض في أبواب وبنود الموازنة العامة

2-2-4. الجانب الإداري

- يساعد هذا الجانب في ترشيده النفقات العامة من خلال الجهاز الإداري الكفؤ الذي يتطلب إجراءات وإصلاحات إدارية من أجل تطويره ورفع كفاءته، ويتم ذلك من خلال رفع مستوى وكفاءة العاملين في الجهاز الإداري، وتطوير الهياكل التنظيمية، ونشر الوعي للحفاظ على الأجهزة والمعدات الإدارية وإستغلالها إستغلالاً أمثل.

3-2-4. الجانب القانوني

- ترشد النفقات قانونياً من خلال تطوير القوانين والدراسات وتعديلها بما يتلاءم ويساهم في زيادة النفقات العامة وترشيدها، كتطوير قوانين وأنظمة الموازنة العامة والحسابات الحكومية، وتطوير أساليب الرقابة المالية وغيرها

4-2-4. الجانب الإعلامي

- تساهم وسائل الإعلام في ترشيده النفقات من خلال إستعمالها في نشر الوعي وثقافة المحافظة على مرافق الدولة والتحذير من التبذير والإسراف في النفقات العامة.

الفرع الثاني: ضوابط ترشيده الإنفاق العام

- إن عملية ترشيده الإنفاق العام ومن أجل سيرورتها تتطلب العديد من الضوابط يجب على الجهات الوصية إتباعها والتقيدها بما نذكر أهمها:

- 1- تضيق المجال بين حدي الإنفاق العام الأعلى والادنى وذلك من أجل تحديد دقيق لحجم الإنفاق الأمثل والذي يحقق أكبر قدر ممكن من رفاهية أفراد المجتمع في ظل الموارد المتاحة للدولة، وبالتالي فإن حجم الإنفاق الأمثل يتحدد عند نقطة تعادل المنفعة الحدية للمنفعة العامة مع المنفعة الحدية لهذه النفقة
- 2- توجيه النفقات لتحقيق المصلحة العامة ومحاربة تخصيصه وتوجيهه لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الأفراد والفئات، وبالتالي فإن التوجيه الغير سليم للإنفاق العام وإستهدافه حاجات خاصة يعتبر هدرا للمال العام وإنحرافا عن سياسة ترشيده الإنفاق العام،¹ لذا ينبغي الحرص أشد ما ينبغي على الالتزام بتحقيق المنفعة العامة، بل والمنفعة العامة القصوى، وهذا ما يقتضي مراعاة مبدأين أساسيين، الإقتصاد في تكلفة النفقة العامة و الحرص على ضمان الجودة والرفع من المردودية.²
- 3- إعداد دراسات الجدوى للمشروعات وتتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع على العناصر التالية: التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل المقترحة، اقتصاديات تشغيل المشروع، ربحية المشروع، الآثار المحتملة للمشروع على البيئة واتساقه مع المجتمع، فرص العمالة التي يخلقها المشروع وآثاره على الادخار وإعادة توزيع الدخل، كذلك الآثار الاجتماعية للمشروع.³
- 4- الإقتصاد في النفقة و تجنب التبذير والإسراف فيها، ومن ثم يجب عدم إنفاق أي مبلغ إلا لمبرر يحقق منفعة عامة "ولا يمكن أن تتحقق هذه المنفعة إذا كان تبذيرياً"، وبالتالي فإن تطبيق قاعدة الإقتصاد في الإنفاق من أجل ترشيدها يتطلب القضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير و تشديد الرقابة بمختلف أنواعها على النفقات العامة.
- 5- الترخيص المسبق من السلطة التشريعية من أجل توجيهها بالشكل الصحيح وتحقيقها للمصلحة العامة وضمن حدود إختصاصها الزماني والمكاني.

¹ بن داود إبراهيم ، الرقابة المالية النفقات العامة ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2009، ص: 31.

² رشيد بنعياش، تدبير الإنفاق العام، الموقع الرئيسي لمؤسسة الحوار المتمدن، العدد 2940، 10-03-2010، على الموقع:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=207099&r=0>

³ عمرو هشام محمد صفوت، ترشيده الإنفاق العام ودوره في تحقيق الإستدامة المالية في العراق، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة واسط، بغداد،

العدد 25، العراق، 2017، ص: 06

خلاصة

لقد ساهم تطور الدول في النشاط الإقتصادي وإزدياد وظائفها ومهامها في زيادات كبيرة جدا في حجم النفقات العامة، لذا أصبحت سياسة ترشيد الإنفاق مطلبا ملحا لأجل ضمان فعالية أكبر للاداء الإقتصادي من خلال الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وحسن التصرف في الاموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة، ومحاربة الإسراف والتبذير، ومن خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن سياسة ترشيد الإنفاق تعتبر وسيلة مهمة لتغطية نقص مصادر التمويل لكفاءتها وفعاليتها في إستخدام وتخصيص الموارد، ومحاربتها لمختلف أوجه الفساد المالي من خلال تحديد الأهداف والأولويات بدقة والقياس الدوري لأداء البرامج، ومن أجل ضمان السير الحسن لترشيد النفقات يجب الإهتمام بخلق منظومة حديثة لميزانية الدولة من خلال إدخال منهج الإدارة بالأهداف خاصة وفرض جميع أشكال الرقابة على الميزانية، وإستخدام الطرق الحديثة في مجال تخطيط مالية الدولة طبقا لميزانية الأداء والبرامج، كما يتوجب على الدولة أن تراعي العدالة في توزيع المنافع والخدمات التي تنتج عن النفقات العامة بين مختلف الفئات، وفي ظل محدودية الموارد وتزايد النفقات أصبح من الضروري الإلتزام بمبادئ الحكم الراشد في إدارة موارد الدولة، فالإدارة الجيدة للمالية العامة تعني حسن سير نظام إدارة المالية العامة سواء في جانب الإيرادات والنفقات بشكل يضمن تقديم الخدمات على أحسن وجه، كما يجب توفير آليات الرقابة الداخلية والخارجية على برامج الإنفاق العام.

الفصل الثاني

مؤشرات التوازن المالي

تمهيد

إن مختلف التطورات والتحولات التي شهدتها معظم دول العالم خاصة منها الدولة النامية من خلال تحولها من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق حتم عليها مواكبة هذه التطورات وذلك بإستخدامها لمختلف الآليات الحديثة للوصول إلى حالة التوازن والإستقرار، ويعتبر التوازن الإقتصادي الكلي الهدف الأساسي التي تسعى كل الدول بلوغه، ويتحقق هذا الأخير بالتساوي بين الطلب والعرض الكليين في ظل الظروف والظغوطات الإقتصادية المتاحة، كما أن هذا التوازن هو عبارة عن مجموع توازنات جزئية تتفاعل فيما بينها لتحقيق التوازن الكلي، ومن أهم هذه التوازنات التوازن المالي الذي توسع مجاله بعد أن كان يتحقق فقط بالتساوي بين الإيرادات والنفقات، وبالتالي فإن مؤشرات التوازن المالي يشمل إضافة الميزانية كل من ميزان المدفوعات والدين العام.

إن توازن الموازنة هو تساوي إيرادات الدولة مع نفقاتها دون وجود العجز أو الفائض بما يؤدي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة، ولكي يتحقق هذا التوازن على الدولة أن تحدد أنواع الإيرادات والمبالغ القابلة للجباية ثم تحدد النفقات العامة على أساس الإيرادات المتوقعة، ولا يجوز المبالغة في زيادة الإيرادات بهدف زيادة النفقات، وإنما الهدف تمويل النفقات العادية التي يستلزمها حسن سير المصالح العامة، كما أنه من الضروري حصر النفقات العامة في المجالات الضرورية (الخدمات العامة . المجالات الاستثمارية)، وتخفيضها قدر الإمكان لكي تتم تغطيتها من قبل الإيرادات العامة، وبالتالي فإن هدف هذا التوازن هو ضمان سير المصالح العامة للدولة.

كما أن التوازن في ميزان المدفوعات يتحقق بتساوي جانبي الدائن والمدين وذلك بفعل القيد المزدوج وفقرة السهو والخطأ، ولكن هذا التوازن الحسابي قد لايعني أن هناك توازنا اقتصاديا بل قد يوجد خللا فيه ومن الناحية الواقعية يندر في بلد في العالم حدوث التوازن الحقيقي بين ما للدولة من حقوق وما عليها من التزامات وهذه القاعدة تنطبق على الدول المتقدمة والنامية على السواء ولكن الذي يحدث هو وجود قدر أو مستوى من التباين بين دائنية ومدونية الدولة.

والدين العام يخلق توازنات وإختلالات في كل الموازنة وميزان المدفوعات فهو سلاح ذو حدين، تلجأ إليه جميع الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، فالدول التي تتبع إستراتيجيات وإدارة جيدة للدين العام من خلال توجيهه إلى الإستثمارات لتحقيق عوائد وأرباح كبيرة تستطيع مجابهة هذا الدين والتخلص منه في وقت قصير بل يتعدى الأمر إلى تقديم قروض والمنافسة في الأسواق المالية الدولية وتحقيق أرباح إضافية، في أن الدول التي لاتسير ديونها جيدة ولا تعتمد على أي إستراتيجية وتوجه اموالها المقترضة للإستهلاك وإعادة التعمير كالدول النامية تجد نفسها غارقة في أزمة ديون كبيرة.

ومما سبق يمكننا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كل مبحث يشمل مؤشر من مؤشرات التوازن المالي السابقة الذكر.

المبحث الأول: الموازنة العامة للدولة

إنّ فكرة الميزانية لم تكن في الأمم والحضارات السابقة، فقد كانت الأموال تنفق وتحصل دون قواعد وأسس، وقد كان الحاكم أو الملك ينفق على دويلته كما ينفق على أسرته، ثم بدأ ظهور فكرة الميزانية تدريجياً، حيث بدأت عملية ضبط الإيرادات ومن ثم النفقات في بريطانيا أين ظهرت فكرة إعداد ميزانية الإيرادات ونفقات الدولة عام 1628 عندما أصبح ضرورة اعتماد الإيرادات والمصروفات من ممثلي الشعب والإذن للملك شارل الأول في جباية الضرائب من الشعب لتمويل النفقات العامة،¹ ثم تطورت وانتشرت بين الدول لتصبح وثيقة رسمية تبرز فلسفة الدولة في شتى الميادين وأداة فعالة لتنفيذ مختلف السياسات الإقتصادية للدولة.

المطلب الأول: ماهية الموازنة العامة للدولة

الفرع الأول: مفهوم الموازنة العامة للدولة

1- تعريف الموازنة العامة للدولة

الموازنة في اللغة مشتقة من كلمة ميزان وزن يزن وزناً وتعني المساواة و المحاذاة والمراجعة والمقابلة وغيرها، والوزن يكون بين شيئين.

أما إصطلاحاً تعددت تعاريف الموازنة العامة للدولة، غير أن غالبيتها تقليدي وجوهرها واحد نذكر منها:

- « هي وثيقة مالية تصب في قالب مالي قوامه الأهداف والأرقام، فالأهداف تعبر عما تعتمده الدولة القيام به من برامج ومشروعات خلال فترة زمنية مقبلة، وأما الأرقام فتعبر عما تعتمده الدولة إنفاقه على هذه الأهداف وما تتوقع تحصيله من مختلف مواردها خلال الفترة الزمنية المنوه عنها عادة تحدد بسنة مالية،² مما يعني أنها وثيقة تقرر³ نفقات الدولة وإيراداتها خلال سنة.»
- « هي بيان تقديري لما يجوز للحكومة إنفاقه وما ينتظر أن تجببه الدولة من المال خلال فترة زمنية معينة من الزمن.»⁴
- « هي الأرقام التقديرية المعتمدة لمصروفات الدولة وإيراداتها لمدة معينة قادمة تكون عادة سنة، فهي تشمل جميع النفقات العامة التي تسمح للحكومة بإنفاقها في شتى المجالات كالخدمات العامة والأمن والدفاع... إلخ.»⁵

¹ محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010، ص141

² أحمد عبد السميع علام، المالية العامة (المفاهيم والتحليل الإقتصادي والتطبيق)، ط1، مكتبة وفاء القانونية، الإسكندرية، 2012، ص ص 265-266

³ Jean Longatte, Pasaal Vanhove, Christophe Viprey, *Economie Générale*, 05 édition, Paris: DUNOD, 2002, p 90

⁴ عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، ط2، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 322

⁵ خليفي عيسى، هيكل الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي، ط1، دار الفانس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص 20-21

- « هي وثيقة مصدق عليها من السلطة التشريعية المختصة تحدد نفقات الدولة و إيراداتها خلال فترة زمنية معينة¹ لتنفيذ البرامج الحكومية.² »

وقدم علماء الإقتصاد الإسلامي تعريفا للموازنة على أنها:

- « بيان تقديري سنوي مفصل ومعتمد يحدد الإيرادات والنفقات العامة التي تقوم بها هيئة عامة لتحقيق المصالح الشرعية في الدولة الإسلامية.³ »

و الموازنة العامة للدولة حسب المشرع الجزائري حددتها المادتين 06 و 03 من القانونين 17-84 و 21-90 على الترتيب :

- « تشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات و النفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية ، و الموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.⁴ »

- « الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير و الاستثمار منها نفقات التجهيز العمومي و النفقات بالرأسمال و ترخص بها.⁵ »

مما سبق يمكن أن نخلص أن:

- « الموازنة هي عبارة عن وثيقة تحمل خطة مستقبلية تعتمد على توقع وإجازة نفقات الدولة وإيراداتها لفترة قادمة من الزمن غالبا ماتكون سنة »

2- خصائص الموازنة العامة للدولة

تتميز الموازنة العامة بالعديد من الخصائص والصفات تليخص بكونها أداة توجيهية وتقديرية وقانونية، وبكونها تتضمن

الإجازة بالجبابة والإنفاق، فضلا عن تحديدها الزمني، وإيلائها الأولوية للنفقات على الإيرادات، ونفصله فيما يلي:⁶

2-1. الموازنة كأداة توجيه

إن الأهمية التي إكتسبتها الموازنة العامة بإعتبارها مرآة تعكس البرامج الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للدولة، جعلتها

وسيلة توجيه أساسية للسياسات العامة للدولة تستخدمها لتحقيق أهدافها في شتى المجالات من خلال تحكّمها في أدوات

¹ حسين مصطفى حسين، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 75

² Paul A. Samuelson, William D. Nordhaus, **Economie**. 06 édition, Paris: ECONOMICA, 2000, p 645

³ خليف عيسى، مرجع سابق، ص 58

⁴ المادة 06 من القانون 17/84 المؤرخ في 08 شوال 1404 الموافق لـ 07 جويلية 1984 يتعلق بقوانين المالية

⁵ المادة 3 من القانون 21/90 الصادر في 15 أوت 1990 يتعلق بالحاسبة العمومية

⁶ فوزي عطوي، المالية العامة (النظم الضريبية وموازنة الدولة)، منشورات حلب الحقوقية، بيروت- لبنان، 2003، ص ص 320-321

السياسة المالية، وبالتالي فالموازنة العامة هي خطة مستقبلية لتحقيق الاهداف المرجوة تساعد الحكومة في توجيه السياسات الإقتصادية إلى المسار الصحيح والسليم.

2-2. الموازنة كأداة تقديرية أو تخمينية

إن تحديد دقة ماسوف يبذل من نفقات ويحجب من إيرادات أمر بالغ الصعوبة كون تحضير الموازنة يكون للسنة المقبلة إعتقاداً على السنة السابقة أي أن التقدير يكون إحتمالياً، وبالتالي فإن الدقة في التقديرات يشكل عاملاً مهماً في كسب أعمال الحكومة من قبل المجتمع والسلطة التشريعية، فبالنسبة للنفقات هناك نفقات يسهل تقديرها بدقة كون إستمراريتها للعام الحالي أو تكون معلومة القيمة مسبقاً كالرواتب وأقساط الدين، وأخرى يصعب تقديرها بدقة بسبب إرتباطها بعوامل يصعب السيطرة عليها كالنفقات الإستثمارية التي تتطلب من أجل تقديرها دراسات أولية تقدر على أساسها مبالغ تكاليف تلك المشروعات،¹ أما تقديرات الإيرادات العامة فتتأثر بالنشاط الإقتصادي والإجتماعي للفترة اللاحقة رغم أنها تتوقف على القوانين والتشريعات الضريبية، وبالتالي فإنه لا بد من وضع تقديرات للأوضاع الإقتصادية والإجتماعية المتوقعة والتي يمكن أن تؤثر على تقدير النفقات والإيرادات العامة وتكون في نفس الفترة، وبالتالي فإن صفة التقديرية للموازنة تخلق مرونة كافية تسمح بالتكيف والمجابهة مع الإحتمالات الغير متوقعة.

3-2. الصفة القانونية للموازنة

كما هو معلوم أن تقدير النفقات والإيرادات في الموازنة العامة يحتاج إلى موافقة السلطة التشريعية من جهة، ومن جهة أخرى تحتاج السلطة التنفيذية إذن السلطة التشريعية للإتفاق في حدود الإعتمادات المقدرة في الموازنة العامة، وبالتالي تستمد الموازنة صفة القانونية كونها مقترنة بموافقة السلطة التشريعية، وهذه الصفة صفة شكلية لأنها من حيث الموضوع لا تعتبر قانوناً، كون هذا الأخير يحتوي على قواعد دائمة، بينما الموازنة فإنها تعتبر عملاً إدارياً خاصاً يهدف إلى تنفيذ قوانين سابقة.

4-2. الموازنة العامة إجازة

من المعلوم أن تصديق السلطة التشريعية على تقديرات النفقات والإيرادات العامة المعدة من طرف السلطة التنفيذية لا يمنح الإذن النهائي بالصرف والتحويل مالم تمنح الإجازة من طرف السلطة التنفيذية بجباية الإيرادات والإتفاق على الأعباء العامة، ويجب التفريق بين إجازة الإتفاق وإجازة الإيرادات، فالأولى لا يمكن أن تتعدى قيمة الإعتمادات المصدق عليها ويمكن إستخدام هذا الإعتماد في الموازنة فحسب أي لا تشترط وجوب الإتفاق، بينما إجازة الإيرادات يمكنها تجاوز الأرقام المقدرة كما أن السلطة التنفيذية تتحمل مسؤولية نتائج أعمال التحقق والجباية

¹ عبد الله الشيخ محمد الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، ط1 مطابع جامعة الملك سعود، 1992، ص406

2-5. صفة السنوية للموازنة

إن موافقة السلطة التشريعية على الموازنة يقترن بمدة السنة ذاتها، لأنها توضع عادة لمدة سنة، وهذه المدة الأمثل التي إتفق عليها علماء المالية لسهولة التنبؤ بالتقديرات القادمة، فلو فاقت هذه المدة سنة لأصبح من الصعب التنبؤ بتقديرات الإيرادات والنفقات خاصة في ظل التقلبات الحاصلة في القدرة الشرائية للعملات، ولو وضعت الميزانية لمدة أقل من سنة لإختلفت الإيرادات من موازنة لأخرى لإختلاف المواسم فهناك مواسم تكثر فيها الإيرادات وأخرى تقل أو تنعدم فيها، مما يجعل إستحالة توازن الموازنة لثبات المصروفات، كذلك إذا كانت المدة أقل من سنة تزداد عدد الموازات خلال السنة الأمر الذي يشق على السلطان التشريعية والتنفيذية في إيجاد الجهد والوقت الكافيين لإعداد وتنفيذ الموازنة.

2-6. أولوية النفقات على الإيرادات في الموازنة

إن تسيير المرافق العامة للدولة وضمان سيرورتها أمر ضروري ولازم لضمان بقاء الدولة والحفاظ على شعبها وأمنها، ولا يتم هذا إلا بالإتفاق عليها، وبالتالي فإن هذه النفقات ولها أولوية على الإيرادات كون هذه الأخيرة يمكن للدولة التحكم فيها والحصول عليها في أي وقت، كما تحدد الإيرادات تبعا للنفقات وليس العكس، أي أن إعتداد النفقات يساعد على تقدير الإيرادات حسب الإحتياجات التي يتم تحديدها والإختيار بينها، ولكن مع تطور دور الدول وإتساع رقعتها وزيادة عدد سكانها خرجت بعض الدول عن هذه القاعدة، كون أن هذه العوامل ساهمت بشكل كبير في زيادة النفقات العامة، الذي صاحبه حرية الدولة في تخفيض وزيادة النفقات، وزاد من طمع الدولة في زيادة تحصيل الإيرادات خاصة وأنها تتمتع بالقدرة والسلطة القانونية للتحصيل لإشباع النفقات المتزايدة، لكن هناك حدود لايمكن تخطيها من أجل تحصيل الإيرادات، مما جعل هذه الدول تفكر أولا في حجم الإيرادات.

الفرع الثاني : أهمية وأهداف الموازنة العامة للدولة

1- أهمية الموازنة العامة للدولة

تكمن أهمية الموازنة العامة للدولة في أنها تبين العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي للحكومة، فمن الناحية السياسية يشكل إعدادها وإعتدادها مجالا حساسا فهي تعد سلاح في يد السلطة التشريعية لمواجهة السلطة التنفيذية، أما من الناحية الإقتصادية فهي أداة تساعد في توجيه الاقتصاد الوطني فهناك علاقة وثيقة بين النشاط المالي للدولة (الميزانية) والأوضاع الاقتصادية بكل ظواهرها من تضخم وانكماش وانتعاش وكذلك فالموازنة العامة للدولة نفسها لها دلائل معينة ، فهي ليست

- مجرد إيرادات عامة ، وإنما هي وثيقة الصلة بالاقتصاد ، وهي أداة رئيسة يمكن من خلالها تحقيق أهداف الدولة ، وعموماً يمكن إجمال أهمية الموازنة في النقاط التالية:¹
- أداة تخطيط وتنبؤ بحجم النشاط الحكومي في الأجل القصير، كما تساعد في التعرف على سياسة الدولة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية؛
 - معرفة مؤشرات حجم عن حجم النمو الإقتصادي في القطاعات والمناطق الجغرافية المختلفة من خلال معرفة حجم وعدد برامج الإنفاق وتوزيعها بين هاته القطاعات والمناطق الجغرافية؛
 - محاربة مختلف أشكال الهدر والإسراف للنشاط الحكومي وتقييم أداء الحكومة من خلال رقابة السلطة التشريعية؛
 - تحقيق مختلف أشكال الرقابة، والتخطيط والتنبؤ وترشيد الإنفاق من خلال تعدد أشكال الموازنة العامة،
 - الأداة الاقتصادية الوحيدة الفعالة التي تستخدمها الدولة للتأثير على الاقتصاد الكلي، فمن خلالها يتم ضخ السيولة في الاقتصاد وتنشيط الحركة التجارية وخاصة في حالة الركود الاقتصادي. ومن خلال هذه الأداة يمكننا معرفة التوجه العام للدولة واهتماماتها وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية خلال السنتين الماليتين القادمتين، ويهمننا أيضاً في الموازنة العامة أن نعرف مدى علاقتها ببرنامج عمل الحكومة والذي يهدف إلى الاستثمار في المواطن من خلال تعزيز وتطوير واستدامة الخدمات الحكومية في التعليم والصحة والخدمات الأخرى، وكذلك علاقة الموازنة العامة بالرؤية المستقبلية وكيف يمكنها المساهمة في تحقيق أهداف الرؤية والتي تطمح في الانتقال من اقتصاد قائم على الثروة النفطية إلى اقتصاد منتج قادر على المنافسة عالمياً؛²
 - زيادة الإيرادات وإعادة توزيع الدخل وتشجيع أو تثبيط بعض الأنشطة من خلال فرض الضرائب، وتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية كت تحقيق العمالة الكاملة والحد من التقلبات الإقتصادية من خلال التأثير بشكل مباشر على رأس المال وأسعار الفائدة والإئتمان والسيطرة على التضخم³؛
 - التأثير على طبيعة و إستقرار النظام السياسي من خلال تأثير الموازنة على البرلمان؛⁴
 - تحقيق العدالة الإجتماعية في توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع ومجانبة الخدمات العامة للفئات المعوزة من خلال فرض الضرائب على الطبقات الغنية وإنفاقها على الطبقات الفقيرة؛

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة (مدخل تحليلي معاصر)، الدار الجامعية، بيروت، 2008، ص 581

² جعفر الصائغ، ما أهمية الموازنة لنا كمواطنين؟، مقال منشور في جريدة أخبار الخليج البحرينية ، بتاريخ: 29-12-2020، موقع المقال:

<http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1232178>

³ John Anderson Kay, Charles Nicholas Morris, Assa Lindbeck , "Government budget"
<https://www.britannica.com/topic/government-budget>

⁴ السيد عطية عبد الواحد، الموازنة العامة للدولة، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص 24

2- أهداف الموازنة العامة للدولة

قد لاختلف أهداف الموازنة العامة عن أهميتها، فالموازنة العامة هي ليست مجرد تقديرات للنفقات والإيرادات، فهي أداة مالية تعكس فلسفة الدول وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والمالية والسياسية، وتستخدم في تحقيق مختلف التوازنات الاقتصادية والاجتماعية، وتمويل التنمية الاقتصادية، وهاته الأهداف تولدت عن تطور المالية العامة الناتج عن تطور وظائف الدولة، وفيما يأتي توضيح لتلك الأهداف:¹

2-1. الأهداف الاقتصادية

إن أهم هدف إقتصادي للموازنة العامة هو تحقيق الإستقرار الإقتصادي أو توازن الإقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل، ويتم ذلك من خلال عجز الموازنة وفائضها، فالفائض يستخدم في حالات الرواج الإقتصادي عندما تزداد قوة التضخم لسحب قدر من القوة الشرائية للحد من الطلب الفعلي المتزايد، وبالتالي الحد من مخاطر التضخم، أما العجز (التمويل بالعجز) فيستخدم في حالات الركود الإقتصادي لرفع النشاط الإقتصادي بالقوة الشرائية وبالتالي الحد من إنخفاض الدخل القومي.

2-2. الاهداف الاجتماعية

إن من أشهر النظريات في أساليب الموازنة في تحقيق التوازن الإجتماعي نظريتي تعادل الدخل وتكافؤ الفرص،² فالموازنة وسيلة لإعادة توزيع الدخل القومي عن طريق فرض الضرائب التصاعدية وتوجيه حصيلتها للقطاعات والخدمات التي تستفيد منها الطبقات الفقيرة، كما تعتبر الموازنة وسيلة للتوجيه الإجتماعي، فمن خلالها يمكن التحكم في سلوك الإستهلاك كالححد من إستهلاك بعض السلع الغير مرغوب في إستهلاكها إجتماعيا عن طريق فرض ضرائب عليها، وعن طريقها يمكن كذلك تشجيع في زيادة عدد السكان أو تخفيضه عن طريق حوافز وإعانات تساعد على ذلك.

2-3. الأهداف السياسية

إن موازنة الدولة في الحقيقة هي صورة تعبر عن سياسة الدولة في شكل أرقام، وبما ان السياسة هي فن قيادة المجتمع والحفاظة عليه والعناية بشؤونه، وبالتالي فإن الموازنة تساعد على التعرف على أهداف الدولة وإتجاهاتها في مجال الحفاظ على المجتمع وإسعاد شعبه، كذلك من خلال طبيعة إقرار الموازنة نستطيع معرفة نظام الدولة فمثلا النظام الديمقراطي يكون عند إعتقاد مجلس الأمة للموازنة إعتقادا حقيقيا وليس شكليا خاضعا لإرادة الشعب من خلال السلطة التشريعية.

¹ عادل العلي، مرجع سابق، ص328

² أحمد عبد السميع علام، مرجع سابق، ص272

2-4. الأهداف المالية والرقابية

إن الموازنة أو بالأحرى توازن الموازنة يكشف حقيقة الوضع المالي للدولة، فإن كان هذا التوازن حقيقياً فإنه يعكس سلامة وقوة مركز الدولة، وفي حالة العجز والفائض يكون للموازنة تأثير على مختلف النواحي المالية والإقتصادية الأخرى، كما تتيح الموازنة للمجتمع مراقبة التصرفات المالية للحكومة، كونها لا تنفذ إلا بعد إعتادها مما يمكن مراقبة هذه التصرفات، ومن ناحية أخرى تتيح الموازنة للمسؤولين مراقبة صرف الأموال العامة من خلال ما يعرف بموازنة البنود عن طريق تقسيمها وتبويبها حسب نوع النفقة وأوجه الصرف وهو ما يسهل ويحقق الرقابة على صرف الأموال العامة.¹

2-5. الأهداف الإدارية والتخطيطية

تعني الأهداف الإدارية للموازنة العامة إهتمامها بالأعمال الإدارية للحكومة لا على ماتصرفه فقط، ويتم ذلك عن طريق موازنة البرامج والأداء، والتي تبين الأسباب والأهداف التي تطلب من أجلها الإعتمادات وتكاليف البرامج لتحقيق تلك الأهداف، وبيانات قياس مدى تقدم العمل بالنسبة لكل برنامج، أي أنها تهتم بالبرامج والأنشطة الحكومية أكثر من إهتمامها بالسلع والخدمات التي تشتريها الحكومة، كما أن الموازنة العامة يمكن أن تكون أداة تخطيطية تحدد الأهداف وتحققها بتوجيه الموارد نحو أفضل إستخدام، وبرزت الأهداف التخطيطية في موازنة التخطيط والبرمجة، التي وظيفتها الأساسية التخطيط للمدى البعيد والإختيار بين البدائل، وهدفها تحسين وترشيد عملية إتخاذ القرار المتعلقة بتوزيع الإمكانيات عن طريق إهتمامها بالمدخلات والمخرجات وتحليل البدائل وتأثير الإنفاق على الإقتصاد الوطني، ويظهر الهدف التخطيطي لهذه الموازنة كونها جزءاً من خطة متوسطة الأجل تسمى بالبرامج، والذي يعتبر جزءاً من خطة طويلة الأجل.²

المطلب الثاني : قواعد وتقسيمات الموازنة العامة للدولة

الفرع الأول: قواعد الموازنة العامة للدولة

من أجل إعداد الموازنة العامة للدولة إتفق فقهاء المالية أنه يجب أن تخضع لمجموعة من المبادئ والقواعد الأساسية تجعل الميزانية في صورة واضحة مما يسهل على السلطة التشريعية فهمها وفرض الرقابة عليها، وتهدف هذه المبادئ إلى أن تكون الموازنة مرآة عاكسة للنشاط المالي للدولة، وتجنبها الوقوع في الأخطاء والحد من الإسراف خاصة في حالة حدوث فائض في الميزانية، كما أن هذه القواعد قواعد نظرية كما وصفها فقهاء المالية العامة وكتابتها، منهم من بالغ بقيمتها وزاد عددها، ومنهم من قسمها من حيث الأهمية إلى مبادئ أساسية و أخرى ثانوية ، و تختلف قيمة هذه المبادئ في الزمان و المكان وفق التشريع الوضعي لكل

¹ سعد بن حمدان اللحياي، الموازنة العامة في الإقتصاد الإسلامي، ط1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب- البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1997، ص36

² سعد بن حمدان اللحياي، نفس المرجع، ص ص 36-38

دولة، وقد إرتبطت هذه المبادئ بالمفهوم الكلاسيكي للموازنة العامة الذي كان سائدا في القرن التاسع عشر ، إلا أنه مع تطور مفهوم المالية العامة فقد تطورت مبادئ الميزانية العامة ، و أصبح لها العديد من الإستثناءات، وتتضمن هذه القواعد مايلي:

1- قاعدة الوحدة

يقصد بهذه القاعدة إدراج جميع الإيرادات والنفقات العامة في وثيقة أو موازنة واحدة بدلا من تعدد الموازنات،¹ والأخذ بهذه القاعدة له أهمية كبيرة من عدة نواحي، فمن الناحية السياسية يسهل على السلطة التشريعية من معرفة محتويات البرنامج المالي للحكومة، وإحكام الرقابة عليه، ومن الناحية المالية توفر الوضوح الكافي في عرض الميزانية وتعطي صورة واضحة للسلطة التنفيذية عن الوضع المالي للدولة وتمكن من معرفة حقيقة المركز المالي للدولة ووضعها الموازنة العامة، إلا أنه ولأسباب تتعلق بتطور دور الدولة خرجت بعض الدول عن هذه القاعدة بإصدار عدة ميزانيات من خلال منح إستقلالية مالية لبعض المرافق والهيئات الإدارية لتسهيل تنفيذ أهدافها بكل حرية، كما أن إدارة وتحقيق أهداف بعض المصالح الإقتصادية والإجتماعية للدولة تكون صعبة إذا ما إرتبطت بقواعد وأساليب الموازنة بسبب الإجراءات الطويلة والمعقدة خصوصا عند المناقشة مما سمح ببعض الإستثناءات لهذه القاعدة، ومن أهم هذه الإستثناءات نجد الميزانية المستقلة والميزانية الملحقه وحسابات الخزينة والميزانية الغير عادية.

والجزائر لها إستثناءات عن هذه القاعدة، فنجد الميزانية الملحقه مانصت عليه المادتين 44 و45 من القانون 84-17 بإستقلالية بعض الموازنات كالموازنة الملحقه الخاصة بالبريد والمواصلات وتلك الخاصة بالري وأخرى بمياه الشرب وغيرها، إلا أنها لاتتمتع بالإستقلالية المعنوية عن شخصية الدولة، كما خصص نفس القانون 14 مادة (48-61) للحسابات الخاصة بالخبزينة وهي حسابات مفتوحة في كتابات الخبزينة تقيد فيها العمليات خارج الإيرادات والنفقات وتضم حسابات التجارة وحسابات القروض وحسابات التسبيقات والحسابات المقيدة على وجه التحديد وحسابات التسوية مع الحكومات، كما يأخذ النمط القانوني المالي الجزائري بالميزانية المستقلة بالنسبة للمؤسسات العامة والدواوين الوطنية، والميزانية الغير عادية عمل بها المشرع الجزائري في مواسم كثيرة منها فياضانات الجنوب وكارثة الأضنام (الشلف 1980) والجزائر وعين تيموشنت وغيرها.²

2- قاعدة السنوية

يقصد بقاعدة السنوية أن تكون المدة التي تغطيها الموازنة سنة واحدة مع عدم إشتراط إتفاقها مع السنة الميلادية وإنما

¹ أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص108

² علي زغدود، مرجع سابق، ص91

تحدد السنة تبعاً لظروف كل دولة على حدة،¹ وإختيار سنة كاملة جاء لعدة إعتبرات،² فمن الناحية السياسية تعتبر فترة السنة ضماناً معقولاً للسلطة التشريعية من الناحية الرقابية على أعمال السلطة التنفيذية، بحيث تصبح الرقابة ضعيفة إذا فاقت المدة سنة وشاقة ومعقدة لأعمال السلطة التنفيذية إذا قلت عن السنة كما تمكن هذه المدة المجتمع من الإطلاع على برنامج العمل المتوقع تنفيذه من قبل الحكومة وعلى النشاطات المنفذة سابقاً، أما فيما إبان تقديرات الإيرادات والنفقات العامة تكون أكثر واقعية حين تتماشى مع مستوى النشاط الإقتصادي الذي قد يتغير مع فصول السنة، كما تتلاءم فترة السنة مع التقدير السنوي لبعض الأوعية الضريبية، وقد تتناسب مع الحسابات السنوية للقطاع الخاص مما يسهل عمليتي فرض وتحصيل الضرائب عليها، كما أنه إذا فاقت هذه المدة سنة قد يؤدي ذلك إلى ضعف دقة التقديرات والتنبؤ خاصة في مستويات الأسعار، ومن الناحية الإدارية، فغن الخروج عن هذه المدة يصعب عمل السلطة التشريعية في إعداد وتحضير ومناقشة الميزانية أكثر من مرة في السنة لما يتطلبه من وقت وجهد ومال، إلا أنه مع تطور وظيفة الدولة وإتساع نطاقها في النشاط الإقتصاد وإعتبر الموازنة العامة أداة لها تأثير على جميع الجوانب لتحقيق العديد من الأهداف عبر هذا التطور أدى إلى خروج بعض الدول عن هذه القاعدة وإتخاذ إستثناءات لها كالموازنة الإثنا عشرية والموازنة الدورية والإعتمادات الإضافية وإعتمادات الدفع وموازنة الدورة الإقتصادية وموازنة البرامج الإقتصادية والإجتماعية وغيرها.

والجزائر كغيرها من الدول إعتمدت مبدأ السنوية بنصوص القانون وتراخيصه وهو مانصت عليه المادة 02 من قانون 17-84، وتبدأ السنة المالية في الجزائر بداية شهر جانفي من كل سنة، وخرجت الجزائر عن هذه القاعدة في بداية الإستقلال عند إعتماها نظام الميزانية المؤقتة الشهرية لمدة ربع سنة وحين أقر المجلس الشعبي ببرنامج المخطط الخماسي، وأعتمدت الجزائر إضافة عدة أشهر للسنة المالية وهي فترة تكميلية تسوى فيها حسابات الدولة المتعلقة ثم تقفل السنة المالية.

3- قاعدة الشمولية

يقصد بقاعدة شمولية الموازنة العامة (عمومية الموازنة) أن تتضمن جميع الإيرادات والنفقات العامة دون إجراء مقاصة بين الاثنين، فهي إذن على العكس من الموازنة الصافية التي يصار فيها إلى إدراج الفرق بين إيرادات الدولة ونفقاتها بحيث تتضمن الموازنة إما الفائض من الإيرادات أو العجز في النفقات،³ وبالتالي فإن طريقة الموازنة الإجمالية هي السائدة في جميع الدول لإعتبرين:⁴ الأول سياسي من خلال تسهيل مراقبة السلطة التشريعية لسير الفرق العام عن طريق تتبع نفقاته وإيراداته الإجمالية،

¹ محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص146

² عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مرجع سابق، ص 410

³ أحمد خلف حسين الدخيل، المالية العامة من منظور قانوني، ط1، مطبع جامعة تكريت، العراق، 2013، ص204

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات المالية العامة، ط1، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005، ص90

والثاني ويتعلق بمحاربة الإسراف في الإنفاق العمومي كون الميزانية الإجمالية تظهر حقيقة نفقات المرافق العامة، ولتحقيق أهداف هذا المبدأ وإتاحة الظروف المهيأة لفاعليته يقتضي الأمر من الحكومة مراعاة قاعدتين فرعيتين في إعداد وتحضير ميزانية الدولة قاعدة عدم تخصيص الإيرادات وقاعدة تخصيص النفقات،¹ فالأولى تقضي عدم تخصيص إيراد معين لنفقة معينة أي تحصيل كافة الإيرادات لصالح خزينة الدولة ثم الإنفاق منها على كافة المرافق دون أدنى تخصيص، والثانية تقتضي تخصيص مبلغ معين لكل وجه من وجوه الإنفاق، وكما هو الحال بالنسبة للمبادئ السابقة الذكر والإستثناءات التي لحقتها، نجد أن هذا المبدأ لحقته عدة إستثناءات،² فالميزانيات الغير عادية والمستقلة والملحقة وعقد القروض العامة والخارجية وتخصيص حصيلتها للإنفاق على مشروعات التنمية وقبول التبرعات وتوجيهها لمصلحة قطاع معين ماهي إلا صورة من صور الخروج على مبدأ الشمولية.

وللجزائر إستثناءات على هذا المبدأ وهو مانصت عليه المادة 08 من القانون 84-17 الخاص بإستثناءات مبدأ الشمولية (يمكن أن ينص القانون صراحة على تخصيص الموارد لتغطية بعض النفقات) بحيث أنه في حالة عدم كفاية الإيرادات المخصصة لتغطية نفقة ما يجوز للهيئة الإدارية المعنية أن تطلب إعانة من الدولة بهدف تغطية الجزء المتبقي من النفقة ، وتحجلي في الميزانيات الملحقة والحسابات الخاصة بالخزينة.

4- قاعدة الشبوع (عدم تخصيص الإيرادات)

وتعني ألا يخصص إيراد عام بعينه لوجه إنفاق معين، بل تجمع ثم توزع على جميع أوجه الإنفاق العام، وفوائد الإلتزام بهذه القاعدة له فوائد عديدة من أهمها:³ تحقيق كفاءة إستخدام الموارد العامة وفسح المجال للسلطة التشريعية بمراقبة توزيع الأموال العامة على القطاعات المختلفة، إضافة إلى أن مشاركة الأفراد في دفع الضريبة دون مقابل خدمة معينة تناسب مع هذه القاعدة، وبالرغم من أهمية هذه القاعدة إلا أن الحكومات تجد نفسها مضطرة للخروج عن هذه القاعدة إستثناء ومن اهم هذه الإستثناءات نجدها في الميزانيات المستقلة والملحقة، كما ان هناك بعض الدول تخصص إيراد لنفقة معينة لوجود علاقة مباشرة بينهما، كتخصيص الولايات المتحدة مثلا إيرادات ضريبة الوقود وتسجيل السيارات لتمويل الطرق العامة أو تخصيص إيراد معين لسد أقساط القروض وتغطية العجز وغيرها.

5- قاعدة التوازن

يقصد بتوازن الموازنة التوازن السنوي بين الإيرادات والنفقات العامة بشكل مطلق، تفاديا لمخاطر العجز وما قد يترتب

¹ حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002، ص54

² عادل العلي، مرجع سابق، ص340

³ عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مرجع سابق، ص415

على تغطيته من أثر تضخمي،¹ وقد شهدت هذه القاعدة تطور في الفكر والواقع الماليين نتيجة لتطور طبيعة دور الدولة، فالمفهوم التقليدي للتوازن هو مفهوم بحث هدفه الأساسي تساوي جملة نفقات الدولة مع إيراداتها بدون فائض وبدون عجز لأن العجز يؤدي إلى اللجوء إلى الإقتراض الذي يؤثر سلبا على النشاطات الإقتصادية الخاصة من خلال تقليلها بسحب الموارد منها وتحمل أعباء سدادها لاحقا، أو اللجوء إلى الإصدار النقدي الذي يقود إلى التضخم، كما أن الفائض لضرورة له لأنه من غير المقبول أن تحصل الدول إيرادات تفوق النفقات، وقد يصاحبه أعباء ضريبية أكبر على النشاطات الخاصة مما يعيق نشاطها ويقلل فعاليتها،² وأعتبر التقليديون عجز الموازنة بمثابة خطر رئيسي يزعزع مكانة الدولة، كما أن هذا التوازن يحدث بصورة تلقائية دون اللجوء إلى الإقتراض أو الإصدار النقدي، إلا أن الفكر المالي الحديث أكد أن هذا الإقتناع التقليدي يتسم بعد الواقعية لحرص الدولة على التوازن المحاسبي في وقت تتجاوز وارداتها صادراتها بكثير، لذا أستبدلت فكرة التوازن الحسابي بالتوازن الإقتصادي العام، وأصبح عجز الموازنة ليس شرا من الناحية الإقتصادية بل هو في بعض الأحيان أمر ضروري ومقصود لتحقيق التوسع الإقتصادي في فترات الأزمة وهو ما يطلق عليه بنظرية العجز المنظم ، ويمكن مواجهة الزيادة في الإنفاق عن طريق القروض العامة والإصدار النقدي الجديد، فالتوازن المالي لا يكون مجديا في ظل عدم التوازن الاقتصادي، وتبعاً لذلك أصبحت بينهما علاقة تكاملية، غير أنه يمكن إستثناء وجود تعارض بينهما حيث يمكن أن يكون العجز المالي المؤقت وسيلة لتحقيق التوازن الاقتصادي، وأوضح الفكر الكينزي أن الإقتصاد لا يحقق التوازن دائما عند مستوى التشغيل الكامل ، بل قد يتحقق التوازن دون هذا المستوى ، الأمر الذي يعني وجود موارد إقتصادية غير مستقلة ووجود البطالة مما يتطلب تدخل الدولة نظرا لعدم قدرة القطاع الخاص على رفع الطلب الفعلي لزيادته و تعويض النقص فيه، عن طريق تشجيع الإنفاق الخاص و زيادة النفقات العامة ، حتى تبعث النشاط الإقتصادي، و تضمن نموه واستقراره ، وبالتالي فإن إتباع سياسة التوازن المالي (البحث) للموازنة العامة حسب مفهوم الفكر المالي التقليدي ، تضر أحيانا بالإقتصاد الوطني على المدى البعيد، ولذا سمح الفكر المالي الحديث بالخروج على مبدأ توازن الموازنة السنوي، إذا كان الهدف هو معالجة مشكلات الإقتصاد الوطني وحل الازمات الطارئة عليه ، وأصبح الاهتمام بالتوازن الكلي العام والذي يعتبر التوازن المالي أحد ركائزه الأساسية.³

¹ فوزي عبد المنعم، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للنشر، لبنان، 1994، ص 240

² فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 296

³ واثق علي الموسوي، موسوعة إقتصاديات التنمية، ط1، ج1، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2018، ص ص 73-74

لم يعد مبدأ توازن الموازنة من المبادئ الأساسية للموازنة، بإعتبار أن التوازن لم يعد يعني مجرد توازن حسابي بين مجموع النفقات ومجموع الإيرادات، وإنما أصبحت النظرة إليه أكثر عمقا وذلك من خلال مامارسه الموازنة بكتلتيتها من آثار على النشاط الإقتصادي.¹

الفرع الثاني: أنواع الموازنة العامة للدولة

تعددت وتنوعت الأساليب الفنية المعتمدة في تبويب وتقسيم الموازنة العامة، وأصبحت تكمل بعضها البعض لتحقيق الهدف المبتغى على الوجه الأمثل، بحيث يفضل تقسيم على آخر حسب إرتباط هذا التقسيم بالهدف الذي يستطيع أن يخدمه،² وقد تكلمنا في الفصل السابق عن التقسيمات الإدارية والنوعية والوظيفية للنفقات العامة، إلا أن هذه التقسيمات تعرضت لعدة إنتقادات،³ فالنسبة للتقسيمان الإداري والنوعي فيركزان على نفقات كل وحدة إدارية على حدة دون توضيح لأسباب الإنفاق ووجوه إنفاقه ومدى الإقتصاد أو الإسراف فيه ولا يعكس مستوى كفاءة الأشياء المنفق عنها، أما التقسيم الوظيفي فبالرغم من كل ميزاته فهو لا يستطيع تقديم تبرير لتوزيع النفقات العامة، ولا يمكنه تفسير إستفادة قطاعات أكثر من قطاعات أخرى، ولا يضمن الإستخدام الأمثل للوظائف والخدمات المنفق عنها، لذا ومن أجل تطوير فن هذا التقسيم وضمان حسن التقدير، وجب مواكبة تطور مهام الدولة ومسؤولياتها من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية، لذا وعلى هذا الأساس تم خلق عدة موازنات تتضمن كل منها تقسيم معين أو أكثر لنفقات الدولة وإيراداتها يكون ذا فعالية أكبر لتحقيق الأهداف، نجد منها:

1- موازنة البنود والإعتمادات

تعتمد هذه الموازنة على الأساليب الفنية التقليدية في تقسيم النفقات والإيرادات، وتعتمد بصفة رئيسية على صنيف مزدوج (إداري/ نوعي) وقد يعتمد على التقسيم الإقتصادي أو الوظيفي أو الموضوعي كل على حدة للتمييز بين النفقات الجارية والرأسمالية، وتصنف النفقة وفقا لنوعيتها وليس الغرض منها بحيث تحصر كل النفقات ذات الطبيعة الواحدة في مجموعات متجانسة رئيسية وفرعية بغض النظر عن من يقدمها ثم تقسم إلى فئات رئيسية تسمى أبواب التي تقسم بدورها إلى بنود فرعية،⁴ وتتميز موازنة البنود والإعتمادات:

¹ فوزي عطوي، مرجع سابق، ص 341

² سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 663

³ فوزي عطوي، مرجع سابق، ص 376

⁴ أحمد عبد السميع علام، مرجع سابق، ص ص 283-284

- يحدد مهام ومسؤوليات كل جهاز إداري في تنفيذ الموازنة العامة، كما أن التقسيم المزدوج يلزم المسؤولين بالصرف في حدود الإعتمادات المقررة، ويمكن من أن الإنفاق تم وفقا للقواعد والأنظمة المالية السائدة، ويسهل كشف الأخطاء والمخالفات ويوحد أنماط الحسابات في كافة الوحدات الحكومية وهو مايسهل عمل الأجهزة الرقابية؛
- إن الرقابة الحسابية تمكن من إجراء المقارنة بين الإنفاق الفعلي والتقديري وبالتالي تحديد مدى دقة التنبؤ بالنفقات والإيرادات، ويصحح أخطاء التنبؤ المستقبلي؛
- وجود نماذج وتعليمات واضحة تسهل على تجميع البيانات وسهولة الإعداد عند التقدير وإحكام الرقابة عند الصرف وإجراء المقارنات بين إيرادات ونفقات السنة السابقة.

كما أن لموازنة البنود والإعتمادات لها عدة عيوب وانتقادات من أهمها:

- إن التقسيم المزدوج لايمكن من الربط بين حجم الإعتمادات المقررة والأعمال التي يتم إنجازها مما أدى إلى صعوبة تحقيق الأهداف المبتغاة وقياس مدى الكفاءة في تنفيذ البرامج الحكومية وإستخدام المال العام، كما أن هذا التبويب بمثابة حاجز أمام تحديد تكاليف تنفيذ البرامج الحكومية لعد توفر المعلومات الكافية لذلك، ويفتقد التبويب وفقا للبرامج والوظائف الذي يعد من المتطلبات الرئيسية لترشيد الإنفاق وإختيار الحل الأمثل في إستخدام الموارد؛
- وجود طرق تقدير وإعتماد في موازنة البنود والإعتمادات لا تسمح بالتحقق من جدوى الإنفاق في كثير من البنود والوحدات الحكومية، كما أن هذه الطرق تحفز على إستنزاف كل الإعتمادات قبل نهاية السنة المالية دون مبرر كافي وهذا يمثل وجه من وجوه الإسراف و التبذير الصعب إكتشافه عن طريق الرقابة المحاسبية، كما تقيد هذه الطرق قدرة الوحدات الحكومية عند إنجاز مختلف أعمالها؛
- تقدير النفقات العامة في ظل هذه الموازنة لا يتسم بالشفافية والدقة لخضوع الإعتمادات المقررة للمساومة والمحسوبية والضغطات السياسية، وتركز موازنة البنود والإعتمادات على الرقابة المحاسبية وتهمل متطلبات تحسين مستوى الأداء والنتائج.¹

2- موازنة الأداء والبرامج

- إن عيوب موازنة البنود والإعتمادات وإلحاح الحاجة لإبتكار أساليب وطرق علمية تكون سدا ودرعا في مواجهة مختلف المشاكل وإتخاذ القرارات الأنسب والأمثل جاءت فكرة موازنة الأداء، وقد سميت موازنة الأداء عدة تسميات كموازنة البرامج وموازنة الأداء والبرامج وموازنة الإنجاز، إلا أنه في حقيقة الأمر تختلف هذه الموازنات عن بعضها البعض فمثلا موازنة الأداء تمثل موازنة أصغر الوحدات التنفيذية التي يتكون منها البرنامج، أما موازنة البرامج فتعد على مستوى البرنامج ككل، أي أن موازنة

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 664

البرامج هي بمثابة خطوة سابقة وضرورية لإعداد موازنة الأداء،¹ وتتلخص فكرة موازنة الأداء في إعادة تبويب نفقات الموازنة تبويبا يبرز ماتم إنجازها من طرف الدولة وليس ماتشترية من مصادر أخرى،² وبالتالي تمكن من المقارنة بين المدخلات التي يتم الإنفاق عليها في إطار الميزانية وبين المخرجات أو المنتجات التي تتحقق من هذا الإنفاق،³ وتعد وتحضر عن أصغر مكونات البرامج، وتمكن من قياس كفاءة الأداء في الميزانيات، وبالتالي فهي تبين ماتم إنفاقه على نشاط معين وماحققه هذا النشاط نتيجة الإنفاق عليه، ومنه الحكم على أداء هذا النشاط، ويطبق هذا الأمر على جميع النشاطات، وبالتالي فإن هذه الخطوات تمكن إضافة إلى الحكم على كفاءة الأداء المفاضلة بين البدائل المختلفة للإنفاق التي تمنح وتحقق كفاءة أكبر في إعداد وتنفيذ الميزانية، وتطبيق هذه الموازنة يتطلب وجود فضاء مرن تتوفر فيه الجدية من طرف السلطات المسؤولة، ويعاد فيه تنظيم هيكلية وتطوير النظام المحاسبي يتوافقان مع التبويب الجديد وفقا للوظائف والبرامج، ويبحث فيه عن مقاييس دقيقة وموضوعية للأداء، ويطور فيه أفكار القائمين على الموازنة، إلا أن كل هذه الميزات يترتب عليها عيوب حيث يزيد العبء على الوحدات الحكومية في مراحل إنجاز الميزانية، كما أن هناك صعوبات وعراقيل عند إختيار وحدات قياس كفاءة الأداء في مختلف الوحدات الحكومية لعدم توفر شرط أو أكثر من شروط هذه الموازنة أو في ظل عدم تجانس وحدات المنتج النهائي، أضف إلى ذلك فإن كافة العمليات الإدارية البحتة يصعب تحديد وحدة ناتج نهائي لها كمقياس للأداء، ويصعب تحقيق التناسق بين الوحدات المختلفة لتنفيذ البرامج وقياس كفاءة تنفيذها كون أن أهدافه تنفذ من خلال أكثر من جهة حكومية كل منها تابع لإدارة مختلفة عن الأخرى، إضافة إلى ذلك فإن تطوير أنظمة التكاليف بما يتماشى مع متطلبات هذه الموازنة أمر بالغ الصعوبة لوجود مشاكل تتعلق بتوزيع بنود النفقات العامة المشتركة والتي تتعلق بعدد من الوحدات الخاصة بتنفيذ برنامج معين وغيرها من الصعوبات.

إن موازنة البرامج تتشابه مع موازنة الأداء في أن كل منهما يركز على ماتنجزه الدولة وليس على ماتشترية وتختلف موازنة البرامج عن موازنة الأداء كونها تهتم بتقسيم نشاط الحكومة إلى برامج واسعة تنطوي على العديد من وحدات الأداء ويتولى تنفيذها عدد من الإدارات الحكومية، بحيث أن لكل إدارة حكومية وحدة أداء خاصة بها،⁴ وبصفة عامة فإن إعداد موازنة البرامج هي خطوة سابقة على إعداد موازنة الأداء لأن نفقات البرامج هي المجموع الجبري لنفقات وحدات الأداء التي تتكون منها هذه البرامج.

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 677

² فوزي عطوي، مرجع سابق، ص 386

³ طارق الحاج، مرجع سابق، ص 317

⁴ فوزي عطوي، مرجع سابق، ص 387

3- موازنة البرمجة والتخطيط

إن الصعوبات التي واجهتها موازنة الأداء والبرامج والحاجة إلى ترشيد سياسات الحكومة المالية والتوجه نحو تحقيق الأهداف حسب أولويتها، وإستخدام أمثل للموارد المتاحة، كل هذه الأمور تولد منها مايسمى بموازنة البرمجة والتخطيط، والأساس التي تقوم عليه هذه الموازنة هو التحديد المسبق لجميع الأهداف ومن ثم إختيار الأهداف المراد تحقيقها وتعيين البرامج اللازمة، وإجمالي التكاليف لكل برنامج للوصول إلى هذه الأهداف،¹ وأهم مايميز موازنة التخطيط والبرمجة أنه يتم فيها إختيار الأساليب المتصلة بالتحليل الكمي خاصة المرتبطة بتحليل الكلفة/العائد أو المنفعة² مايمكنها من قياس المنفعة المحققة من كل نشاط وقياس المدخلات والمخرجات، وتساعد في إتخاذ القرارات ورسم السياسات الخاصة بالإنفاق العمومي وضمان حسن إستخدام الموارد في البدائل المثلى، والجمع بين الوظائف الرئيسية للموازنة العامة من تخطيط ومحاسبة ورقابة، وتساعد في وضع وتنفيذ الخطط التنموية، وتساهم في وضوح السياسات المستقبلية العامة للدولة، إلا أنها لا تخلو من العيوب والانتقادات من أهمها صعوبة تطبيقها في المجالات الغير كمية، كما أن تعدد الأهداف وما تتطلبه من مستخدمات وإنفاق صعب تحقيقها وإجراء المقارنة بين ماينفق وما يحقق من نتائج جراء هذا الإنفاق، كما أن ضعف وقلة القوى الفنية والبشرية ونقص البيانات والمعطيات جعل من تحديد العوائد والمنافع أمرا بالغ الصعوبة، كذلك فإن إعتداد هذه الموازنة على المركزية في إتخاذ القرارات يلزمه الجدية وإلتزام الجهات ذات العلاقة، وهو مالا يتوفر في أغلب الدول خاصة الدولة النامية منها.

4- الميزانية الصفرية

ترتبط فكرة هذه الموازنة بإسمها وهي الميزانية التي تقوم على أساس الصفر أو تنطلق من نقطة الصفر، وسميت كذلك لأنها لاتستند إلى النشاطات والممارسات السابقة المماثلة بل تعتمد على البرامج والأنشطة الجديدة المراد تضمينها في الميزانية حتى وإن أستخدمت في ميزانيات سابقة،³ وتستلزم توفير المال اللازم لتمويل البرامج دون النظر إلى الإنفاق السابق، وهي محاولة حديثة لتحقيق أفضل الأهداف وتلبية أكبر قدر من الحاجيات في ظل الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وبالتالي فإن هذه الميزانية تتطلب تكاثف الجهود والتعاون من الجهات المعنية بإعداد الميزانية وإعتمادها من خلال تقييم النشاطات والبرامج إستنادا إلى معايير موضوعية دون اللجوء إلى الحالات السابقة، كما أنه يجب الدمج بين عمليات التخطيط من أجل تحديد أولويات الإختيار بين البدائل المختلفة والمتاحة وبين أنشطة وعمليات الموازنة، والميزانية الصفرية قريبة جوهريا من ميزانية الأداء خاصة في

¹ طارق الحاج، مرجع سابق، ص154

² فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص320

³ فليح حسن خلف، نفس المرجع، ص321

عمليات إتخاذ القرار، لذا فإن مشكلات وعراقيل الميزانية الصفرية تماثل وصعوبات ميزانية الأداء، إلا أن مميزات الموازنة ذات الأساس الصفري تسهل وتيسر من هذه الصعوبات، كما يمكن أن تجرى دراسات وتقييم وتحليل البرامج والأنشطة خلال فترة زمنية طويلة الأجل (خمس سنوات مثلاً)، وبعد معرفة مدى كفاءة وكفاية هذه البرامج يمكن التعديل فيها من خلال التقليل أو الإستغناء عنها أو توظيف بدائل أفضل، على أن تتم هذه الدراسات بشكل سنوي حتى يتم تقييمها وتحليلها في نهاية الفترة المعنية، وبعدها تبدأ فترة جديد أخرى وهكذا، ويطلق عليه الموازنة الصفرية الدورية.

5- الموازنة التعاقدية

كما في الموازنة الصفرية فإن فكرة الموازنة التعاقدية تنبع من إسماها، فهي تقوم على أساس إعادة تشكيل الموازنة العامة على أنها نظام عقد صفقات بين الحكومة والجهة المنفذة، بمعنى أن تطرح الحكومة المشاريع والبرامج المستقبلية أمام الجميع بهدف الحصول على منفذين للمشاريع بأقل تكلفة وفي الوقت المناسب، وأهم ما يميزه أن ساعد على ربط الموازنة بالخطط التنموية، وأوصلت الخرجات المتوخاة إلى المواطنين وساهمت في ترشيد النفقات العامة، ونظراً لحداثة هذا النموذج لم تظهر عيوبه إلا أن قلة البيانات والمعلومات وعدم دقتها تضعف من فعالية هذه الموازنة.¹

إن كل أنواع الموازنات المذكورة سالفاً تتطلب إمكانيات وقدرات وخبرات مالية وفنية وإدارية وأخلاقية تتفاوت حسب أساليب كل ميزانية من حيث الدراسة والتحليل والتقييم وإختيار البدائل المثلى المتاحة، لذا فإن الموازنات الحديثة ومن أجل فعاليتها وتطبيقها تتطلب إمكانيات كبيرة والتي تتوفر في بعض الدول فقط خاصة المتقدمة منها، في حين بقيت الدول وبالأخص الدول النامية يصعب الأخذ بهذه الميزانيات المتطورة لضعف إمكانياتها البشرية والفنية ونقص المعلومات والبيانات، مما أجبرها على إتباع الطرق والأساليب التقليدية تعتمد في التقدير على ميزانيات السنوات السابقة مما يضعف الفعالية في كفاءة إعداد الموازنات وإعتمادها وتنفيذها والرقابة عليها.

المطلب الثالث: مراحل الموازنة العامة للدولة

من أجل إنجاز أي موازنة لابد من مرورها على عدة مراحل أساسية ومهمة تسهر على إنجازها العديد من أجهزة الدولة من خلال إتباعها لطرق وأسس علمية وعملية، وتسمى هذه المراحل أيضاً بدورة الموازنة العامة، وتتصف هذه المراحل بالإستمرار والتداخل والتكرار الزمني غالباً ما تتكرر سنوياً بحيث تشكل دورة زمنية تتداخل فيها تجارب الماضي مروراً بالحاضر وصولاً إلى

¹ أحمد عبد السميع علام، مرجع سابق، ص 294

طموحات المستقبل،¹ وتشكل هذه الدورة من أربع مراحل هي مرحلة الإعداد والتحضير، مرحلة الإعتماد، مرحلة التنفيذ، وأخيرا مرحلة الرقابة على التنفيذ، ومسؤولية المراحل السابقة الذكر تقع على عاتق السلطتين التشريعية والتنفيذية.

الفرع الأول: مرحلة الإعداد والتحضير

تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل كونها تهتم بالتقديرات المستقبلية للنفقات والإيرادات العامة لأصغر الوحدات الحكومية وتتضمن التعرف على الأهداف الرئيسية والفرعية لكل وحدة حكومية في ضوء الأهداف المقررة ضمن الخطة العامة لسياسة البلد،² وعملية إعداد وتحضير الموازنة يجب أن يتوافق مع الدور الوظيفي الحديث للموازنة من حيث كونها تعبيراً عن البرنامج المالي الذي تعتزم الحكومة تنفيذه في السنة القادمة، أداة لتنفيذ السياسة المالية للحكومة، وسيلة للتخطيط المستقبلي وغيرها،³ ويكون بدء أعمال هذه المرحلة قبل بدء السنة المالية وتعد التقديرات حسب الحاجات اللازمة للعام المقبل ضمن إرشادات عامة وفي نطاق السياسة الإقتصادية المستهدفة، حيث ترسل كل وحدة إدارية مقترحات ميزانيتها إلى الدائرة المختصة بالميزانية وتجمع وتدرس بعناية من قبل مختصين وخبراء وينسق بينها لتنتهي هذه المرحلة بتحضير مشروع الميزانية المقدم إلى السلطات العليا في السلطة التنفيذية التي تعرضها على السلطة التشريعية للدراسة والإعتماد،⁴ وهو ما نصت عليه المادة 71 من القانون 15/18 المتعلق بقوانين المالية حيث يودع مشروع قانون المالية للسنة لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني في تاريخ 7 أكتوبر، كأقصى حد، من السنة التي تسبق السنة المالية المعنية، ويضم مواداً تتناول، في صيغة صريحة، الأحكام القانونية الجديدة أو المعدلة، ويتم إعتماد أساليب فنية في هذه المرحلة فبالنسبة للنفقات تقدر بطريقة التقدير المباشر أما الإيرادات فيعتمد في تقديرها على أربع أساليب هي الزيادات السنوية وطريقة التقدير المباشر وطريقة السنة قبل الأخيرة وطريقة المتوسطات الحسابية، ورغم إختلاف الأنظمة والتشريعات في مختلف الدول فإن السلطة المسؤولة عن هذه المرحلة في غالبية الدول هي السلطة التنفيذية ممثلة بوزارة المالية، ويمكن للسلطة التشريعية تقديم بعض الإقتراحات في مجالات معينة ومحدودة وبشروط مقيدة، وإعطاء هذا الحق للسلطة التنفيذية لم يكن عبثاً بل يرجع لعدة أسباب وإعتبارات ومبادئ فنية وإدارية:

- مسؤولية تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والسياسة يقع على عاتق السلطة التنفيذية، وبالتالي من حقها إعداد وتحضير الموازنة كونها ترجمة مالية وفنية للسياسات والبرامج⁵ الموصلة لتحقيق تلك الأهداف في ظل الظروف السائدة؛

¹ حليفي عيسى، مرجع سابق، ص 36

² حسن عبد الكريم سلوم، محمود خالد المهايبي، الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد 64، 2007

³ سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص 616

⁴ عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مرجع سابق، ص ص 416-417

⁵ محمد خالد المهايبي، خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص 389

- إن تنفيذ الموازنة وتحمل نتائجها من مسؤوليات السلطة التنفيذية، وبالتالي فإن من المنطق ومن باب أولى توكيل مسؤولية الإعداد والتحضير لها؛

- القدرة الفنية والإدارية للسلطة التنفيذية على تحديد قوة القطاعات والفئات على تحمل الأعباء المالية، ومعرفتها أكثر من غيرها لحاجات مرافق الدولة وواقعها المالي، وقدرتها على التنبؤ بالنفقات والإيرادات الحكومية من خلال تراكم خبرتها السابقة في تنفيذ الموازنات

- مركزية إتخاذ القرار للسلطة التنفيذية يكسبها صفة التنسيق الدقيق وهو ما تحتاجه الموازنة في إعدادها وتحضيرها؛
- قدرة الحصول على البيانات والمعلومات الهامة من أجل تحضير الموازنة.

وفي الجزائر ينص المرسوم رقم 95/54 على أن تحضير الميزانية يكون من إختصاص وزير المالية، وتنص المادة 69 من القانون 15/18 المتعلق بقوانين المالية أن يقوم الوزير المكلف بالمالية، تحت سلطة الوزير الأول، بتحضير مشاريع قوانين المالية التي يتم عرضها في مجلس الوزراء، حيث تكلف كل وزارة بتحضير ميزانيتها، ثم تجمع كل مشاريع الوزارات في وزارة المالية، بعدها يعد وزير المالية المشروع الأول للميزانية ليتم عرضه للمناقشة على مجلس الحكومة (السلطة التنفيذية)، ليعرض بعد ذلك على المجلس الشعبي الوطني (السلطة التشريعية)، وتعتمد الجزائر في تقدير إيراداتها ونفقاتها على طريقة التقدير المباشر .

الفرع الثاني: مرحلة الإعتدال

يقصد بإعتدال الموازنة إجازتها والموافقة عليها من السلطة المختصة¹ وهذه المرحلة لا بد منها حتى تتمكن السلطة التنفيذية من تنفيذ الموازنة العامة، وتختص السلطة التشريعية بإقرار الموازنة العامة وإعتدالها، وبإعتبار الشعب هو المعني بالنفقات والإيرادات وتحمل الأعباء، والسلطة التشريعية ممثلة بهذه القوة، الأمر الذي أعطى لها الإعتدال والإقرار والمصادقة لتحقيق وتأكيد من سلامة البرامج الحكومية والسياسات المتبعة، ولصعوبة الإلمام بمختلف جوانب الميزانية من طرف سلطة الإعتدال وجب تكوين لجان متخصصة مكونة من أعضاء ذوي خبرة في دراسة الموازنة.

1- إجراءات إعتدال الموازنة

بعد إيداع مشروع الميزانية المعد من طرف السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية لمناقشته ودراسته ثم المصادقة عليه تحوله هذه الأخيرة إلى لجنتها المتخصصة في الموازنة العامة والمكونة طبعا من أعضاء في السلطة التشريعية ليتم دراسته والتدقيق فيه وبحث المستندات والوثائق الخاصة بالموازنة ومناقشة المسؤولين في إعداد الميزانية إن تطلب الأمر، وبعد الإنتهاء تضع اللجنة تقريرا مصحوبا بالملاحظات والتعديلات التي تراها مناسبة لهذا المشروع، ليرفع هذا التقرير للمناقشة في البرلمان جملة وتفصيلا، وتتم

¹ سعد بن حمدان اللحياني، مرجع سابق، ص 127

المناقشة بصفة عامة في ثلاث مراحل، أولها مناقشة الموازنة بصفة إجمالية يتطرق فيها لسياسات الحكومة في جميع جوانب النشاط الإقتصادي، ثم تناقش الموازنة بشكل تفصيلي للتصويت عليها، وأخير يصوت المجلس على المشروع الكلي للموازنة، وبعدها فإما أن يعتمد هذا المشروع ويسمى قانون الموازنة، أو يرفض لتتخذ إجراءات أخرى كحل البرلمان أو إذا إستمر هذا الرفض قد يعتمد موازنات أخرى كموازنة الإثنى عشر، وقد يتم إدخال تعديلات على هذا المشروع، توافق عليه السلطة التنفيذية أولا ثم يعتمد.

2- اعتماد الموازنة العامة في الجزائر

يتم إيداع مشروع قانون الموازنة المعد من طرف السلطة التنفيذية لدى السلطة التشريعية، التي تحوله بدورها للجنة المالية والموازنة لدراسته ومناقشته، لتحرر بعدها تقرارا نهائيا يوضح مجمل الملاحظات والتعديلات التي تراها مناسبة، لعرض على البرلمان بغرفتيه للمناقشة والمصادقة وقد فصلت المادتين 77 و78 من القانون 15/18 المتعلق بقوانين المالية جانب المصادقة على الإيرادات والنفقات، ويتم التصويت بصفة إجمالية كما نصت عليه المادة 70 من قانون 84-17، وبعد الموافقة عليه يأتي المرحلة الأخيرة وهي مرحلة الإقرار التي يستمد منها الصفة القانونية والشرعية، ويتم توقيعه من طرف رئيس الجمهورية لينشر بعد ذلك في الجريدة الرسمية.

الفرع الثالث: مرحلة التنفيذ

يقصد بمرحلة التنفيذ تحصيل الإيرادات المقدرة والصرف على أوجه الإنفاق الموحدة بالموازنة¹ حسب الإعتمادات المخصصة لكل دائرة، وتتولى السلطة التنفيذية عملية تنفيذ الموازنة العامة كما إعتمدتها السلطة التشريعية مع مراعاة الكفاءة الفنية في التنفيذ وإنخفاض تكاليفه وعدم تعدي حدود الإعتمادات المخصصة لها،² مستندة في ذلك إلى مجموعة من القوانين والقواعد المالية خاصة الأحكام المتعلقة بنقل بعض الإعتمادات من وجه إنفاقي لآخر وتمويل آخر نفذت إعتماداته دون الرجوع للسلطة التشريعية، لأنه في أخطاء تقدير الإيرادات يمكن تعويض بعضها البعض، أما أخطاء تقدير النفقات لايمكن تعويضه إلا في حدود ضيقة، وبالتالي فإن عامل مرونة الموازنة ضروري لضمان نجاح هذه المرحلة

1- عمليات مرحلة التنفيذ

1-1. تنفيذ النفقات العامة

لايمكن للسلطة التنفيذية تجاوز النفقات المحددة المعتمدة في الموازنة العامة، ويحدد كذلك أبواب الصرف لكل اعتماد من الإعتمادات بحيث لا يمكن تجاوزها إلا بالعودة إلى السلطة التشريعية، ولكن عملية التنفيذ هذه لا تعتمد فقط على تلك

¹ عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص131

² سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص642

المحددات بل ينبغي أيضا أن تراعي القوانين الدائمة في الدولة والخاصة بالالتزام والوفاء به والتي توجب أن تمر عملية التنفيذ للنفقات العامة بمراحل¹ الإلتزام بالنفقة وتصفية النفقة والأمر بالصرف وصرف النفقة.

1-2. تنفيذ الإيرادات العامة

يتم تحصيل ماورد في بنود الإيرادات العامة من طرف جهات حكومية مختلفة ضمن المراسيم الصادرة بخصوص تحصيل الإيرادات، والقاعدة العامة في تحصيل الإيرادات هي عدم تخصيصها لإيراد دون آخر، ويجب مراعاة عدة قواعد عند التحصيل كمراعاة مواعيد التحصيل وطريقته وتحصيل المستحقات فور نشوء حقوقها لدى الغير وغيرها، ومن المعلوم أن مبالغ الإيرادات الواردة في الميزانية هي أرقام تقديرية قد تختلف عن الأرقام المحصلة فعليا، فإذا كان هناك فائض فيتحول إلى الأموال الإحتياطية، وإن حدث عجز فيتم تغطيته بفرض ضرائب جديدة، أو زيادة ضرائب قديمة أو اللجوء إلى القروض العامة أو الإصدار الجديد، كما يمكن للسلطة التشريعية أن توافق على فتح إعتمادات إضافية كالإعتمادات التكميلية والغير العادية.

2- عملية التنفيذ في الجزائر

إن قانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية المؤرخ في 15-08-1990 يحدد بالتفصيل كيفية إجراء تنفيذ النفقات والإيرادات حيث تنص المادة 14 منه على أن الآمرون بالصرف والمحاسبون العموميون تنفيذ الميزانيات والعمليات المالية الخاصة بالدولة والمجلس الدستوري والمجلس الشعبي الوطني ومجلس المحاسبة والميزانيات الملحقه والجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري وفق الشروط المحددة في القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية، وتنفذ الميزانيات والعمليات المالية حسب المادة 15 من نفس القانون من حيث الإيرادات عن طريق إجراءات الإثبات والتصفية والتحصيل، أما من حيث النفقات عن طريق إجراءات الإلتزام والتصفية والأمر بالصرف أو تحرير الحوالات والدفع، كما تفصل المواد 16-28 تفصيل هذه الإجراءات والأعوان المكلفون بتنفيذها، وقد فصل القانون 18/15 المتعلق بقوانين المالية مرحلة تنفيذ قوانين المالية في مواده من المادة 79 إلى المادة 85

الفرع الرابع: مرحلة المراقبة والمراجعة

تتزامن مرحلة الرقابة مع مرحلة التنفيذ، وهدفها ضمان إلتزام السلطة التنفيذية بالتطبيق الصادق لبنود الموازنة العامة،² لأن الحكومة عند تنفيذ الموازنة قد تخرج عن الحدود المسطرة من طرف السلطة التشريعية، وتكون مسؤولية الرقابة مشتركة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، كما تساعد هذه المرحلة على كشف المخالفات والإختلاسات ومحاسبة المسؤولين عن ذلك.

¹ أحمد الدخيل، مرجع سابق، ص218

² طارق الحاج، مرجع سابق، ص181

1- تقسيمات الرقابة على الموازنة العامة

للرقابة على تنفيذ الموازنة عدة أشكال تختلف باختلاف زاوية النظر إليها، إلا أنه رغم هذا التعدد والتنوع في أساليب الرقابة فإنها تسعى لتحقيق هدف واحد من خلال تداخلها وإكمال بعضها بعض، ويمكن التمييز بينها من خلال التصنيفات التالية:

1-1. من حيث توقيتها

تنقسم الرقابة من حيث توقيتها إلى رقابة سابقة ورقابة معاصرة ورقابة لاحقة

1-1-1. الرقابة السابقة

وتتمثل هذه الرقابة في إجراء عمليات المراجعة والتدقيق والرقابة قبل الصرف،¹ وتختص هذه الرقابة بجانب النفقات دون الإيرادات، وتتميز الرقابة السابقة بمنعها وقوع المخالفات المالية ومحاربة مختلف أوجه التبذير والإسراف مما يوفر النفقات العامة، وتقلل من إرتكاب الأخطاء، كما أنها تسهل مهمة الرقابة البعدية وتخفف من مسؤولية رجال الإدارة، ويعاب عليها أنها تتسبب في تأخير تنفيذ الاعمال نتيجة إجراءاتها، كما أنه لا يمكن من مراجعة كلية للعمليات المالية، وتؤثر سلبا على فعالية الرقابة اللاحقة إذا لم تتم على أكمل وجه وغيرها.

1-1-2. الرقابة المرافقة

وتتم هذه الرقابة أثناء تنفيذ الموازنة، فهي تشكل تدخلا في عمل السلطة التنفيذية لكنها تفسح المجال للإدارة بإجراء عمليات الإنفاق والحماية وتراقب ذلك التنفيذ.²

1-1-3. الرقابة اللاحقة

سميت لاحقة لأنها تأتي بعد التنفيذ، وتشمل جانبي النفقات والإيرادات معا، ويمتاز هذا النوع من الرقابة بالشمول ومعالجة وإيجاد الحلول على أساس تكرار الملاحظات وتأشيرها من عدة جهات، وتمكن من مراجعة كلية لجميع أجزاء العملية الواحدة، ولا تؤثر في تنفيذ الأعمال كونها تأتي بعد مرحلة التنفيذ، ويعاب عليها أنها لاكتشف المخالفات والأخطاء إلا بعد وقوعها، ولا تمكن من محاسبة المسؤولين عن الخطأ لطول مدة إكتشافه.

¹ عادل العلي، مرجع سابق، ص 384

² أحمد الدخيل، مرجع سابق، ص 223

1-2. من حيث الجهة المختصة بالرقابة

1-2-1. رقابة السلطة التنفيذية (رقابة ذاتية)

يطلق عليها الرقابة الذاتية كون السلطة التنفيذية تمارس رقابة على أعمالها، يقوم بها المديرون على إداراتهم والرؤساء على مرؤوسيتهم، وتشمل رقابة وزارة المالية أو الخزينة أو البنك المركزي على الوزارات والمصالح الحكومية، وقد تكون هذه الرقابة سابقة أو لاحقة مما يجعلها تأخذ مميزات كل نوع، إلا أنها تكون غير كافية لأنها تتم من طرف السلطة التنفيذية فقط.

1-2-2. رقابة السلطة التشريعية

وتسمى كذلك بالرقابة السياسية وتتولاها السلطة التشريعية من خلال فحص الحسابات الختامية، وتعد رقابة سياسية سابقة كون السلطة التشريعية مسؤولة عن اعتماد الموازنة، أي أن السلطة التشريعية ترأب أعمال السلطة التنفيذية في تنفيذ الموازنة وبالتالي التحقق من مدى إلتزامها بالإعتمادات المخصصة، وتمتع هذه الرقابة بالطلاقة والشمولية كونها تلم بجميع نتائج الموازنة العامة، كما يمكن أن تكون رقابة معاصرة للتنفيذ من خلال ممارسة اللجنة المالية الرقابة أثناء التنفيذ، إلا أن نقص الخبرة المالية لأعضاء المجلس وجهلهم بالقواعد العلمية والعملية لعمليات الرقابة يضعف من فعالية هذه الرقابة، مما أجبر بعض الدول على إختيار لجنة مكونة من أعضاء ذوي خبرة ومعرفة بالجوانب المالية والرقابية.

1-2-3. الرقابة المستقلة (القضائية)

تقوم بهذه الرقابة هيئات وأجهزة مستقلة عن السلطة التنفيذية، وهذه الإستقلالية جعلت هذه الرقابة أكثر فعالية من الرقابتين السابقتين مما يسهل عليها إكتشاف المخالفات والأخطاء ومحاسبة المسؤولين عن ذلك، وقد تتولى هذه الرقابة السلطة القضائية وأجهزتها، ويتسم هذا النوع من الرقابة بالعدل والإنصاف كونه لا يرتبط بالموازنة العامة كما هو الحال في السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وهناك تقسيم آخر بإعتبار نوعية الرقابة،¹ فنجد الرقابة الحسابية أو المحاسبية والرقابة الإقتصادية، فالأولى تقتصر على مراجعة الدفاتر الحسابية وملاحظة مدى تطابق الصرف مع الإعتمادات الممنوحة، والتأكد من تحصيل الإيرادات وإيداعها في الخزينة، أما الثانية فتسمى رقابة الأداء وهدفها التأكد من تحقق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية من خلال النشاط المالي للدولة.

¹ سعد بن حمدان اللحياني، مرجع سابق، ص 152

المبحث الثاني: ميزان المدفوعات

إن العلاقات والمعاملات بين دول العالم أمر لا بد منه لتغطية كل دولة كافة إحتياجاتها فتقوم بالتصدير والإستيراد والقرض والإقتراض، مما يترتب عليها تسوية هذه المعاملات عاجلا أو آجلا، وبالتالي وجب على كل دولة تحديد حقوقها وإلتزاماتها نحو العالم الخارجي عن طريق تسجيل مختلف المعلومات والبيانات في سجل خاص هو ميزان المدفوعات، ويعتبر ميزان المدفوعات سجل إقتصادي يشمل مختلف الحسابات الخاصة بالمعاملات الدولية ومؤشرا لمكانة ومركز الإقتصاد الوطني دوليا، ويقيس مدى تأثر الدخل الوطني والعمالة بالمعاملات الخارجية.

المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات

الفرع الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

1- تعريف ميزان المدفوعات

هناك عدة تعاريف لميزان المدفوعات نذكر منها:

- « يقصد بميزان المدفوعات بأنه السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الإقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة.»¹
- « يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.»²
- « هو سجل محاسبي منظم لكافة المعاملات الاقتصادية والمالية والدولية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية معينة .عادة ما تكون سنة.»³
- « هو بيان أو سجل محاسبي ،يسجل جميع تدفقات الأصول الحقيقية والمالية والنقدية ،بين المقيمين في بلد ما وغير المقيمين خلال فترة معينة.»⁴
- « ميزان المدفوعات هو بيان حسابي منظم تسجل فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة مع غير المقيمين خلال مدة زمنية معينة عادة تكون سنة.»⁵

¹ جميل محمد خالد، أساسيات الإقتصاد الدولي، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان ، 2014، ص159

² عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، ط2، دار مجدلاوي، عمان، 2002، ص 102

³ زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية مصر، 2003، ص100

⁴ Bernard Guilocho et d'autres, **Economie Internationale**, 8èms Edition, Dunod, Paris , 2006, P 208

⁵ Dominick Salvatore, économies international, Debook superieur, bruxel,2008, p480

ومن خلال التعريفات السابقة يمكننا أن نعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل محاسبي أو بيان إحصائي موثق رسمياً تسجل فيه جميع المعاملات الإقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة ما مع نظائهم في دول أخرى خلال فترة زمنية غالباً ما تكون سنة.

2- خصائص ميزان المدفوعات

من خلال التعريف السابق لميزان المدفوعات يمكن إستنتاج عدة خصائص له من أهمها:¹

- سجل محاسبي أو إحصائي موثق رسمياً يتم إصداره من طرف مؤسسات رسمية ويعد وفق أصول المحاسبة بشكل يجعله مصدر ومرجع يعتمد عليه من قبل الجهات المعنية كصناع القرار والمتابعين النقديين والماليين؛
- يهتم ميزان المدفوعات فقط بالمعاملات الإقتصادية والتحويلات مع العالم الخارجي وتسجل حسب تصنيفها المعتمد سواء كانت تبادلية بين البلدين أو من طرف بلد واحد؛
- يعمل ميزان المدفوعات وفق نظام القيد المزدوج مما يجعله الناحية المحاسبية متوازناً والذي يتضمن كافة التدفقات الداخلية كمقبوضات والتدفقات الخارجية منه كمدفوعات فتقابل حقوق البلد المكتسبة من التعاملات الإقتصادية الدولية ديون عليه؛
- ترتبط حسابات ميزان المدفوعات بالمقيمين من الأشخاص الطبيعيين والإعتباريين المزاولين لنشاطهم داخل إقليم الدولة؛
- تسجل كافة المعاملات في ميزان المدفوعات خلال مدة محددة غالباً ما تكون سنة، وتختلف بداية هذه الفترة من دولة إلى أخرى، كما أنه هناك بعض الدول تعد تقديرات موازين مدفوعاتها في فترة أقل من سنة لعدة إعتبارات أهمها معرفة حقيقة الوضع الإقتصادي الخارجي وبالتالي إتخاذ التدابير اللازمة لتدارك الوضع بدلا من إنتظار نهاية السنة.²

3- أهمية ميزان المدفوعات

- إن البيانات والمعلومات المسجلة في ميزان المدفوعات والتي تعكس حقيقة تعامل الدولة مع نظيراتها تعطي أهمية بالغة لميزان المدفوعات، وبالتالي يمكننا حصر هذه الأهمية في النقاط التالي:
- يعتبر ميزان المدفوعات عنصراً مهماً ومفيداً للسلطات النقدية لأنه يبين المركز التجاري للبلد والتغيرات في إحتياطاته الرسمية من الذهب والعملات الأجنبية؛³
- إن الهيكل الجامع والملم لكل هاته البيانات والمعاملات الإقتصادية في ميزان المدفوعات يساهم ويساعد الحكومات على تخطيط وتوجيه العلاقات الإقتصادية الخارجية للدولة فيما يتعلق بالتجارة الخارجية،⁴ وبالتالي فهو يعكس قوة الإقتصاد الوطني

¹ هوشيار معروف، تحليل الإقتصاد الدولي، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006، ص235

² محمود يونس، عبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1985، ص380

³ كامل بكرى، الاقتصاد الدولي (التجارة والتمويل)، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص202.

⁴ عدنان تابه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص56

ومدى قابليته ودرجة تكيفه مع التغيرات الحاصلة في الإقتصاد العالمي، كما أن ظروف طلب وعرض العملات الأجنبية تعكس القوة المحددة لسعر الصرف، ويساعد ميزان المدفوعات على متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الإقتصادي للدولة ونتائج سياستها الإقتصادية من خلال إظهاره لأثر السياسات الإقتصادية على هيكل التجارة الخارجية؛¹

- يظهر ميزان المدفوعات حل المشاكل الأساسية في المعاملات الدولية من خلال تطور حجم وقيمة وهيكل هذه المعاملات وبالتالي إتخاذ السياسات الكفيلة للتغلب على هذه المشاكل وإيجاد حلول لها، كما أن هذه المعاملات تقيس الوضع الخارجي والموقف الدولي لأي دولة ومن ثم يشمل أداة رئيسية لتحليل الجوانب النقدية من التجارة الدولية لأي بلد مؤشرا لسياساتها المالية وسياسات الصرف بشأن الحاجة للتعديل متى ما حدث اختلال خارجي؛²

- تمكن بيانات ميزان المدفوعات المستثمرين من إتخاذ قراراتهم في مجال إستثماراتهم في أي بلد حسب الظروف التي تساعدهم كون ميزان المدفوعات مرآة عاكسة لواقع إقتصاد أي بلد، كما أن تطور هذه البيانات تفيد في التعرف على الإحتياجات الداخلية والأجنبية من السلع المختلفة وبالتالي إعادة النظر في الصادرات والواردات؛

- يساعد ميزان المدفوعات السلطات على تحديد السياسة المالية والنقدية كونها تؤثر على الصادرات والواردات والأرصدة الدولية، كما يعتبر ميزان المدفوعات مصدرت للمعلومات عن المعاملات التي يترتب عليها التزامات إتجاه الغير أو تلك المعاملات التي تتبع وسائل تغطية لهذه الالتزامات.³

الفرع الثاني: مكونات ميزان المدفوعات

قلنا سابقا أن ميزان المدفوعات هو عبارة عن بيان أوجدول وبالتالي فهو يحتوي على أعمدة وأسطر، فنجد أنه يتشكل من عمودين أحدهما مدين والآخر دائن، فالمدين تسجل فيه جميع العمليات التي ينتج عنها مدفوعات عاجلة أو آجلة من الوطن إتجاه العالم الخارجي، أما الجانب الدائن فيحتوي على جميع العمليات التي يترتب عنها مدفوعات عاجلة أو آجلة من العالم الخارجي نحو الوطن أي دخول مدفوعات أجنبية إلى البلد،⁴ وسطريا نجد أن ميزان المدفوعات يتكون من عدة حسابات فرعية تسجل فيها المعاملات الإقتصادية والمالية مع العالم الخارجي، وقد تعددت تقسيمات هذه الحسابات حسب فقهاء المالية والإقتصاد، إلا أننا نجد التقسيم الأكثر إستعمالا في أغلب الدول هو الذي يفرع ميزان المدفوعات إلى حساب العمليات الجارية،

¹ السيد محمد أحمد السريتي، أحمد فتحي خليل الخضراوي، الإقتصاد الدولي، ط1، دار فاروس العلمية، مكة المكرمة، 2017، ص252

² سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، ط1، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص72

³ محمد العربي ساكر، محاضرات في الإقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص100

⁴ أحمد عبد الرحمان يسري وآخرون، الإقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006، ص204

حساب رأس المال، حساب عمليات التسويات الرسمية و أخيرا حساب السهو والخطأ.¹

1- الحساب الجاري

يطلق عليه حساب الدخل كون المعاملات الدولية التي يشتمل عليها تؤثر بصورة مباشرة على حجم الدخل القومي ويشمل جميع المبادلات من السلع والخدمات، وهو يقتضي أثر تدفقات الموارد الحقيقية بين الإقتصاد الوطني والخارج بما في ذلك خدمات عوامل الإنتاج،² ويقسم هذا الحساب إلى:

1-1. الحساب التجاري

يرتبط هذا الحساب بتجارة السلع ويتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات السلعية خلال فترة الحساب أي على عمليات التجارة الخارجية ويسمى هذا الحساب بحساب التجارة المنظورة كونها ترى وتوزن وتعد عند إحتيازها للحدود،³ وهو ما يترتب عليه دخول وخروج النقد الأجنبي، ويعبر هذا الميزان عن صافي التعامل الخارجي أي الفارق بين الصادرات والواردات،⁴ ويحقق فائضا إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات، وعجزا في حالة العكس.

1-2. حساب الخدمات

تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية ويشمل كافة بنود الخدمات المتبادلة بين البلد والعالم الخارجي، ويسمى بحساب أو ميزان المعاملات الغير المنظورة، وتسجل صادرات الخدمات في الجانب الدائن (إبرادات) وواردات الخدمات (مدفوعات) في جانب المدين، ويمثل الفرق بين مدخلات الصادرات من هذه الخدمات ومدفوعات الواردات برصيد ميزان الخدمات،⁵ ويعد هذا الحساب من أهم حسابات ميزان المدفوعات كونه يمثل فعلا ماتحقق من سلع وخدمات من قبل البلد مع العالم الخارجي سواء سلبيا أو إيجابيا، كما أنه يرتبط إرتباطا وثيقا بالدخل القومي ويؤثر فيه من ناحية الحجم والهيكلة⁶ (تجدر الملاحظة أن 70% من التجارة الدولية هي تجارة خدمات).⁷

¹ محمد محمود يونس، علي عبد الوهاب نجما، **اقتصاديات دولية**، دار الجامعية الإسكندرية، 2009، ص 207

² محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص 101

³ عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، **أساسيات الإقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 164

⁴ حسام علي داود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002، ص 21

⁵ عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 189

⁶ محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص 101

⁷ جميل محمد خالد، مرجع سابق، ص 162

2- حساب التحويلات من طرف واحد

من خلال إسم هذا الحساب يتبين لنا أنه يتضمن تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى العالم الخارجي سويت بدون مقابل ولا يترتب عليها ديون أو حقوق معينة ويشمل الهبات والعطايا والهدايا والمنح والمساعدات والتعويضات والتحويلات المالية، وتسجل في جانب المدين إذا كانت متجهة من البلد نحو العالم الخارجي، وفي حالة العكس تسجل في جانب الدائن، وقد يكون التحويل سلع وخدمات فتسجل في الحساب الجاري دائنة أو مدينة، أما إذا كان نقدا فتسجل دائنة أو مدينة في حساب رأس المال.¹

3- حساب رأس المال

ويضم كافة المعاملات الإقتصادية الدائنة والمدينة التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة ولا ترتبط بالدخل والإنتاج خلال الفترة الزمنية المدروسة، ولكنها ترتبط بالإنتاج والدخل في فترة زمنية سابقة أو لاحقة،² ويشمل حركة رؤوس الأموال التي من شأنها أن تحدث تغيرا من مراكز الدائنة والمديونية للدولة والأصول الإحتياطية الرسمية للبلد، وتنقسم إلى :

3-1. رؤوس الأموال طويلة الأجل

ويقصد بها رؤوس الأموال التي تخرج وتدخل إلى البلد لمدة تزيد عن سنة كالقروض طويلة الأجل والإستثمارات المباشرة والأوراق المالية، حيث تسجل كل عملية يترتب عليها مدفوعات للخارج في جانب المدين ، في حين يسجل في جانب الدائن كل عملية يترتب عليها دخول نقد أجنبي للدولة.³

3-2. رؤوس الأموال قصيرة الأجل

ويقصد بها رؤوس الأموال التي تخرج وتدخل إلى البلد لمدة تقل عن سنة كالعملات الأجنبية والأوراق المالية قصيرة الأجل والودائع المصرفية، وتفيد حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل للخارج في جانب المدين، بينما تفيد حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل للدخل في جانب الدائن، وتتميز هذا الحساب بغزارة السيولة وسهولة تحركها بين الدول.⁴

4- حساب حركة الذهب والنقد الأجنبي

وهو الميزان الذي تنعكس فيه صافي العمليات المالية والنقدية التي تتم عبر الحسابات السابقة لكنه يعكس حركة الذهب - بوصفه نقدا وليس سلعة - والنقد الأجنبي بين البلد والعالم الخارجي،¹ أي أن الدول تسوي العجز والفائض في ميزان

¹ بونس محمود، إقتصاديات دولية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص 177

² قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 198

³ السيد محمد أحمد السريتي، أحمد فتحي خليل الخضراوي، مرجع سابق، ص 255

⁴ محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص 102

مدفوعاتها بتصدير وشراء الذهب وفقاً لقيمة العجز أو الفائض، ويحتفظ البنك المركزي بهذا الذهب كغطاء أو احتياطي، وتفيد حركة الذهب والنقد الأجنبي كدائن ومدين في هذا الميزان،² ويتكون هذا الحساب من الذهب النقدي لدى السلطات النقدية والودائع بالعملة الأجنبية التي تحتفظ بها البنوك التجارية الوطنية والأجنبية لدى البنوك الأجنبية والوطنية والأصول الأجنبية والوطنية قصيرة الأجل وموارد صندوق النقد الدولي والقروض المختصة لتسوية العجز في ميزان المدفوعات.³

5- حساب السهو والخطأ

إن كثرة العمليات والحسابات في ميزان المدفوعات تجعل من الصعب تسجيل كل كبيرة وصغيرة فيه، حيث لا بد من وجود نسيان وأخطاء تقع عند تقييد الحسابات خاصة وأن كل عملية تسجل مرتين (القيود المزدوج) لخلق التعادل الحسابي إلا أن هذا التوازن صعب التحقق في الواقع، لذا وجد حساب السهو والخطأ حيث يقيد أو يصحح فيه أي عملية تم الإغفال عنها أو وقع خطأ فيها في الحسابات السابقة، ويعود سبب الخلل إلى إختلاف أسعار الصرف عند تقييم السلع والخدمات المتبادلة، أو تغير قيمة العملات، إلا أنه ليس له أهمية كبيرة لأن الهدف منه إحداث توازن حسابي فقط في ميزان المدفوعات.⁴

وبالتالي فإن رصيد ميزان المدفوعات يتحدد بالرصيد النهائي لكل من حسابي الجاري ورأس المال، فيحقق فائضا إذا رجحت الكفة لجانب الدائن لكل من الحسابين السابقين، ويحدث عجزا في حالة العكس، ويسوى هذا الخلل حسابيا بواسطة تحريك عناصر الإحتياطات الدولية، إلا أن الحكومات تسعى لتحقيق التوازن الإقتصادي في ميزان المدفوعات لأن هناك نوعين من التوازنات الأول هو التوازن المحاسبي الذي يتم وفقا لقاعدة القيد المزدوج ويهدف إلى توازن ميزان المدفوعات ككل والثاني هو التوازن الإقتصادي وهو تركيز النظر في حسابات ميزان المدفوعات وليس على الميزان بأكمله دفعة واحدة، أي توازن كل حساب على حدى، كتوازن الحساب الجاري على سبيل المثال.⁵

المطلب الثاني: التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات

إن حسابات ميزان المدفوعات لها حقوق وإلتزامات تجعلان أي بلد دائن أو مدين إتجاه الدول الأخرى، وتهدف عمليات القيد المزدوج وفقرة السهو والخطأ إلى جعل ميزان المدفوعات متوازنا حسابيا والذي يعد مساواة قيم لا أكثر،

¹ عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، ط1، دار مجدلاوي، عمان، 1999، ص 118

² جميل محمد خالد، مرجع سابق، ص 163

³ عبد الرحمان يسري أحمد آخرون، مرجع سابق، ص 331

⁴ عبد السلام رضا، العلاقات الإقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، ط2، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص 161

⁵ فليح حسن خلف، العلاقات الإقتصادية الدولية، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 255

وبالتالي فإنه لا يعكس بالضرورة توازنا حقيقيا لتلك التعاملات الاقتصادية، إلا أنه ومن الناحية العملية والواقعية يستبعد وجود توازن حقيقي بين ما للدولة من حقوق وما عليها من واجبات، وهذا يعني وجود فرق أو تباين بين دائنية ومديونية الدولة.

الفرع الأول: توازن ميزان المدفوعات وأنواعه

إن التوازن المحاسبي في ميزان المدفوعات يعد توازنا مجتعا ستاتيكا يخلو من الإدخار (أو الإستثمار) ويكون نشاطه محصور في التبادل التجاري على أساس المقايضة، وبالتالي يصبح هذا التوازن بمثابة توازن بندول الساعة الذي لا يعمل، إلا أن التقلبات الاقتصادية المتعددة في كافة النشاطات الإنتاجية والتبادلية والإئتمانية تجعل التوازن في ميزان المدفوعات توازنا ديناميكيا يعمل في مجال متحرك بشكل مستمر وغير رتيب مما يخلق إختلالات ومحاولات إصلاحها من أجل الوصول إلى هذا التوازن، والذي يعرف بالتوازن المتغير أو التوازن المتنقل تتغير قيم المعاملات التي تتضمنها من حسن إلى آخر مما يصعب التنبؤ بمسارات تحولها وذلك على غرار قانون ديناميك الكم الفيزيائي¹، وبالتالي فإن التوازن في ميزان المدفوعات هو وضع لا يمكن الوصول إلى تحديده بشكل مباشر إنطلاقا من العرض النموذجي لميزان المدفوعات على عكس العرض التحليلي، حيث تعكس الطريقة النموذجية تسجيل العمليات وفقا لمبدأ القيد المزدوج الذي يسمح ببيان توازن محاسبي لجميع الأرصدة وميزان المدفوعات ككل ولا تظهر حالة التوازن الإقتصادي لميزان المدفوعات، ويرتكز تحديد توازن ميزان المدفوعات على إختيار الحساب الذي يشكل أهمية في تقييم التوازن، في حين أن العرض التحليلي والذي يعد إنطلاقا من العرض النموذجي بإستخراج أرصدة مختلف الحسابات له فائد كبيرة من زاوية التحليل الإقتصادي، ويحدد توازن ميزان المدفوعات من عدمه إنطلاقا من طبيعة الرصيد الإجمالي الذي نتحصل عليه²، وينقسم إلى نوعين:

1- التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات

إن التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات هو عبارة عن تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدينة، وهذا لا يعكس توازن حساباته المختلفة كل على حدى أي أن مجموع رصيد كل من التجاري وميزان التحويلات وميزان رأس المال وميزان الذهب والصرف الأجنبي وميزان السهو والخطأ مساويا لصفر³، وبالتالي فإن حدوث خلل في هذا التوازن يعود مثلا إلى أن مبادلات حدثت ولم تجرى تسوية لها أو لم تدرج أصلا في الحسابات أو لمشاكل حدثت للمعلومات الإحصائية وهكذا، ويصحح هذا الإختلال عادة بوضع الفرق بين جانبي الدائن والمدين في حساب السهو والخطأ و من هنا نرى حتمية توازن ميزان

¹ هوشيار معروف، مرجع سابق، ص ص 251-252

² الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 250

³ شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الدولية، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2017، ص 201

المدفوعات و ذلك لأن الدولة لا تستطيع أن تدفع للخارج أكثر مما تتلقاه أو تحصل عليه حالياً باستثناء قيامها بالسحب من احتياطاتها النقدية ، عن طريق بيع بعض أصولها إلى الخارج ، الافتراض من الخارج أو تلقي الهبات و الهدايا ، كما أنها لا تستطيع الحصول على أكثر مما تدفعه للخارج بدون قيامها بزيادة احتياطاتها النقدية أو الأصول الأخرى أو تقليل إلتزاماتها نحو الأجانب أو تقديم الهدايا و المنح.¹

2- التوازن الإقتصادي لميزان المدفوعات

يقصد بالتوازن الإقتصادي الحالة التي تكافئ في ظلها الإيرادات التي تحصل عليه الدولة من صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الداخل مع المديونيات الناشئة عن وارداتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج،² وبالتالي فإن التوازن الإقتصادي لا يحتاج إلى تساوي أصول وخصوم كل البنود، وإنما يتعلق بأصول وخصوم بنود معينة وهي المعاملات التلقائية أو المستقلة وتعرف كذلك بالعمليات فوق الخط، وهي مجموع العمليات التي تتم لذاتها بغض النظر عن الوضع الاجمالي للميزان أو عن النتائج التي يترتب عنها نظراً لما تحققه من ربح وهي المعاملات الجارية و الرأسمالية طويلة الأجل التي تتم بغرض الإستثمار طويل الأجل من أجل تحقيق الربح، بالإضافة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل التي يقوم بها الخواص ويكون الغرض منها المضاربة،³ كلها تمثل العمليات التي تحدد التوازن بالمعنى الإقتصادي لميزان المدفوعات، أما باقي العمليات فتسمى ببنود التسوية والتي لا تتم لذاتها وإنما تجري بالنظر إلى حالة أوضاع ميزان المدفوعات، والهدف منها هو توازن الجانب الدائن مع المدين، ويوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل إقتصادياً عندما يركز النظر على العمليات التلقائية والمستقلة وحدها.

الفرع الثاني: الإختلال في ميزان المدفوعات (الأسباب وطرق المعالجة)

1- الإختلال في ميزان المدفوعات

إن الإختلال في ميزان المدفوعات أو عدم التوازن يعد أمراً واقعياً بالنسبة لكافة الدول وفي أي سنة كانت خاصة مع التقلبات المتعددة لإقتصاديات السوق، كما أن غالبية الإختلالات في ميزان المدفوعات وخاصة الشديدة منها تكون مفاجئة ومتولدة عن مبادرات سريعة لمضارب أو لشركة أو لحكومة ما بالذات، كما أنه يصعب التكهن بالتغيرات التي يمكن أن تطرأ على عناصر ميزان المدفوعات بسبب تداخل التقلبات الطارئة مع التقلبات الدورية كون هذا التداخل يشوه خصائص الأزمات وإنتظام

¹ مندور أحمد، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص 163 .

² السيد محمد أحمد السريتي، إقتصاديات التجارة الخارجية، ط1، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011، ص 229

³ محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص103

إتجاهاتها ويحمل معه العديد من الإختلالات العرضية والمزمنة والموسمية والهيكلية والنقدية، كما أن مشكلة سهولة تحول الحركات طويلة المدى لبعض المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات تصعب من تحديد الفترات التي تحدث فيها الإختلالات،¹ وبالتالي فإن الخلل في ميزان المدفوعات يرجع لعدم توازن جانبي الدائن والمدين في المعاملات المستقلة ولا ينتج عن مجموع العمليات التي يتضمنها ميزان المدفوعات توازنا حقيقيا في نهاية سنة الحساب بل المنطقي أن يحدث من عام لآخر إختلال بين جانبي الدائن والمدين في ميزان المدفوعات، تارة بالزيادة وأخرى بالنقصان بحيث أن الفرق بين جانبي الدائنة والمديونية يتلاشى خلال فترة طويلة نسبيا أو يكاد يعوض من خلال الفائض أو العجز، عندئذ يمكن القول أنه في حالة توازن خارجي،² إلا أن العجز يكون أكثر خطرا من الفائض رغم أن كلاهما يسبب إختلالا في ميزان المدفوعات وهنا يجب على الدولة اتخاذ إجراءات معينة لعلاج هذا الخلل ويتعلق ذلك أساسا بعلاج العجز، حيث أن الفائض من الممكن أن يتم التخلص منه سريعا ولكن تبقى المشكلة الأساسية في علاج هذا العجز.³

2- أنواع و أسباب الإختلال في ميزان المدفوعات

1-2. أنواع الإختلالات في ميزان المدفوعات

يتعرض ميزان المدفوعات لعدة أنواع من الإختلالات يمكن أن نذكر منها

1-1-2. الإختلال العرضي

هو الذي ينجم عن التقلبات المؤقتة الناتجة عن عوامل عارضة أو طارئة تؤثر على التوازن الإقتصادي الخارجي،⁴ و لايعبر عن القوى الإقتصادية الحقيقية للدولة، كما أنه يؤثر على الميزان التجاري بالسلب أو الإيجاب ويزول هذا الخلل عاجلا أو آجلا دون الحاجة إلى تغيير أساسي في الهيكل الإقتصادي للدولة أو في سياساتها إذ أنه بطبيعته مؤقت ويزول بزوال السبب الذي أوجده.⁵

2-1-2. الإختلال الموسمي

ينتج هذا النوع من الإختلالات نتيجة العوامل الموسمية التي تؤثر على ميزان المدفوعات، ويتوقف هذا الإختلال على المدة المأخوذة في الإعتبار عند النظر إلى ميزان المدفوعات، فيزيد إحتمال وقوعه كلما قصرت هذه المدة والعكس صحيح، ويكثر

¹ هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 252

² زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، ط1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص 70

³ إيمان ناصف عطية، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص 300

⁴ رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 286

⁵ محمود بونس، إقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 261

هذا النوع في الدول التي تعتمد بشكل كبير على الزراعة بإعتبارها موسمية فيتحقق فائض خلال موسم إنتاجها وقد يتلاشى هذا الفائض عند نهاية هذا الموسم وربما يتحول إلى عجز، إلا أنه لا يتطلب سياسة معينة لمواجهة فقد يتحقق التوازن عند تعادل الإختلالات الموسمية على مدار السنة.¹

2-1-3. الإختلال الدوري

يرتبط هذا النوع من الإختلال بالتقلبات الإقتصادية التي تحدث في الإقتصاديات الرأسمالية دوريا وبشكل مستمر خلال فترات طويلة نسبيا، وتتمثل في فترات الركود والرخاء، ففي فترات الرخاء يزداد الدخل القومي والإنتاج وترتفع الأسعار والأجور والدخول وبالتالي زيادة الصادرات وحدوث فائض في ميزان المدفوعات، أما في فترات الركود ينخفض الإنتاج والدخول والأثمان وتزداد معدلات البطالة فتتكمش الصادرات وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات،² وتنتقل حدة هذه التقلبات للدول الأخرى عن طريق الشراكة التجارية وبالتالي تتأثر موازين مدفوعاتها بسبب تأثر الأسعار والدخول فيها.

2-1-4. الإختلال الإتجاهي

يظهر هذا النوع في الميزان التجاري خاصة عند إنتقال الإقتصاد القومي من مرحلة الضعف او التخلف إلى مرحلة القوة أو النمو، فيزداد إقتراض الدول لرؤوس الأموال طويلة الأجل من أجل تمويل مشاريع عملية التنمية الإقتصادية³ بسبب نقص المدخرات المحلية، الأمر الذي يؤدي إرتفاع الواردات بسبب الطلب المستمر على السلع الرأسمالية والوسيطة لتكوين رأس المال اللازم لعملية النمو الإقتصادي، ولهذا فإن هذا الإختلال يكون نتيجة النمو طويل الأجل الذي يخضع لها اقتصاد ما، وأغلب الدول النامية تواجه هذا النوع من الإختلال، ويعود سبب هذا الإختلال إلى عوامل عدة أهمها التقييم الخاطئ لسعر الصرف والتركيز على الصادرات السلعية بشكل كبير والتقلبات الدورية في النشاط الإقتصادي، والحوادث الفجائية والطارئة.

2-1-5. الإختلال البنوي

يعود سبب هذا الإختلال إلى البنية الإقتصادية للبلد كضعف قدرته على الإنتاج وإرتفاع تكاليفه والبنية المشوهة الأحادية الجانب للإقتصاد الوطني وإخفاض الطلب العالمي على أغلب مواد الأولية، ومن أجل علاج مثل هذه الإختلالات يتطلب إحداث تغييرات جذرية في بنية الإقتصاد من أجل مضاعفة الإنتاج وتطويره والإرتقاء به من أجل الصدارة في المنافسة العالمية من خلال تطوير مختلف القطاعات الإنتاجية وتوزيع الموارد على مختلف قطاعات الإقتصاد.⁴

¹ عبد المجيد قدي ، مرجع سابق، ص212

² رعد حسن الصرن ، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، ط1، دار الرضا للنشر والتوزيع، دمشق، 2000، ص 343

³ محمد أحمد الكايد، الإدارة المالية الدولية والعالمية، ط1، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 204

⁴ محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، ط1، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص179

2-2. أسباب الإختلال في ميزان المدفوعات

يعود الإختلال في ميزان المدفوعات إلى العديد من الأسباب والعوامل، وهناك من الأسباب ما يمكن توقعها والتنبؤ بها كالظواهر الإقتصادية مثل التضخم وهذه الأسباب يمكن معالجتها وإتخاذ التدابير لمحاربتها، وأسباب وعوامل لايمكن توقعها ولا التنبؤ بها وتأتي بشكل مفاجئ كالكوارث الطبيعية،¹ وهي أسباب لايمكن محاربتها ولا معالجتها ويصعب إيجاد حلول لها، وعموما يمكن إيجاز أهم أسباب الإختلال في ميزان المدفوعات فيما يلي:

- الأزمات والكوارث الفجائية كالحرائق والزلازل والفيضانات والحروب والإضطرابات السياسية وما يترافق مع ذلك من تدمير مادي وتخریب للمنشآت والمشاريع الاستثمارية وتدمير للطاقة وللبنى التحتية الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف الصناعة الوطنية ونقص في السلع الاستهلاكية، وبالتالي تراجع الصادرات وزيادة الحاجة للاستيراد وهروب رؤوس الأموال خارج البلد الأمر الذي يكون له أثر سلبي في ميزان المدفوعات؛²
- التقييم الخاطئ لسعر الصرف العملة المحلية، فإذا كان سعر الصرف أعلى من المستوى الذي يتفق مع الأثمان السائدة في الداخل أدى هذا إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات و حدوث فائض في حالة العكس؛
- التغير في ظروف كل من العرض و الطلب التي تعكس هيكل الاقتصاد الوطن و توزيع الموارد بين مختلف فروعها مما ينعكس على الميزة النسبية للدولة ، وبالتالي على هيكل تجارتها الخارجية؛³
- تطور عوامل وعمليات الإنتاج يستلزم زيادة الواردات من الآلات والأجهزة الإنتاجية والتي تمول بقروض طويلة الأجل مما يؤثر على ميزان العمليات الجارية ورأس المال طويل الأجل؛
- الحركات الكبيرة والمستمرة لرؤوس الأموال من وإلى الخارج لعدة أسباب كالتهرب من الضرائب أو المضاربة أو تدهور عملة ما أو تسديد أقساط وفوائد القروض مما يؤثر على الإنتاج ومعدل دخل الفرد الحقيقي وإحتياطي الدولة من النقد الأجنبي و حدوث خلل في ميزان المدفوعات؛
- التركيز على الصادرات السلعية الحتمية أي الإعتماد على سلعة أو سلعتين أساسيتين نتيجة طبيعة هيكل التجارة الخارجية، حيث تتأثر هذه الصادرات بمرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية؛⁴

¹ مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشر، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010، ص116

² عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي مدخل حديث، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 262

³ فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص263

⁴ محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص105

- التقلبات التي تحدث في النشاط الإقتصادي بشكل دوري كحالي الركود والرخاء، والتي تؤثر على الإنتاج والدخول والأثمان والعمالة الأمر الذي يؤثر بدوره على الصادرات والواردات وبالتالي حدوث خلل في ميزان المدفوعات؛ وتختلف حدة هذا الإختلال حسب ميل الإستيراد في الدولة؛¹

- يؤدي إرتفاع معدل نمو الناتج المحلي إلى زيادة وتنوع الصادرات لمرونة الجهاز الإنتاجي والطلب الخارجي على السلع والخدمات المحلية، مما يؤدي إلى حدوث فائض في ميزان المدفوعات، كذلك ممكن أن تؤدي زيادة الدخل إلى زيادة ميل المجتمعات للإستهلاك مما يزيد نسبة الواردات على السلع الإستهلاكية وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات.²

3- طرق معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات

يعتبر توازن ميزان المدفوعات من أهم الأهداف الإقتصادية التي تسعى الدول إلى تحقيقه، إلا أنه ومن الناحية العلمية لا بد من وجود بعض الإختلالات قد تكون متعمدة من أجل تحقيق أغراض معينة وقد تكون حتمية لظروف معينة، إلا أنه وفي كل حالة من الأحوال لا يمكن لهذا الخلل سواء كان عجزاً أو فائضاً أن يستمر طويلاً، لذلك فإن إعادة التوازن في ميزان المدفوعات أصبح أمراً حتمياً من أجل تعديل مسار التوازن الداخلي وهناك عدة طرق لعلاج الخلل في ميزان المدفوعات نذكر منها:

3-1. آلية قوة السوق

ترتبط هذه الطريقة بالمراحل التي مر بها النظام النقدي الدولي وبتطور النظريات الإقتصادية الرأسمالية التي تعالج الإختلال وفق وجهة نظرها وهي:

3-1-1. المعالجة عن طريق آلية الأسعار

تعتمد هذه الطريقة على أفكار النظرية التقليدية والتي تميزت بجمينة قاعدة الذهب على النظام الدولي، ومن أهم أفكارها التي دعت إليها مرونة الأسعار والأجور وثبات أسعار صرف العملات، وبالتالي فإن توازن ميزان المدفوعات في ظل هذه الطريقة يحدث بصورة تلقائية نتيجة تغير الأسعار في الداخل والخارج، أي أنه في حالة حدوث فائض في ميزان المدفوعات يعني توفر كميات كبيرة من الذهب وبالتالي إرتفاع التداول في عرض النقود يصاحبه زيادة كبيرة في الأسعار المحلية مقارنة بالدول الأخرى وهو ما يترتب عليه إنخفاض الصادرات وإرتفاع الواردات، وإستمرار هذه العمليات يخلق التوازن في ميزان المدفوعات،³ أما في

¹ عادل أحمد حشيش، أساسيات الإقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 108

² موردخاي كريانين تعريب محمد إبراهيم منصور و علي مسعود عطية، الإقتصاد الدولي: مدخل السياسات، ط1، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007، ص302

³ دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 85

حالة حدوث العجز فإن النتيجة ستكون متعكسة ولكنها ستقود إلى توازن ميزان المدفوعات أيضا،¹ فكل اختلال حسب هذه النظرية يخلق الظروف الكفيلة بعلاجه و القضاء عليه من قوى السوق نفسها ودون حاجة إلى تدخل مباشر من السلطات العامة.

3-1-2. المعالجة عن طريق الدخل

تعتمد هذه النظرية على أفكار النظرية الكينزية والمتمثلة في ثبات أسعار الصرف وجمود الأسعار والإعتماد على على السياسة المالية وخاصة تأثير مضاعف الإنفاق على الدخل، والتي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخل وآثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي على وضعية ميزان المدفوعات، فإذا تحقق فائضا في ميزان المدفوعات نتيجة زيادة صادراته فسيزيد حتما مستوى الإستهلاك في تلك الصناعات التصديرية فيرافقها زيادة في مستوى الأجور ومن ثم الدخل الموزعة وبالتالي تنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فترتفع الواردات مما يؤدي إلى عودة توازن ميزان المدفوعات، ويحدث العكس في حالة العجز، وبالتالي فإن الاختلال في ميزان المدفوعات سيغير في مستوى الإستهلاك والإنتاج للبلد ومنه يؤثر في مستوى الدخل المحقق تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية ومنه عودة وضعية التوازن لميزان المدفوعات، إلا أن العديد من رواد الفكر الكينزي لا يرون عودة التوازن بهذه الطريقة كون أنه في حالة العجز فلا يمكن ضمان نفس المقدار من إنخفاض الدخل الناتج عن الإنخفاض في الإنفاق وما يجره من إنخفاض في الطلب على الصرف الأجنبي، ولهذا يرون وجوب تدخل الحكومة عن طريق السياسة المالية أو النقدية كتخفيض الإنفاق العام أو رفع سعر الفائدة لتخفيض عرض النقود والذي يؤدي بدوره وتحت تأثير المضاعف إلى إنخفاض أكبر في الدخل وبالتالي في الطلب الكلي بما في ذلك الطلب على الواردات ومنه إعادة التوازن في ميزان المدفوعات، والعكس في حالة الفائض.²

3-1-3. المعالجة عن طريق المرونات (سعر الصرف)

إن نظرية ثبات أسعار الصرف في النظريتين السابقتين نادرا ماتتحقق في الوقت الحاضر خاصة مع إنتشار نظام الصرف العائم، لذا تولدت طريقة المرونات والتي تعتمد على التغيرات الناتجة عن تغيير سعر صرف العملة ، مما يؤثر على عرض وطلب الصرف الأجنبي وبالتالي تغيير وضع ميزان المدفوعات،³ ففي حالة العجز تخفض الدولة من سعر صرف عملتها فتتخفيض الواردات نتيجة إرتفاع السلع الأجنبية وتزيد الصادرات نتيجة إنخفاض أثمان السلع المحلية وهو ماينتج عنه فائض إيجابي يعوض

¹ Robert M. Dunn JR & John H.Mutti. **International Economics, sixth edition**, Routledge, 2003, p.255

² جميل محمد خالد، مرجع سابق، ص ص 174-175

³ دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص 86

العجز القائم ويساهم في توازن ميزان المدفوعات، إلا أن هذه السياسة نجحها يتوقف على درجة مرونة الطلب الخارجي على الصادرات المحلية، وعلى درجة مرونة الطلب المحلي على السلع الأجنبية، علاوة على درجة مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي لتلبية الطلب على المنتجات، والعكس تماما في حالة حدوث فائض.¹

3-1-4. تصحيح الاختلال عن طريق التدفقات المالية الدولية

إن التدفقات المالية الدولية له دور في المحافظة في توازن ميزان المدفوعات، وقد تكون هذه التدفقات تلقائية وغير متوقعة كتقديم المساعدات للدول المعوزة أو إستثمارات خارجية طارئة أو إئتمانات مصرفية وغيرها، وقد تكون متوقعة كتلك المرتبطة بسوق الأوراق المالية والمتمثلة في تدفقات الأرصدة النقدية، إلا أن الأموال المحولة بقصد المضاربة لا تتدفق بشكل منتظم وتؤثر بدورها على إحداث خلل في ميزان المدفوعات فيسجل عجز في البلد المصدر لهذه الأموال ويترتب عليه حدوث إنكماش وإرتفاع كبير في معدلات الفائدة² بفعل المضاعف وبالتالي زيادة الإدخار ومن ثم إنخفاض الدخل وإنخفاض في الواردات وإرتفاع في الصادرات ، وفائضا في البلد المستورد لهذه الاموال، ومن أجل إعادة التوازن ففي حالة حدوث فائض في ميزان المدفوعات فإن هذا يؤدي إلى حدوث فائض من العملات الأجنبية وزيادة في الائتمان والسيولة في سوق النقد مما ينتج عنه زيادة الطلب الفعال على الإستيراد وإرتفاع في سعر الصرف الحقيقي وإنخفاض الصادرات وبالتالي إحداث توازن في ميزان المدفوعات والعكس في حالة العجز، أما في سوق الأوراق المالية فحدوث الفائض يؤدي إلى زيادة عرض النقود وإنخفاض معدلات الفائدة طويلة الأجل الأمر الذي يؤدي لإنخفاض الإدخار وزيادة الدخل وإرتفاع الواردات وإنخفاض الصادرات ومن ثم حدوث توازن في ميزان المدفوعات.

3-2. آلية تدخل الدولة

إن آلية السوق ليست دائما علاجاً فعالاً لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، فهناك الكثير من الحالات يجب على السلطات الحكومية التدخل بصورة مباشرة لغرض معالجة هذا الخلل، خاصة وأن سياسة تثبيت الأثمان وإستقرار الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة يتعارض و حرية آلية السوق في تغيير هذه الأثمان والدخول القومية، وتتخذ من أجل ذلك العديد من الإجراءات منها ما هو مباشر كالرقابة على الصرف، والقيود الكمية (نظام الحصص)، والضرائب الجمركية ومنها ما هو غير مباشر كتقديم الدعم أو الإعانات للصادرات وغيرها، ومنها ما هو داخل الدولة كبيع الأسهم والسندات وبيع العقارات المحلية للحصول على النقد الأجنبي وإستخدام السياسات التجارية المختلفة للضغط على الواردات وتشجيع الصادرات وإستخدام الذهب

¹ كاظم عبادي الجاسم، جغرافية التجارة الدولية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص162

² مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشر، مرجع سابق، ص123

والإحتياطات المتاحة، ومنها ماهو خارج الدولة كالإقتراض الخارجي وبيع جزء من الإحتياطي الذهبي للخارج وبيع الأسهم والسندات المملوكة للدولة في المؤسسات الأجنبية للمواطنين،¹ كما يمكن للدولة أن تلجأ إلى تخفيض سعر الصرف كعلاج للعجز في ميزان المدفوعات.

ومنه لعلاج الإختلال في ميزان المدفوعات يجب أولاً فهم الأسباب التي أدت إلى هذا الإختلال إتباع الطرق الصحيحة والسليمة لعلاجها، فكل دولة تتبع طرق العلاج التي تتفق مع أنظمتها السائدة فيها وعلاقاتها التجارية مع الدول التي تتعامل معها، كما أنه يجب إيجاد حلول مثلى وغير مكلفة لإزالة هذا الخلل.

¹ جميل محمد خالد، مرجع سابق، ص ص 176-177

المبحث الثالث: الدين العام

يعتبر الإستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد الإقتصادية المتاحة السبيل الوحيد والطريق الأسرع من أجل الوصول بالتنمية الإقتصادية لمستويات عليا وتحقيق نسب عظمى في معدلات النمو الإقتصادي، ومن أجل تحقيق ذلك سعت الدول بكل طاقاتها المادية والمالية للتسيير الحسن وإستغلال تلك الموارد، ومن بين الآليات والتي تستخدمها جل الدول وهي الإقتراض سواءا على المستوى الداخلي أو الخارجي، إلا أن هذا الإقتراض يتسبب في تراكم الدين العام والذي يعد مشكلة إقتصادية تعاني منها دول العالم وخاصة النامية منها، وللدين العام إيجابيات وسلبيات لذا فهو سلاح ذو حدين، فهو يعطي دفعة قوية للإستثمار العام ويشجع البنوك على تمويل الإستثمارات الأكثر خطورة من خلال الفوائد المرتفعة وبالتالي يساهم بنسبة كبيرة في دعم وتعزيز النمو الإقتصادي هذا من جانب، ومن ناحية أخرى قد يؤثر سلبا على النمو الإقتصادي بفعل أثر المزاخمة أو من خلال خلق حالة من عدم التأكد داخل الإقتصاد.

المطلب الأول : ماهية الدين العام

الفرع الأول: مفهوم الدين العام

1- تعريف الدين العام

- « الدين العام هو جميع الإلتزامات المالية التي بمقتضاها تلتزم الدولة بدفع فوائد عليها وتتعهد بسداد أصل المبالغ المقرضة.»¹
- « الدين العام هو ما تقترضه الجهات العامة في الدولة من الغير لتمويل أعمالها نظراً لعجز مواردها الذاتية عن الوفاء بما تتطلبه هذه الأعمال من نفقات.»²
- « الدين العام هو مبلغ نقدي من المال تقترضه الدولة أو أحد أشخاص القانون العام من الأفراد أو المؤسسات المالية الخاصة أو العامة الوطنية منها أو الدولية أو من الدول الأخرى، بموجب إتفاق يستند في أساس مشروعيته إلى قاعدة قانونية عامة صادرة عن السلطة التشريعية يتضمن مقابل الوفاء والتعهد برده ودفع فائدة عنه وفقاً لشروط الاتفاق.»³
- « يعرف الدين العام على أنه حجم ديون الدولة للمقرضين خارج وداخل الدولة نفسها، ويمكن أن يكون هؤلاء المقرضون إما أفراداً أو شركات وحتى حكومات أخرى.»⁴

¹ عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مرجع سابق، ص 369

² محمد عبد الحليم عمر، الدين العام، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة بعنوان إدارة الدين العام، جامعة الأزهر، القاهرة، بتاريخ 21-12-2003، ص 1

³ راضي محمد العضيلة وآخرون، هيكل الدين العام في الأردن وتأثيره على النمو الاقتصادي (1980-2012)، مجلة دراسات، المجلد 42، العدد 2، الأردن،

2015، ص 517

⁴ يوسف حامد المشعل، مفهوم الدين العام، مقال منشور بتاريخ 10-11-2018 على الموقع: <https://alwatannews.net/article/802713/Opinion>

مما سبق يمكن أن نعرف الدين العام على أنه: « مجموع المبالغ النقدية التي تقترضها الوحدات العامة (الدولة أو أحد ممثليها) من الأفراد والمؤسسات الخاصة و العامة داخل الوطن أو خارجه ومن الدول الأخرى بموجب عقد تلتزم فيه بتحمل خدمة أعباء الدين.

2- خصائص الدين العام

من خلال التعريف السابق يمكننا إستنتاج أهم خصائص الدين العام:

- مبلغ نقدي والمتمثل بمجموع المبالغ النقدية المقترضة ويخرج منها كل دين ناتج عن توريد سلع وخدمات والمستحقات الإستثمارية؛
- عقد يتم بين طرفين أحدهما مقرض والآخر مقترض؛
- يجب أن يكون الدين عاما¹ وليس خاصا بمعنى أن تكون الجهات المقرضة جهات عامة كالحكومة والهيئات العامة الإقتصادية والبنوك الإستثمارية القومية ويخرج من هذا كل من شركات قطاع الأعمال الخاص والبنوك العامة؛
- الجهات المقرضة وهي جميع الوحدات العامة والخاصة داخل الدولة وخارجها فردا كان أو مؤسسة أو دولة؛
- أعباء خدمة الدين العام: وهو كل ما يتحمله المقترض من مبالغ إتجاه المقرض ويدفع في آجال محددة تم الإتفاق عليها مسبقا وتتمثل في أقساط سداد الدين والفوائد المترتبة عنها.

3- مبررات لجوء الحكومات لإستخدام الدين العام

- فشل الإيرادات العامة من مختلف الوسائل من تغطية النفقات العامة المتزايدة؛
- تمويل برامج التنمية عن طريق الإستدانة من الخارج وذلك لضعف حجم المدخرات المحلية؛
- محاولة الوصول لمستويات المعيشة المرتفعة للدول المتطورة مع غياب السياسات السليمة ودون مراعاة للظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية السائدة فيها؛
- رفع مستوى الأمن عن طريق زيادة الإنفاق العسكري² وشراء الأسلحة المتطورة، وتدريب الجيوش وزيادة عددها؛
- تحقيق العدالة بين الأجيال المتعاقبة من خلال إشراك الأجيال القادمة في تكاليف الإنفاق العام السابقة والتي سيستفيدون من نفعها.

¹ Gérard Béaur et d'autres, **LA DETTE PUBLIQUE DANS L'HISTOIRE**, Institut de la gestion publique et du développement économique, France, 2001, p 3

² رياض صالح أبو العطاء، ديون العالم الثالث على ضوء احكام القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص 69

الفرع الثاني: أنواع الدين العام

يقسم الدين العام إلى دين عام داخلي ودين عام خارجي، وقد تعددت المعايير والعوامل التي يمكننا من خلال إلى التمييز بين هذين النوعين، فهناك معايير إرتبطت بتقويم العملة بحيث أي أن الدين المقوم بالعملة المحلية سيصنف كدين محلي والدين المقوم بعملات أخرى سيصنف كدين خارجي، وهو أيضا تصنيف شائع يستخدمه القائم على إدارة الدين لتقييم مخاطر العملات الأجنبية في محفظة الديون، وهناك معيار الإقامة فالديون التي يحتفظ بها المقيمون تصنف على أنها ديون محلية و الديون التي يحتفظ بها غير المقيمين هي خارجية، ويعد هذا التصنيف أكثر فائدة وأهمية للبلدان التي تتمتع بتدفقات حرة في رؤوس الأموال إذ أنها تفترض بأن المستثمرين من غير المقيمين يتعاملون بطريقة تختلف عن المستثمرين المقيمين، ونتيجة لذلك فإن السندات المالية المقومة بالعملات المحلية والتي يحتفظ بها غير المقيمين ستعتبر دينا خارجيا ، بينما تعتبر الأوراق المالية المقومة بالعملات الأجنبية التي يحتفظ بها المقيمون دينا محليا، وهناك معيار حسب نوع الدائنين، حيث تصنف الديون على أنها ديون من الدائنين الرسميين وديون من الدائنين بالقطاع الخاص،¹ وعموما يقسم الدين العام إلى :

1- الدين العام المحلي

وهو المبالغ التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين في إقليمها بغض النظر عن جنسياتهم سواء كانوا مواطنين أو أجانب، ويعرف الدين العام المحلي في علم المالية العامة بالقروض العامة المحلية،² وينشأ الدين العام المحلي غالبا من القروض العامة الداخلية، والقرض الداخلي هو القرض الذي تحصل عليه الدولة عن طريق السوق الداخلية سواء كان المكتتب أفرادا أو هيئات داخلية،³ ويتم الإقتراض المحلي وفقا للتشريع المعمول به وبالعملة المحلية، وتلجأ الدولة إلى القرض الداخلي عند وجود ضائقة مالية في إقتصادها، وعند توفر فائض من المدخرات الوطنية ومن أجل توجيهها نحو الإستثمار والإدخار، وتصدر الدولة مثل هذه القروض لإغراء المقرضين بالمزايا والفوائد المالية وتشجيعهم على الإكتتاب فيه،⁴ ويتم ذلك من خلال طرح سندات وأذونات وأسهم طويلة وقصيرة الأجل في الأسواق المحلية من أجل الإكتتاب فيها، أو من خلال الإقتراض من الأجهزة المصرفية والبنوك المحلية، وتتمتع الدولة بحرية تامة بهذا النوع من القروض كونها تتحكم في وضع الشروط

¹ مبادرة تنمية الإبتوساي، الرقابة على إدارة الدين العام، دليل الأجهزة العليا للرقابة، الإصدار 0، مايو 2018، ص8

² أشرف محمد دوابه، أزمة الدين العام المصري (رؤية تحليلية)، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 26-07-2016، ص04، متوفر على موقع:

/https://eipss-eg.org

³ سهير محمد السيد حسن، الإقتصاد المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص322

⁴ أعاد حمود القيسي، مرجع سابق، ص75

فتضع الشروط التي تراها ملائمة،¹ ويستخدم الدين الداخلي العام غالباً في تغطية عجز الموازنة في حالة عدم كفاية الإيرادات من خلال تجميع المدخرات وإمتصاص الفوائض المالية التي بحوزة الأفراد، في حين أن أعباء خدمة هذا الدين تشكل نفقات إضافية في الموازنة العامة.

2- الدين العام الخارجي

الدين العام الخارجي هو الدين الذي تحصل عليه الدولة من دولة أجنبية أو من شخص طبيعي أو اعتباري مقيم في الخارج أو من هيئة حكومية أو صندوق حكومي أو دولي أو منظمة دولية في الخارج،² وينشأ الدين العام الخارجي من القروض العامة الخارجية، وقد تكون الدولة مجبرة أو مخيرة للإقتراض من الخارج، فتجبر الدولة على الإقتراض عندما تتلقى صدمات خارجية أو داخلية متعددة الأبعاد كالإنخفاض المفاجئ لعائداتها من الصادرات أو الإرتفاع الشديد لوارداتها، وتكون مخيرة في حالة عدم كفاية مدخراتها المحلية فتلجأ للدين الخارجي من أجل تسريع التنمية الإقتصادية.³

وتلجأ كل الدول سواء المتقدمة منها أو المتخلفة إلى الإستدانة أو الإقتراض من الخارج الأمر الذي يسبب مديونية خارجية لهاته الدول، إلا أن الإستفادة من هاته الديون تختلف بإختلاف تطور الدولة، فالدول الرأسمالية المتطورة إتحت للدين الخارجي من أجل بناء إقتصاديات قوية تستطيع من خلالها القفز بعمليات التنمية والنمو إلى مراحل متقدمة وسداد ديونها الخارجية بل تستطيع تقدم قروض ومساعدات للدول الأخرى، في حين أن الدول النامية لم تستغل جيداً فرصة الديون الخارجية ووقعت ضحية لمديونتها الخارجية نظراً للإسراف في الإقتراض الخارجي وسوء إدارته، الأمر الذي أدى إلى تكوين لجان ومجالس لإدارة الدين من طرف الدول الدائنة لتسيير مالية البلدان المدينة، لتتطور الأمور وتصل إلى إخضاعها للوصاية والإحتلال، وبعد إستقلال هذه الدول وجدت نفسها مجبرة مرة أخرى على اللجوء للإقتراض الخارجي نظراً للفجوة الكبيرة بين المدخرات المحلية الضعيفة والبرامج التنموية الطموحة، وقد ساهمت وفرة الفوائض المالية في الأسواق الدولية الناتجة عن قوة الدول الرأسمالية في توفير رؤوس أموال كبيرة وتوجيهها للأسواق الدولية من أجل تحقيق أرباح أكبر إلا أن إرتفاع أسعار الفائدة وتذبذب أسعار الصرف، وغياب السياسات السليمة لإدارة الدين الخارجي والفساد الإداري وهروب رؤوس الأموال وتوجيه أغلب هاته الأموال للإستهلاك وإعادة التعمير وجدت الدول المدينة نفسها عاجزة عن تسديد الديون وأقساطها، مما جعل بعض الدول كالمكسيك والبرازيل والأرجنتين تعلن عن عدم مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها إتجاه الدول الدائنة، ليجد النظام المالي الدولي نفسه في بداية مرحلة

¹ محمد خالد المهاني، خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص 313

² مبادرة تنمية الإنتوساي، مرجع سابق، ص 7

³ السعدي رجال، المديونية الخارجية للجزائر على أبواب الألفية الثالثة، مجلة الإقتصاد والمجتمع، العدد 1، الجزائر، 2002، ص 9-10

إفلاس حقيقي، الأمر الذي أدى إلى تدخل البلدان الرأسمالية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية والنقدية الدولية لتجنب نتائج هذه الاومة من خلال تقديم تسهيلات عديدة للبلدان المدينة كجدولة جزء هام من دينها الخارجي وتخفيض أو الإعفاء عن الفوائد المترتبة عن الدين، إلا أن ظغوطات الدول الدائنة وعزوفها عن تقديم قروض جديدة جعل الدول المدينة تقوم ببرامج تصحيح هيكلها الداخلية وهو ما ساعد بعض الدول على تسديد ديونها الخارجية، كل هاته الأمور تؤكد أن خطر الدين الخارجي أكبر من خطر الدين الداخلي كون الأول يمس الإقتصاد العالمي، أما الثاني فيخص الدولة المدينة وحدها، ومع ذلك فإنه بعد وصول الديون الخارجية إلى مستوى حرج تصبح أعباء خدماتها ممثلة لأحد الجوانب الهامة في بنود المدفوعات الجارية (الفوائد) والرأسمالية (الأقساط)، ومن تصبح عاملا هاما من عوامل اختلال ميزان المدفوعات حيث تؤدي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات أو إلى خفض الفائض منه، كما تحقق فائضا في جانب حساب رأس المال عن طريق دخول الأموال المقترضة بالعملة الصعبة.

2-1. دورة الدين الخارجي

إن هدف الجوء إلى الدين الخارجي هو تسريع عملية التنمية المحلية وتحقيق معدلات كبيرة في النمو الإقتصادي، وبالتالي فإن عدم الخروج عن هذا الهدف ورسم سياسات سليمة والإستغلال الأمثل للأموال المقترضة يجعل الدين الخارجي يتبع مسار محدد يمكن تلخيصه في هاته المراحل:¹

المرحلة الأولى: يتم فيها تمويل الإستثمارات من خلال إستيراد التجهيزات اللازمة، وهو الامر الذي يحدث عجزا في الميزان الجاري.

المرحلة الثانية: تظهر فيها نتائج وثمار الإستثمارات التي تسمح بزيادة الإنتاج وما يرافقه من إرتفاع في الصادرات، وبالتالي تقلص العجز في الميزان الجاري، وتصبح التحويلات المالية ضعيفة الإيجابية ثم تصبح معدومة عند تساوي سداد الفوائد مع القروض الجديدة الصافية للسداد.

المرحلة الثالثة: يزيد فيها تطور الإنتاج والإنتاجية الأمر الذي يصاحبه زيادة في الصادرات، وتحقيق الإكتفاء الذاتي من خلال إحلال الإنتاج الوطني محل الواردات، وبالتالي يحدث توازن في الميزان التجاري وتوقف الدولة عن جلب قروض خارجية جديدة ما يضمن حدوث فائض في الميزان الجاري وزيادة قدرة الدولة عن سداد ديونها السابقة مما يجعلها تتناقص بشكل كبير.

المرحلة الرابعة: تتقلص فيها الديون وتستطيع الدولة تقديم قروض لتحقيق فوائد جديدة تفوق الفوائد المدفوعة.

¹ السعدي رجال، نفس المرجع، ص11

وبالتالي فإن نجاح الإستدانة من الخارج يتوقف على عدة عوامل منها التسير الجيد لإدارة هاته الديون ورسم السياسات والأهداف من حيث وضع الاستراتيجيات ومن حيث التنظيم وتوفير الموارد للقيام بالمهام المنوطة بالإدارة والقرارات السليمة المرتكزة على البيانات الدقيقة والمعلومات الصحيحة وعلى معرفة البيئة الإقتصادية التي تتعامل معها، كذلك يجب أن لا تبلغ المديونية المستوى التي تكون فيه أعباء الفوائد تتطلب إستدانة جديدة، وأهم عامل لنجاح عملية الإستدانة هو توجيه هذه الديون إلى الإستثمارات التي تعود بعوائد أقلها تغطي خدمة أعباء الدين.

2-2. أسباب تفاقم الدين الخارجي

تعاني جميع الدول من مشكلة تراكم المديونية الخارجية، وتختلف أسباب الإستدانة من دولة إلى أخرى، وتختلف حدتها حسب درجة تطور الدولة، فالدول المتقدمة نجد أنها تستطيع مجابهة دينها الخارجي بإتباعها إستراتيجيات وسبل مدروسة وتستدين من أجل تمويل إستثماراتها تحقق من خلالها عوائد وأرباح طائلة، أما الدول النامية فهي من تعاني من تراكم الدين الخارجي لعدم وجود إستراتيجيات محددة لإدارة هذا الدين، وعموماً يمكن إرجاع تفاقم الدين الخارجي للعديد من الأسباب منها:

- العجز المستمر في الميزانية العامة والذي يتم تغطيته بالدينين الداخلي والخارجي، إلا إن التوسع في الدين العام الداخلي لتغطية العجز في الميزانية العامة عن طريق سياسة التمويل بالعجز يؤدي في النهاية إلى زيادة ومضاعفة هذا العجز، فتلتجأ الدولة إلى الإستدانة من الخارج لتغطية هذا العجز بالرغم من تبعاته وبالأخص من أعباء خدمة الدين والتعبية الإقتصادية للدول المقرضة؛¹
- الإعتماد على إستراتيجية الإحلال محل الواردات كإستراتيجية للتنمية عن طريق التوجه نحو الإستثمار والتي تتطلب رؤوس أموال ضخمة لإستيراد التكنولوجيات اللازمة لذلك؛
- تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج بسبب الفساد الإداري والمالي وغياب التحفيزات للحفاظ عليها، فهي اقتطاع لجزء من الأموال المفترض أنها خصصت للتنمية والاستثمار؛²
- سوء التخطيط وتغير الظروف والسياسات الاقتصادية أدت إلى فشل معظم المشاريع الإستثمارية، وسوء إدارة الدين الخارجي من خلال التورط في قروض تفوق الإحتياجات الخاصة وتوالي الإقتراض سنة بعد سنة³ وغيرها؛
- ضعف الموارد المحلية والعجز المتزايد في ميزان المدفوعات بسبب تزايد الواردات السلعية؛

¹ علي عبد الفتاح أبو شرار، الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات، ط6، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2019، ص214

² أحمد جمال الدين موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية، دار توزيع الكتاب الجامعي، 2001، ص33

³ علماء محمد عبد الجليل الغابش، آثار الديون الخارجية وإنعكاساتها على التنمية الإقتصادية في الدول النامية، مجلة الشريعة والقانون، العدد34، الجزء 2، 2019،

- إرتفاع أسعار الفائدة وإنخفاض أسعار المواد الخام التي تعتمد عليها الدول المقترضة في الإستراد؛
- سوء إستغلال القروض وتوجيهها نحو قطاعات دون قطاعات أخرى وإهمال القطاع الزراعي.

المطلب الثاني: إدارة الدين العام

إن التصاعد الحاد في الديون وخاصة في الدول النامية أصبح ظاهرة تصدر التحليلات الإقتصادية، حيث حذرت منها المؤسسات والمنظمات الدولية خاصة وأنها في تزايد، الأمر الذي يجعل الدول المدينة غير قادرة تماما على دفع ماعليها من ديون وبالتالي تضرر الدول والمؤسسات المقرضة وإنتشار هاته الأزمة لتتهز النظام المالي والنقدي الدولي، لذا وجب على الدول المدينة إيلاء أهمية بالغة لكفاءة إستراتيجيات إدارة الدين وتطوير قدرتها على الحد من المخاطر التي تتفاقم باستمرار.

الفرع الأول: ماهية إدارة الدين العام

1- تعريف إدارة الدين العام

تعرف إدارة الدين العام بشكل عام بأنها : عملية وضع إستراتيجية لإدارة ديون الحكومة وتنفيذها بغرض جمع المبلغ المطلوب للتمويل بأقل تكلفة ممكنة على المدى المتوسط أو الطويل بما يتماشى مع الدرجة الحذرة من المخاطر، كما ينبغي أن تحقق أهداف إدارة الدين العام الأخرى التي وضعتها الحكومة مثل : تطوير سوق تتمتع بالكفاءة والإبقاء عليها من أجل السندات الحكومية.¹

2- أهداف إدارة الدين العام

وفقا للتعريف السابق فإن أهداف إدارة الدين العام تتمثل في تلبية إحتياجات التمويل الحكومي والإبقاء على درجة مخاطر تتسم بالإتزان في محفظة الدين وتحقيق أي من الأهداف الأخرى التي وضعتها الحكومة مثل: تطوير السوق المحلي للأوراق المالية الحكومية ليتمتع بالكفاءة والعمق، من أجل استيعاب إصدارات أدوات التمويل التي تطرحها الدولة.²

بالتالي تتمثل الأداة الأساسية لتحقيق هذه الأهداف في إعداد إستراتيجية إدارة الدين وتنفيذها، وبالتالي الإقتراض بأقل تكلفة ممكنة على المدى المتوسط والطويل.

3- نطاق عملية إدارة الدين العام وإطاره التشريعي والمؤسسي

نصت إرشادات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن إدارة الدين العام لعام 2001 والمحدثة في 2014 على أن نطاق عملية إدارة الدين يشمل الإلتزامات المالية الرئيسية التي تمارس الحكومة المركزية الرقابة عليها والمثمتلة في الدين القابل للتداول وغير

¹ نوران يوسف، إستراتيجيات إدارة الدين العام وتنمية أسواق الدين في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2019، ص 322

² مبادرة تنمية الإنتوساي، مرجع سابق، ص6

القابل للتداول، وسواء تم تضمين أو إستبعاد دين القطاع العام الأوسع نطاقا من إختصاص الحكومة المركزية، كما تركز معظم الدول في سن التشريعات والقوانين المنظمة لعمليات إدارة الدين العام على قانون الموازنة العامة الذي يحدد مقدار الإقتراض وبشكل سنوي، ويحدد الإطار التشريعي والقانوني الذي يحكم عمليات إدارة الدين العام مسئولية الجهات المشتركة في عمليات إدارة الدين العام، وتشكل هذه الجهات المشتركة لجنة تنسيقية عليا مهمتها التشاور والتوافق حول تنمية سوق الأوراق المالية الحكومية، وتضم هذه اللجنة ممثلين من وزارة المالية والمصرف المركزي وهيئة سوق المال والبورصة، وتهدف إلى دعم كل من السوق الأولي والثانوي للأوراق المالية الحكومية وتعزيز السيولة بها بحضور الأطراف المعنية.¹

الفرع الثاني : أهمية إدارة الدين العام

إن أهمية إدارة الدين العام تكمن في محاربتها لمختلف المشاكل والأزمات التي تسببها الديون سواء الخارجية منها أو الداخلية، من خلال سعي إدارة الدين العام في إيجاد حلول لمختلف هذه المشاكل ومحاوله التماشي معها لمنع وقوع الحكومات في أزمات حادة أو إخراجها في حالة وقعت فيها، وبالتالي فإننا سنحاول إظهار أهمية إدارة الدين العام من خلال سرد مختلف هذه المشاكل ودور إدارة الدين العام في القضاء عليها أو التخفيف منها.

- إن هيكل الإستحقاق وأسعار الفائدة وتركيبه العملات في محفظة الدين الحكومي تساهم وبشدة في رفع حدة أزمة الديون، لذا تساهم الممارسات السليمة لإدارة الدين العام والأسواق المحلية لرؤوس الأموال ذات الكفاءة وغازرة السيولة بنسبة كبيرة في القضاء أو التقليل من هذه الحدة، ومع ذلك فإنه و حتى في وجود سياسات إقتصادية سليمة قد تؤدي الممارسات الخطرة لإدارة الدين العام إلى إحداث صدمات إقتصادية ومالية في الإقتصاد، الأمر الذي يحتم على الحكومات إتخاذ تدابير ومعايير وترتيبات تنظيمية للظروف والأزمات الطارئة تتفق مع المبادئ الشفافة والسليمة لإدارة المالية العامة، بل ويجب أن تسعى الحكومات إلى التأكد من أن مستوى الدين العام ومعدل نموه يسيران في طريق مستدام، ومن أن إقتصادها قادر على خدمة أعباء هذا الدين في ظل حل الظروف المختلفة، مع القدرة في الوقت نفسه على تحقيق الأهداف المتصلة بالتكلفة والمخاطر²، وكذلك يجب على مسؤولي إدارة الدين العام الإشتراك مع السلطات المالية والنقدية، والتي من مسؤولياتها الإلتزام بالحد الأقصى للدين وإجراء تحليل إستدامة القدرة على تحمل أعباء الدين، في ضمان مديونية القطاع العام عند مستوى يمكن تحمله على نحو مستدام والتي من مؤشراتها (مسألة إستدامة القدرة على تحمل أعباء الدين) نسبة أعباء خدمة ديون القطاع العام ونسب الدين العام إلى إجمالي

¹ نوران يوسف، مرجع سابق، ص 323

² إيهاب محمد يونس، الإدارة الفعالة للدين العام حالة مصر، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 21، العدد 01، يناير 2020، ص 61

الناتج المحلي، والصادرات، والعائدات الضريبية،¹ والتأكد من أن هذه السلطات تدرك أثر إحتياجات الحكومة التمويلية ومستويات مديونيتها على تكاليف الإقتراض، ومن المؤشرات التي تتناول مسألة إستدامة القدرة على تحمل أعباء الدين :نسبة أعباء خدمة ديون القطاع العام ونسب الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي، والصادرات، والعائدات الضريبية.

- إن الديون ذات الهيكلية الضعيفة من حيث آجال الاستحقاق أو العملة أو هيكلية أسعار الفائدة وكذلك الالتزامات الكبيرة الطارئة والتي سببها التركيز المفرط من قبل الحكومات على إمكانية التوفير في التكاليف من خلال الديون القصيرة الأجل أو الديون بأسعار فائدة متغيرة وإصدار أحجام كبيرة منها تؤدي إلى حدوث أزمات إقتصادية حادة والتي منها تعرض موازنة الحكومة على نحو خطير لأوضاع متغيرة في النمو والأسواق المالية، بما في ذلك التغيرات في الجدارة الإئتمانية للبلد المعني، وذلك عندما يستلزم الأمر إعادة تمويل الديون، وينطوي الإفراط في الاعتماد على الديون المقومة بالعملة الأجنبية على مخاطر معينة، فقد يتسبب في ضغوط على سعر الصرف و / أو ضغوط نقدية إذا أحجم المستثمرون عن إعادة جدولة ديون الحكومة، وتستطيع الإدارة الحكيمة للدين العام الحكومي مع السياسات السليمة لإدارة الالتزامات الطارئة تخفيض درجة تأثر البلدان بعدوى الأزمات والمخاطر المالية، وفضلا عن ذلك، فإن محفظة الديون التي تتسم بالقوة في مواجهة الصدمات تضع الحكومة في وضع أفضل لإدارة الأزمات المالية.²

- تتضمن محفظة الدين الحكومي هياكل مالية معقدة الأمر الذي يجعلها معرضة أكثر للعديد من المخاطر وخاصة على موازنة الدولة وإستقرارها المالي، وبالتالي فإنه يجب التمسك بالممارسات السليمة في إدارة هذه المخاطر، لذلك تعد إدارة الدين العام لتسيير هذه المخاطر أمرا ضروريا، من خلال هيكلية الديون السليمة والتي تمكن الحكومات من الحد من إحتتمالات تعرضها لمخاطر أسعار الفائدة والعملة وإعادة تمويل الدين وغيرها من المخاطر، الأمر الذي أدى إلى الإهتمام بهذه الهياكل ودعمها من خلال وضع أهداف ونطاق لمؤشرات المخاطر الرئيسية، أو القيام إن أمكن بوضع قواعد معيارية لمحفظة الدين من حيث التكوين المستحب للعمليات، ومدة الدين، وهيكل إستحقاقه لتوجيه أنشطة الإقتراض وغيرها من معاملات الإستدانة في المستقبل، وإذا ما أعلنت مثل هذه القواعد المعيارية، فإنها تساعد على زيادة إمكانية التنبؤ بعمليات إدارة الدين وتعزيز شفافيتها، ومن ثم على خفض عوامل عدم اليقين التي تواجه المستثمرين.

- وأخيرا فإن أهمية إدارة الدين تكمن في محاولات التحكم في تزايد الدين وأعبائه والقضاء أو التقليل من آثاره السلبية، خاصة تقليل تكلفة الدين والتي يركز عليها حل مسؤولي إدارة الدين، وبالتالي تستخدم إدارة الدين كوسيلة حماية للإقتصاد، إلا أن

¹ Tomás J. Baliño and V. Sundararajan, **Public Debt Management in Developing Countries: Key Policy, Institutional, and Operational issues, Workshop on Debt, Finance and Emerging Issues in Financial Integration** Financing for Development Office (FFD), DESA 8 and 9 April 2008, P09

² إيهاب محمد يونس، مرجع سابق، ص62

الأدبيات المتعلقة بإدارة الديون تم تطويرها في الغالب لدعم السياسات المالية أو النقدية، فقد حدد Barro سنة 1995 دور إدارة الديون في التسوية الضريبية ، وحدد Calvo و Guidotti سنة 1990 دور إدارة الدين كأداة إلتزام لضمان سياسة نقدية متسقة زمنياً.¹

ورغم الأهمية الكبيرة لإدارة الدين العام إلا أنها محفظتها معرضة للعديد من المخاطر والمتمثلة في مخاطر أسعار الفائدة والصراف وخطر إعادة تمويل الدين وخطر السيولة ومخاطر العمليات، وتحدد احتمالات تعرض محفظة الدين العام للخطر بمكونات هذه المحفظة، ومن ذلك نسبة الديون القصيرة الأجل إلى الديون الطويلة الأجل في المحفظة، وسعر الفائدة المتغير بالنسبة إلى سعر الفائدة الثابت، والديون بالعملة الأجنبية.²

وتجد الإشارة إلى أن سياسة إدارة الدين لم تكن تعتبر سياسة إقتصاد كلي منفصلة، ولكنها كانت خاضعة للسياسات المالية والنقدية، وهذا لأسباب وجيهة: أن إدارة تقلبات تكلفة خدمة الدين من خلال الإدارة السليمة للديون لها آثار واضحة على تأمين الحيز المالي قصير الأجل فضلا عن إدارة المخاطر المالية طويلة الأجل، كما تعد إدارة الديون أيضا مصدر قلق لسلوك السياسة النقدية عندما ينظر إليها على أنها إدارة تكوين الأصول المتاحة للجمهور، وأيضا أسند دور إدارة الدين في دعم السياسة المالية ، وخصصت أدبيات تناسق الوقت دورها في دعم السياسة النقدية.³

ومع ذلك ، هناك إجماع متزايد بين الممارسين على أن إدارة الدين يجب أن تعامل كسياسة إقتصاد كلي منفصلة مع أهداف سياساتها الخاصة وتخصيص أداة سياسة منفصلة، ففي أوروبا إتخذت العديد من البلدان التي كانت مثقلة بالديون في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، مثل بلجيكا وفرنسا وأيرلندا والبرتغال، قرارا بتطبيق اللامركزية في إدارة الديون بدرجات متفاوتة، من أجل تقليل تقلب تكلفة خدمة الديون التي يمكن أن تعرض للخطر الأهداف التي حددها ميثاق النمو والاستقرار في المملكة المتحدة، وتم نقل مسؤوليات إدارة الديون من بنك إنجلترا من أجل القضاء على تصور تضارب المصالح في إدارة الديون والعمليات النقدية.

ومن الأسباب الرئيسية لتطبيق اللامركزية في إدارة الديون أنه على المدى القصير على الأقل ، فإن السعي لتحقيق أهداف السياسة الثلاثة ينطوي على مقايضات ، وتعيين أهداف سياسات منفصلة من شأنه أن يعزز مصداقية وفعالية تنفيذ السياسة. على سبيل المثال ، عندما تكون السلطات المالية مسؤولة عن إدارة كل من السياسة المالية وسياسة إدارة الدين ، قد

¹ Eriko Togo, **Coordinating Public Debt Management with Fiscal and Monetary Policies:An Analytical Framework**, Policy Research Working Paper 4369, The World Bank, Banking and Debt Management Department Debt Management Advisory Services, September 2007, P 03

² إيهاب محمد يونس، مرجع سابق، ص 64-65

³ Eriko Togo, op cit, P 04

ترغب السلطة المالية في إبقاء تكلفة خدمة الدين منخفضة من أجل خلق حيز مالي على المدى القصير. ومع ذلك ، قد يزيد هذا من تقلب خدمة الديون في المستقبل وقد يجبر الحكومات اللاحقة على خفض النفقات أو زيادة الضرائب. بينما ينبغي أن تهتم السلطات المالية بالعواقب طويلة المدى ، فإن الحقيقة هي أنها غالبا ما تتعرض لضغوط سياسية ناشئة عن الدورات الانتخابية التي تدفعها إلى اتخاذ خيارات سياسية قصيرة النظر، وبالمثل، فإن الهدف الأساسي للسلطة النقدية هو السيطرة على التضخم ، ولكن إذا كانت مسؤولة أيضا عن إدارة الدين، فقد تميل إلى إبقاء أسعار الفائدة منخفضة. سيساعد هذا على إبقاء تكاليف خدمة الدين منخفضة ، لكنه يخاطر باحتمال ارتفاع التضخم في المستقبل. وبدلا من ذلك ، قد تميل السلطة النقدية إلى إصدار ديون مؤشر للتضخم لتعزيز مصداقية سياستها ، ولكنها تزيد من مخاطر زيادة تقلب خدمة الدين. يمكن أن يساعد فصل إدارة الديون عن إدارة السياسات المالية والنقدية في تجنب مثل هذه النزاعات ، الحقيقية أو المتصورة ، ويمكن أن يحسن مصداقية السياسة.¹

الفرع الثالث: إستراتيجية إدارة الدين العام

تمثل إستراتيجية إدارة الدين الخطة التي تعتمدها الحكومة تنفيذها على المدى المتوسط من أجل تحقيق الإدارة الرشيدة لمحفظة الديون الحكومية، والتي تجسد تفضيلات الحكومة فيما يتعلق بالموازنة بين عناصر التكلفة ومستوى المخاطر المقابلة، إذ تفعل أهداف إدارة الدين التي وضعتها الدولة.²

على الرغم من أن الإستراتيجية غالبا ما تكون محددة على المدى المتوسط (5 - 3 سنوات)، حيث إنه في حالة قصر المدى الزمني، على سبيل المثال :دورة الموازنة، فهناك خطر أن تسيطر المنفعة قصيرة المدى، مما يوجه التركيز نحو التكاليف قصيرة المدى وبعيدا عن المخاطر التي قد تتحقق فيما بعد، إلا أنها يجب أن تخضع لمراجعة دورية لتقييم ما إذا كانت الافتراضات ما زالت سارية في ظل الظروف المتغيرة، ومن النموذجي إجراء هذه المراجعة سنويا، ويفضل أن تكون جزء من عملية الموازنة، وإذا تم النظر إلى الإستراتيجية الحالية على أنها مناسبة فيجب أن يتم توضيح الأساس المنطقي لإستمرارها بشكل صريح.

يعتمد نطاق إستراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل على المعلومات المتاحة وعلى الترتيبات المؤسسية القائمة في كل دولة وبنبغي أن يشمل النطاق كحد أدنى إجمالي ديون الحكومة المركزية المباشرة (الداخلية والخارجية)، ويعتمد التحديد الدقيق للنطاق على مدى سيطرة مدير الدين على تعرض محافظ معينة للمخاطر ويمكن توسيع نطاق تغطية إستراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل تدريجيا كلما توفرت المعلومات وكلما سمحت الترتيبات المؤسسية بتنفيذ إستراتيجية أوسع وأشمل.³

¹ Eriko Togo, op cit, PP 05-06

² البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وضع إستراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل ، مذكرة توجيهية لسلطات الدولة، 2009، ص3

³ تقرير الأمم المتحدة عن مراقبة عمليات الدين، مرجع سابق

1- محتوى وثيقة الإستراتيجية

يختلف محتوى الإستراتيجية من دولة إلى أخرى حسب مرحلة التطوير أو برامج إصلاح إدارة الدين، ومصادر التمويل والمعاملات المستخدمة لإدارة ديون الحكومة المركزية، أيضا حسب إستهداف معايير محددة، مثل معدل الدين العام للنتاج المحلي الإجمالي أو متوسط معين لعمر الدين أو حجم الديون الأجنبية إلى المحلية أو حجم الديون ذات معدل الفائدة المتغير، ويفضل أن تتضمن وثيقة إستراتيجية إدارة الدين ما يلي:¹

- وصف مخاطر السوق التي تتم إدارتها (العملة، وسعر الفائدة، وإعادة التمويل أو مخاطر تجديد القروض) والسياق التاريخي لمحفظة الديون؛

- وصف البيئة المستقبلية لإدارة الدين، بما في ذلك التوقعات المالية وتوقعات الديون والإفترضات حول الفائدة وأسعار الصرف، والقيود على إختيار المحفظة، بما يشمل القيود المتعلقة بتطوير السوق وتنفيذ السياسة النقدية؛

- وصف التحليل الذي تم إجراؤه لدعم الإستراتيجية الموصى بها لإدارة الدين، مع توضيح الإفترضات المستخدمة وقيود التحليل؛

- الإستراتيجية الموصى بها ومبررها.

- عدد من المعايير أو المقاييس لتوجيه القرارات المتعلقة بالاقتراض وغيرها من عمليات إدارة الدين كنسبة الدين بالعملة الأجنبية إلى الدين الداخلي ونوع العملات المكونة للدين بالعملات الأجنبية ومتوسط الحد الأدنى لاستحقاق الدين و الحد الأقصى لنسبة الدين الذي يمكن أن يكون مستحق الدفع خلال موازنة السنة الواحدة أو موازنة السنتين والحد الأقصى لنسبة الدين قصير الأجل، سنة وأقل، إلى الدين طويل الأجل، كنسبة من إجمالي الدين العام والحد الأقصى لنسبة الدين ذو المعدل المتغير إلى نسبة الدين ذو المعدل الثابت وحدود معينة لسعر الفائدة

2- مهام إستراتيجية الدين العام

- رصد وتقييم بعناية المخاطر المتضمنة في هيكل الدين الحكومي، وتخفيفها إلى أقصى درجة من خلال تعديل هيكل الدين مع أخذ تكلفة هذا التعديل في الإعتبار؛²

- تغطية جميع الديون الحالية للحكومة المركزية والإقتراض المتوقع، بما في ذلك الإقتراض من البنك المركزي، وفي نطاق لا يقل عن ثلاث سنوات، وبالتالي يجذب تحديثها سنويا، وتحديد كيفية إختلاف التكلفة والمخاطر مع التغيرات في تركيبة محفظة الديون؛

¹ نوران يوسف، مرجع سابق، ص 336

² المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام، وثيقة معدة من طرف خبراء في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتاريخ 21-03-2001، ص 23

- تحديد مخاطر السوق وإدارتها من من خلال الخصائص المالية للإيرادات والتدفقات النقدية الأخرى المتاحة للحكومة، وإختيار حافظة التزامات تتوافق مع تلك الخصائص قدر الإمكان

نظرا لعدم وجود أي أدوات كمية لتحليل الإستراتيجيات البديلة، فينبغي على مكتب إدارة الدين الإضطلاع على خصائص الدين ومكوناته والتي من شأنها أن تخفف من وطأة المصادر الأساسية للتقلب في الموازنة العامة والنظر في التكاليف المحتملة لإنجاز تكوين الدين، ولا يمكن وضع إستراتيجيات إدارة الدين بمعزل عن غيرها، حيث تحدد التوقعات على المتغيرات الرئيسة الكلية والنقدية والمالية، البيئة التي يعمل فيها مديري الدين وهو أمر ضروري لوضع إستراتيجية إدارة الدين. وعلى ضوء ما تقدم فمن المعلوم أن مسؤولي إدارة الدين ينسقون تنسيقا وثيقا مع وحدة الإقتصاد الكلي عند إعداد الإستراتيجية، كما تتضمن الممارسات السليمة إتاحة إستراتيجية إدارة الدين للجمهور بمجرد اعتمادها، فالشفافية تعد أمرا ضروريا لمساعدة الأسواق على الفهم الواضح لأهداف أنشطة إدارة الدين وهو ما يجعل الإقتراض أكثر فاعلية من حيث التكلفة عن طريق تخفيض علاوة المخاطرة، إضافة إلى ذلك فإن نشر الإستراتيجية يساعد مدير الدين على تقوية العلاقة مع الدائنين والمستثمرين وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة الرئيسية، مثل وكالات تقدير الجدارة الائتمانية، وتيسير حوار مفتوح حول العوامل الرئيسة التي تؤثر في إختيار الإستراتيجية وتنفيذها، وقد يساعد ذلك على تأمين الدعم للإستراتيجية المختارة وتقليل الشك لدى المستثمرين. كما يمكن للسلطات عند تبني إستراتيجية إدارة الدين اتخاذ خيارات حكيمة حول كيفية تلبية متطلبات التمويل الحكومي، بينما تأخذ في الإعتبار المخاطر المحتملة، ويضمن هذا النهج المنتظم إدارة دين فعالة تساعد على تقليل مخاطر التشغيل، وإذا إختارت الحكومة إستراتيجية ثم تبين أنها الأخطر أو ذات تكلفة عالية، فسوف يترك ذلك أثرا أكبر على نتائج الموازنة من إدارة دين ذات تسعير مكلف أو توقيت غير مناسب، إضافة إلى ذلك، وشريطة أن يتماشى ذلك مع أهداف إدارة الدين، يمكن أن تدعم الإستراتيجية الجهود لتطوير سوق الديون المحلية بتسهيل وجود إستراتيجية شفافة يمكن التنبؤ بها عند الإقتراض الداخلي.¹

¹ نوران يوسف، مرجع سابق، ص ص 339 - 341

خلاصة الفصل

نخلص مما سبق أن التوازن المالي لا يقتصر فقط على توازن الإيرادات والنفقات العامة في الموازنة، بل لديه مؤشرات أخرى من أهمها ميزان المدفوعات والدين العام، وهدف كل دولة هو المحافظة على إستقرارها المالي، ولا يتم ذلك إلا من خلال تحقيق التوازن في المؤشرات السابقة الذكر.

إن التوازن المالي الحقيقي لا يعني التوازن المحاسبي في كل من الموازنة العامة وميزان المدفوعات، فقد أكد الفكر المالي الحديث أن التوازن المالي لا يكون مجدياً في ظل عدم التوازن الإقتصادي، وبالتالي فإن التوازن المالي هو الطريق المؤدي لتحقيق التوازن الإقتصادي وأصبح بينهما علاقة تكاملية غير أنه يمكن إستثناء وجود تعارض بينهما حيث يمكن أن يكون العجز المالي المؤقت وسيلة لتحقيق التوازن الاقتصادي، ففي الموازنة العامة أصبح إتباع سياسة التوازن المالي (البحث) للموازنة العامة حسب مفهوم الفكر المالي التقليدي، تضر أحيانا بالاقتصاد الوطني على المدى البعيد، ولذا سمح الفكر المالي الحديث بالخروج على مبدأ توازن الموازنة السنوي، إذا كان الهدف هو معالجة مشكلات الاقتصاد الوطني وحل الازمات الطارئة عليه حتى ولو لزم الأمر إحداث عجز مقصود في الموازنة، وأصبح الاهتمام بالتوازن الكلي العام والذي يعتبر التوازن المالي أحد ركائزه الأساسية، كذلك الأمر بالنسبة لميزان المدفوعات فالتوازن الإقتصادي لا يحتاج توازن أصول وخصوم كل البنود وإنما يتعلق بأصول وخصوم بنود معينة وهي المعاملات التلقائية أو المستقلة وتعرف كذلك بالعمليات فوق الخط، وهي مجموع العمليات التي تتم لذاتها بغض النظر عن الوضع الاجمالي للميزان أو عن النتائج التي يترتب عنها نظراً لما تحققه من ربح وهي المعاملات الجارية و الرأسمالية طويلة الأجل التي تتم بغرض الإستثمار طويل الأجل من أجل تحقيق الربح، بالإضافة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل التي يقوم بها الخواص ويكون الغرض منها المضاربة، كلها تمثل العمليات التي تحدد التوازن بالمعنى الإقتصادي لميزان المدفوعات، وبالنسبة للدين العام فإنه يؤثر في كل من الموازنة العامة وميزان المدفوعات بشكل كبير فقد يتسبب في إحداث عجز مضر بالإقتصاد في كلاهما، وبالتالي نجد الدول تصب كل إهتمامها على الدين العام حيث أنشأت مكاتب خاصة متخصصة في تنفيذ إستراتيجية إدارة الدين عن طريق الإقتراض والمشتقات وغيرها من المعاملات ذات الصلة بالدين، وتقوم بالتحليل وتقديم المشورة لصناع القرار بشأن إستراتيجية الدين العام المحتملة ومخاطر التكلفة والقروض المشتقة المرتبطة بالمنهجيات البديلة، وكلما كانت إستراتيجية هذه المكاتب ذات فعالية كلما إستفادت الدول من مزايا الدين العام وحققت أهدافها المرتبطة بالتوازن الإقتصادي.

الفصل الثالث

تطبيق نماذج التوازن العام

على الاقتصاد الجزائري

تمهيد

تكلمنا في الفصلين النظريين السابقين عن سياسة ترشيد الإنفاق العام ومؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في الموازنة العامة وميزان المدفوعات والدين العام، لذا سنحاول في هذا الفصل الربط بين هذه المتغيرات من خلال معرفة تأثير ترشيد الإنفاق على التوازن المالي في الجزائر مستخدمين في ذلك أسلوب نماذج التوازن العام القابلة للحساب والتي تعد من أهم الأساليب والوسائل التحليلية من بين النماذج الإقتصادية الكلية كونها تهتم بكيان الإقتصاد ككل وعرضه في صورة شاملة وإظهار مختلف الإستجابات بين الوحدات الإقتصادية الناتجة عن حدوث الصدمات في المتغيرات الإقتصادية الكلية، وتجمع نماذج التوازن العام القابلة للحساب بين نماذج المدخلات والمخرجات ومصفوفة الحسابات الإجتماعية ومزايا الإقتصاد القياسي لذا سنقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، مبحث أول يشمل نماذج التوازن العام القابلة للحساب ومبحث ثاني نتكلم فيه عن مصفوفة الحسابات الإجتماعية ومبحث ثالث نتناول فيه دراسة تطبيقية تبين أثر ترشيد الإنفاق على التوازن المالي بإستخدام نماذج التوازن العام القابلة للحساب.

المبحث الأول: نماذج توازن العام القابلة للحساب CGEM

تعتبر نماذج التوازن العام القابلة للحساب من النماذج الإقتصادية الكلية بل ومن أهمها كونها تستخدم في تقييم وتحليل الآثار المترتبة عن توسيع أو تحديد وعاء السياسات الإقتصادية أو الناتجة عن التغيرات والصدمات المرتبطة بالمتغيرات والظواهر الإقتصادية، وتجمع نماذج التوازن العام القابلة للحساب بين نماذج المدخلات والمخرجات ومصنوفة الحسابات الإجتماعية ومزايا الإقتصاد القياسي.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول نماذج التوازن العام القابلة للحساب

الفرع الأول: ماهية نماذج التوازن العام القابلة للحساب

1- النشأة التاريخية لنماذج التوازن العام القابلة للحساب

بداية فكرة التوازن العام تعود إلى مبادئ عمل المدرسة الكلاسيكية وعلى رأسها آدم سميث والذي نشر في كتابه ثروة الأمم سنة 1776 أن نظام الأسواق التنافسية يتيح التخصيص الفعال للموارد، وقد طورت المدرسة النيو كلاسيكية نظرية التوازن العام التنافسي من خلال العمل الذي قام به Leon Walras والمنشور تحت عنوان عناصر الإقتصاد الخالص سنة 1877 والذي يحوي تصورا لنموذج العام التنافسي، وأعتبر والراس الإقتصاد القومي نظاما متكاملا يقوم على أساس التفاعلات المتبادلة التي تحدث بين عدد من الوحدات الإقتصادية المستقلة، ومن أهم مبادئه وفرضياته المنافسة التامة وأن الأسعار هي التي تتغير بصفة تجعل التوازن آتيا في كل الأسواق فيكون العرض فيها مساويا للطلب وأن كل وحدة من الوحدات الإقتصادية تسلك سلوكا أمثل، وبالتالي فإن ليون والراس إعتد في أفكاره على النظرية الإقتصادية الكلية والتي تنص على أنه يوجد توازن كلي واحد ينشأ من التوازنات المترامنة لكل الأسواق مع الأخذ بعين الإعتبار كل التفاعلات والإرتباطات بين هذه الأسواق،¹ وتستمد هذه الطريقة من النظرية الجزئية الوسائل الأساسية المستعملة كمفاهيم وفرضيات، وفي المقابل تعتمد على النظرية الإقتصادية الكلية من حيث الأهداف والنتائج المحصل عليها،² ثم تلا ذلك العديد من الكتابات النظرية المتقدمة التي تهدف الى علاج المشكلات الخاصة بوجود وتفرد وأمثلة حل نموذج التوازن العام، وقد ظل نظام التوازن العام الوالسي نظريا إلى غاية 1954، حيث تم وضع إستنتاجات وفرضيات وقواعد لهذه النظرية من قبل Arrow.K.J و Debreu.G ساعدت في صياغة هذا النموذج من شكله النظري إلى نموذج ذو معادلات رياضية، ومع تطور الإقتصاد الرياضي خلال الأربعينيات والخمسينات أمكن

¹ محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية نظريات ونماذج التوازن والاتوازن، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2003، ص 22.

² Alain Samuelson, *Les grands courants de la pensée économique*, 5^e édition, Presses universitaires de Grenoble, France, 1999, p244

إثبات وجود حل عددي لنموذج التوازن العام الوالسي خاصة مع تطور أجهزة الكمبيوتر وتصميم الخوارزميات والتي تمكن من إيجاد الحل العددي لجميع متغيرات النموذج مستخدمين في ذلك مصفوفة الحسابات الإجتماعية كونها الإطار المحاسبي الأمثل الذي يجمع بين أغلب معطيات متغيرات النموذج.

لقد تلقت نماذج التوازن العام القابلة للحساب عدة صعوبات عند إنتقالها من شكلها النظري إلى شكلها القابل للحساب، خاصة مع صعوبة تحقق المبادئ الأساسية للنموذج النظري وبالأخص آنية العمليات الإقتصادية، وتحقق توازن واحد ناتج عن تزامن توازن مختلف الأسواق والتي تجعل من وجود حالة التوازن في حد ذاتها إشكالية يجب حلها، ويتم ذلك بوضع شروط مرتبطة بتفضيلات الوحدات الإقتصادية، والإمكانات التقنية للإنتاج،¹ فقد كانت في بادئ الأمر تستخدم لتحليل السياسات الإقتصادية عن طريق إستخدام نموذج خطي بسيط الأمر الذي يجد أو يمنع من إحداث تغيرات كبيرة في السياسات الإقتصادية، وفي سنة 1967 تم إقتراح خوارزمية من طرف الإقتصادي والرياضي Scarf Herbert تمكن من حل النموذج كما هو دون تحويله لنموذج خطي من خلال طريقة حساب عددية لتوازن النموذج معتمدا في ذلك على التحليل الرياضي وبحوث العمليات والإعلام الآلي، وأول من طبق هذا الحل في البلدان المتقدمة هما الإقتصاديان John Whalley و John Shoven سنة 1973 من خلال دراستهما حول نماذج التوازن العام التطبيقي للضرائب والتجارة الدولية،² أما في الدول النامية فقد طبق من خلال العمل المقدم من طرف Irma Adelman و Sherman Robinson سنة 1978 في محاولة لهما لدراسة سياسة توزيع الدخل في البلدان النامية كوريا كنموذج لهذه الدراسة،³ وتميزت هذه النماذج بسرد مختلف التفاصيل للقطاعات الإقتصادية ومرونة إستجابتها لمختلف تغيرات السياسات الإقتصادية، إلا أن أهم عيوبها أنها نماذج إستاتيكية غير ديناميكية لايمكن التنبؤ من خلالها، ولهذا تم تطوير فيما بعد هذا النوع من النماذج لتصبح نماذج ديناميكية ذات بعد زمني، وذلك من أجل تحديد السياسة الإقتصادية الأمثل للأجل الطويل التي تجعل التوازن يعود للإقتصاد وكمية الوقت المستغرقة للوصول للهدف، وكذا إرتباط تفضيلات الوحدات الإقتصادية في مختلف الفترات السابقة والمستقبلية، وبالتالي فإن إستعمال كل المعلومات المتوفرة من أجل التوقعات الرشيدة يؤثر كثيرا في نوعية النتائج التي يقدمها النموذج.

¹Anne Epaulard, Les modèles appliqués de la macroéconomie, Les Topos Dunod, Paris, 1997, p80

² لمزيد من التفاصيل حول هذه الدراسة أنظر إلى المقال:

John B. Shoven and John Whalley, **Applied general equilibrium models of taxation and international trade: An Introduction and Survey**, Journal of Economic Literature, Vol 22, N03, September 1984, PP 1007-1051

³ لمزيد من التفاصيل حول هذه الدراسة أنظر إلى الكتاب:

Irma Adelman and Sherman Robinson, **Income distribution policy in developing countries: A case study of Korea**, Published For The World Bank, Oxford University Press, 1978

وبالتالي فإن نماذج التوازن العام مرت بثلاث مراحل خلال عدة سنوات، ففي البداية كانت عبارة عن نظريات وأفكار لا يمكن تطبيقها على أرض الواقع تمثلت في نماذج التوازن العام التنافسي، ثم بعد ذلك تم إقتراح فرضيات وأسس جعلت النموذج السابق في شكل معادلات رياضية معقدة ومتشابكة وتم حلها بفضل تطور التكنولوجيات والخوارزميات ليصبح النموذج السابق نموذج قابل للحساب، إلا أن إستاتيكية هذا الأخير جعلته يؤثر في سنة واحدة فقط ولا يمكنه أن يؤثر على السنوات المستقبلية وهذا لا يمكن في علم الإقتصاد كون أن الوحدات الإقتصادية مرتبطة في جميع الفترات، لذا تم تطوير نموذج العام القابل للحساب إلى نموذج عام قابل للحساب ديناميكي مما وسع من مجالات إستعمالها و تطبيقاتها في شتى الميادين و أصبحت هذه النماذج تختلف إختلافا كبيرا عن أساسها النظري في نموذج التوازن العام الوالسي بسبب مخالفة فرضياته كرفضها لمرونة الأسعار وإدخالها فرضية الإحلال غير التام بين عناصر الإنتاج ومعالجة العلاقات بين المتغيرات الإسمية والحقيقية، وفي الآونة الأخيرة تم التخلي على فرضية تغير الأسعار في الأسواق لتحقيق التوازن بين العرض والطلب كما أوضحه الكينزيون الجدد وذلك لعد توفر المعلومات والخلافات على الأجرور بين العمال وأرباب الأعمال والنقابات وغيرها.

2- تعريف نماذج التوازن العام القابلة للحساب

هناك عدة تعاريف نذكر منها:

- « أداة يتم تطبيقها بشكل متكرر لتحليل السياسات، وتستخدم لمحاكاة وتحليل تأثيرات تدابير السياسة على مستويات مختلفة من الإقتصاد، من خلال عرض الإقتصادات الكاملة بما في ذلك جميع الأسواق ذات الصلة والعلاقات المتبادلة بين الجهات الفاعلة المختلفة داخل الإقتصاد، مما يوفر أدلة مهمة لصانعي القرار.»¹
 - « مجموعة من النماذج متعددة القطاعات التي تسمح بحرية حركة الأسعار والكميات داخل النموذج للوصول إلى مجموعة الأسعار التوازنية.»²
 - « تطبيق رقمي لنظرية التوازن العام على بيانات مصفوفة المحاسبة الإجتماعية ويتضمن توصيف كل من التقنيات الإنتاجية وتفضيلات المستهلكين، وسلوك الأمثلية لوحدة القرار في الإقتصاد، والموارد وإستخداماتها، المعادلات والطريقة المتبعة لحل النموذج.»³
- وعموما فإن نماذج التوازن العام القابلة للحساب أو المطبقة (M.C.E.G) هي في الأساس إصدارات عديدة من نموذج التوازن

¹ Roger Ramer, **Economic Effects Of Energy Policies : Applying A Cge Model With Endogenous Growth**, Doctor of Sciences, University of Zurich, May 2011, P 08.

² Kemal Dervis and others, **General Equilibrium Models for Development Policy**, A World Bank Research Publication, August 1989, P 131

³ مصطفى بابكر، أساسيات نمذجة التوازن العام الحاسوبية، سلسلة جسر التنمية، العدد 35، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، نوفمبر 2004، ص 03

العام التنافسي لـ L. Walras (1926)، وتستخدم بشكل أساسي في المحاكاة وصنع السياسات الاقتصادية،¹ من خلال نظامها المعادلاتي المعقد والمتشابك والذي يعكس طبيعة سير وعمل إقتصاد بلد ما عن طريق تفصيله للتقنيات الإنتاجية وسلوك المستهلك وتفضيلاته، الموارد المتاحة والمتطلبات ووصف سلوك الأمثلة لوحدات القرار الإقتصادي.

الفرع الثاني: أهداف وأهمية نماذج التوازن العام القابلة للحساب

الهدف الرئيسي لنموذج التوازن العام القابل للحساب هو تحليل ودراسة الآثار الاقتصادية الكلية والقطاعية للتغيرات في السياسات الاقتصادية الوطنية والدولية، لا سيما الضريبة الوطنية وسياسات التجارة الدولية على التخصيص الأمثل للموارد، كما تزود صانعي القرار بأدوات المحاكاة ودعم القرار، كما تهدف إلى تمثيل الإقتصاد في شكل موحد ومبسط يصف جميع التفاعلات بين الوكلاء الإقتصاديين (الأسر والشركات والحكومة وبقية العالم) ، بين القطاعات الاقتصادية وبين الإقتصاد ككل، وتهدف إلى تحقيق التوازن على المستوى الكلي من خلال توليد النتائج على المستوى الجزئي وتكمن أهميتها في النقاط التالية:

- وسيلة تحليلية جديدة ذات نتائج فعالة ومرونة كبيرة في المدى الطويل لتقييم السياسات وفهم سلوك الوحدات الاقتصادية، والتي تبني على المبادئ الأساسية للإقتصاد الجزئي وتتميز كل المتغيرات الكمية والسعرية؛
- تمكن من دراسة إقتصاد واحد أو عدة إقتصاديات أو قطاع واحد أو عدة قطاعات في إقتصاد مفتوح أو مغلق؛
- تساعد في إيجاد الحل الرقمي عن طريق المحاكاة، وتمكن من تتبع مختلف الآثار الناتجة عن الصدمات الخارجية والسياسات الإقتصادية على متغيرات الإقتصاد الكلية والقطاعية والدخل والرفاهية؛
- تركز نماذج التوازن العام المحوسبة على القضايا المتعلقة بتخصيص الموارد عبر قطاعات التوريد المختلفة، والأسعار النسبية للسلع وعوامل الإنتاج ، ومستويات الرفاهية لمجموعات الدخل المختلفة،² كما تعطي صورة للإقتصاد من ناحيتين:³ حقيقية ومالية وتعكس الإستجابات السلوكية للإعوان الإقتصاديين كالمستهلكين والمؤسسات؛⁴
- تزويد الحكومة بشكل دوري ومتكرر بنتائج تحليل هذه النماذج تمكنها من تحليل السياسات بفضل إمتيازاتها وأولوياتها لصنع القرارات الخاصة بهذه السياسات، كما تمكن صناعات السياسات من توقع ردات فعل الوحدات الاقتصادية دون الإعتماد على

¹Bernard Decaluwé et autres, **Comment construire un modèle calculable d'équilibre général? Une illustration**, L'Actualité économique, Volume 62, numéro 3, septembre 1986, P 443

²Rómulo A. Chumacero & Klaus Schmidt-Hebbel, **General Equilibrium Models for the Chilean Economy**, Central Bank of Chile, edition 1, volume 9, chapter 1, Chile, 2005, P 06

³ الناحية الحقيقية للإقتصاد تتمثل في الإنتاج والدخل والطلب والعرض وغيرها أما الناحية المالية للإقتصاد فيتمثل في سلوكيات القطاعات كالحكومة والعائلات والمؤسسات

⁴ C. W. M. Naastepad, **Restoring Macroeconomic Stability through Fiscal Adjustment: a Real-Financial CGE Analysis for India**, Review of Development Economics, vol 7(3), August 2003, P 446

- سلوكها الماضي، كما يسمح بمعاينة النشاطات والصناعات المتأثرة بشكل غير مباشر بالصدمات الخارجية وتغير السياسات؛
- يشتمل النموذج على التقدم التكنولوجي من خلال دالة إنتاج كوب دوغلاس، ويستخدم عملية معايرة لعمل تنبؤات ويسمح بإستبدال المدخلات في عملية الإنتاج،¹ كما يبين تأثير الصدمات الخارجية في سوق واحد على جميع الأسواق؛
 - تظهر تغير أسعار المخرجات بتغير أسعار المدخلات، وتسمح للمنتجين بإحلال المدخلات الناتجة عن توابع الإنتاج المرنة؛
 - تسمح بقياس آثار السياسات الإقتصادية على الإقتصاد الوطني ومستويات المعيشة لفئات المجتمع وبمحاكاة الصدمات الخارجية والسياسات الإقتصادية.

المطلب الثاني: أشكال نماذج التوازن العام القابلة للحساب

قبل التطرق إلى أشكال نماذج التوازن العام يجب الإشارة إلى المتغيرات والمتعاملون الإقتصاديون فيه

الفرع الأول: المتغيرات والمتعاملون في النموذج

1- المتغيرات والمعاملات

إن لكل نموذج رياضي متغيرات تؤثر على الظاهرة المدروسة، وهذا التأثير تحدده معاملات هاته المتغيرات والمتمثلة في المعلمات، وهناك نوعين من المتغيرات داخلية وخارجية، فالمتغيرات الداخلية هي المتغيرات المفسرة والتي تتحدد قيمتها من داخل النموذج، وتتأثر ببعضها البعض وبالمتغيرات الخارجية، ويكون عددها مساويا لعدد المعادلات من أجل قابلية النموذج للحل، أما المتغيرات الخارجية في المتغيرات التي تتحدد قيمتها خارج النموذج وتعرف سابقا، وتؤثر على المتغيرات الداخلية ولا تتأثر بها ويتم بواسطتها إحداث صدمات السياسات الإقتصادية، في حين أن المعلمات هي قيم ثابتة محددة من خلال قيمة المتغيرات ومعادلات النموذج.²

2- المتعاملون الإقتصاديون

يختلف المتعاملون في نموذج التوازن العام القابل للحساب باختلاف نوع هذا النموذج (نموذج مغلق أو نموذج مفتوح، نموذج دولة واحدة أو نموذج متعدد الدول..)، وعموما يتشكل المتعاملون الإقتصاديون من العائلات والمؤسسات والحكومة والهيئات الغير حكومية وغيرها ويمكن أن نفصل في هذه الأصناف، فالعائلات يمثلون المتعامل الإقتصادي الذي يأخذ الأجر مقابل عمله، ويقترض ويقترض، ويطلب السلع الإستهلاكية ويعرض يده العاملة وحاول تعظيم منفعته في حدود دخله،

¹Marcelo Arbex and Fernando S. Perobelli, **Solow meets Leontief: Economic Growth and Energy Consumption**, Energy Economics, vol. 32, issue 1, 2010, P 27

² باركة محمد الزين و بومدين حسين، النماذج الحسابية للتوازن العام (MEGC) كأدوات لإتخاذ القرارات العمومية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 01، نوفمبر

والمؤسسات يمثلون المتعامل الإقتصادي الذي يستثمر ويقترض ويطلب عوامل الإنتاج ويعرض السلع والخدمات ويحاول تعظيم ربحه وتخفيض تكلفة عوامل الإنتاج في حدود رأسماله، أما الدولة أو الحكومة فتمثل العون الإقتصادي الذي ينفق على المرافق العامة ويحصل الإيرادات بفرض الضرائب على المتعاملين السابقين ويقترض ويقدم إعانات ومساعدات ويهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، أما الخارج أو باقي العالم فيمثل العون الإقتصادي الذي يصدر ويستورد السلع والخدمات وعوامل الإنتاج في ظل الإقتصاد المفتوح ويهدف إلى تحقيق مصلحته في تعظيم الأرباح من الصادرات والإكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وعوامل الإنتاج المستوردة.¹

الفرع الثاني: أشكال نماذج التوازن العام القابلة للحساب:

تأخذ نماذج التوازن العام القابلة للحساب أشكالا مختلفة حسب جوانب معينة، فنجد تقسيمات حسب الجانب الزمني وتقسيمات حسب طريقة حل النموذج.

1- التقسيم وفقا للإطار الزمني

تصنف نماذج التوازن العام القابل للحساب وفقا للإطار الزمني إلى نماذج ساكنة أو ستاتيكية وأخرى ديناميكية، فالنموذج الستاتيكي هو النموذج الذي ترتبط متغيراته بفترة زمنية واحدة وتبقى مؤشراتته بدون تغير أثناء عملية الحل و يعرف عند نقطة زمنية محددة،² وحله يخص تلك الفترة فقط ولا يؤثر على فترات زمنية أخرى، كما أن النموذج الساكن يمكن فقط من المقارنة بين التوازنين الأساسي والنهائي وليس الإنتقال من حالة إلى أخرى، وهو من الناحية النظرية بسيط وسهل الحل، أما النموذج الديناميكي فترتبط متغيراته بفترة زمنية سابقة ويحتوي على معادلة واحدة على الأقل تربط بين متغيرات في نقاط زمنية مختلفة، ويتم حله لفترات زمنية متعددة، مع وجود روابط بين الحل الخاص بفترة زمنية ما والحلول الخاصة بالفترات الزمنية السابقة، ويشتمل النموذج الديناميكي على عدد كبير من المعادلات والمتغيرات فتزيد أبعاد النموذج كلما زادت الفترات الزمنية مما يصعب حل هذا النوع من النماذج، وهو الأمر الذي يجعل الكثير من الباحثين الإعتماد على النماذج الساكنة رغم أن النماذج الديناميكية أشمل وأوضح تصويرا للآثار التي تسببها صدمات الظواهر والسلوكات وقيم المتغيرات السابقة على المتغيرات الحالية.

¹ باركة محمد الزين و بومدين حسين، نفس المرجع، ص12

² طالب سمية و بوجعة فاطمة الزهراء، ورقة بحثية مقدمة في إطار مداخلة بعوان: الأساليب الكمية و دورها في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة أبي بكر بلقايد

تلمسان، مارس 2010.

2- التقسيم وفقا لطريقة الحل

1-2. نماذج 1960 Johansen Leif

يعتبر تصميم Johansen لنموذج التوازن العام القابل للحساب عام 1960 أول مدخل لحل هذا النوع من النماذج، وقد طبقت هذه الدراسة على النمو الإقتصادي في النرويج، وكان يسعى إلى تنفيذه في التخطيط الوطني للإقتصاد الكلي وإنتشاره على نطاق أوسع من منتصف السبعينيات فصاعداً وقد برز هذا العمل وأظهر مرونته خاصة عندما واجهت نماذج الإقتصاد الكلي الكينزية إنتقادات واسعة النطاق وبالتالي تم إعادة تشكيل نموذج النمو متعدد القطاعات، وتكييفه مع السيناريوهات الجديدة، وتم دمجها في حزم البرامج القابلة للتطبيق بسهولة، ومع ذلك فقد ظل تصميمه الأساسي مضغوطاً وموحداً للإفتراضات الاقتصادية الرئيسية تحت عنوان "نماذج التوازن العام القابلة للحساب"، تمهد الطريق لمجموعة كاملة من السياسات بغض النظر عن أطرها السياسية¹، وكانت طريقة تطبيقه للحل تعتمد على تحويل كافة معادلات النموذج إلى الصورة خطية، ثم تطور هذا المدخل في صيغ أكثر تفصيلاً وفي ظل قيود أكثر صرامة كنموذج Orani على الإقتصاد الأسترالي وصولاً إلى عدد من النماذج داخل إطار البنك الدولي تهدف إلى تحليل قضايا توزيع الدخل في الدول النامية.

2-2. نماذج HSSW

إن رمز HSSW هو إختصار لأسماء الباحثين الذين ساهموا في تطوير طرق حل النموذج الفالرسبي وهم على التوالي Whalley، Shoven، Scarf، Harberger، فقد قام Harberger سنة 1962² بدراسة أثر السياسة الجبائية على أرباح المؤسسات في الولايات المتحدة كأداة تحليلية لدراسة الآثار الناجمة عن تطبيق السياسات الإقتصادية في الأجل الطويل، ثم تلاه سنة 1967 مدخل يتبى طريقة جديدة لحل نماذج CGE متمثلاً في الإقتراح الذي قدمه الإقتصادي والرياضي Herbert Scarf والمتمثل في حواريات تمكن من حل النموذج دون تحويله إلى نموذج ذو معادلات خطية، أي طريقة حساب عددية لتوازن النموذج بإستخدام التحليل الرياضي وبحوث العمليات والإعلام الآلي، حيث تتم صياغة مشكلة حل النموذج على أنها مشكلة الوصول إلى النقطة الثابتة في علاقة الربط البياني أو التصوري من فئة أسعار إلى أخرى من خلال معادلات فائض الطلب، وكان أول من إستعمل هذه الخوارزمية سنة 1973 كل من Whalley و Shoven من خلال دراستهما حول نماذج

¹Verena Halsmayer, **A model to "make decisions and take actions"**, Center for the History of Political Economy at Duke University, Switzerland, February 2017, P 01

²لمزيد من التفاصيل أنظر إلى المقال :

Arnold C. Harberger, **The Incidence of the Corporation Income Tax**, The Journal of Political Economy, Vol 70, No 3, Jun1962, PP 215-240

التوازن العام التطبيقي للضرائب والتجارة الدولية،¹ وكان الهدف منها المقارنة بين فعالية مختلف الضرائب في الولايات المتحدة وأثرها على الأرباح وذلك من أجل وجود وضع توازني عام في ظل تضمين النظام الضريبي في النموذج.

3-2. نماذج Hudson و Jorgenson

قام كل من Dale W Jorgenson و E A Hudson في منتصف السبعينيات بإنشاء مدخل جديد يعتمد في تقدير معلمات النموذج على الطرق القياسية، أي أنهما قاما بإنشاء نموذج توازن عام مع توقعات عقلانية مفصلة قطاعيا وفيها يتم تقدير جميع الوظائف السلوكية بواسطة الإقتصاد القياسي، وهذا النموذج هو نموذج متعدد القطاعات موجه لتقييم أثر سياسة الطاقة الأمريكية على المدى البعيد، وأطلق عليه إسم المدخل القياسي لنمذجة التوازن العام الحسابية، ثم شهد هذا المدخل العديد من المشاركات والتطورات كنموذج Jorgenson and Wilcoxon و نموذج Hazilla and Kopp سنة 1990 كما يمكن الإشارة أيضا إلى McKibbin et Wilcoxon سنة 1992،² وكل هذه النماذج تهدف إلى دمج مزايا نماذج CGE والنماذج الإقتصادية الكلية في شكل موحد.

أما في الدول النامية فقد طبقت خوارزمية الحل التي جاء بها Scarf من أجل دراسة أثر تحرير التجارة الخارجية على الإقتصاديات المنفتحة نحو الخارج ومشاكل النمو الإقتصادي في البلدان النامية من خلال العمل المقدم من طرف Irma Sherman Robinson و Adelman سنة 1978 في محاولة لهما لدراسة سياسة توزيع الدخل في البلدان النامية كوريا كنموذج لهذه الدراسة.³

4-2. نموذج Laffargue

إقترح Laffargue نموذجا جديدا سنة 1993 من خلال دراسة الآثار الإقتصادية، ولاسيما على العمالة، للتخفيضات في المساهمات الإجتماعية على المؤهلات المختلفة فضلا عن الضرائب الأخرى، إفترض فيه وجود بطالة أي رفض فكرة أن التشغيل كامل كون معدل البطالة يزيد بشكل أكبر مع مرور الزمن، وأعتبر سوق العمل غير متوازن، وقد إستعان في

¹ لمزيد من التفاصيل حول هذه الدراسة أنظر إلى المقال:

John B. Shoven and John Whalley, **Applied general equilibrium models of taxation and international trade: An Introduction and Survey**, Journal of Economic Literature, Vol 22, N03, September 1984, PP 1007-1051

²Olivier Beaumais, Katheline Schubert, **La modélisation en équilibre général calculable**, Économie rurale, N°251, 1999, P26

³ لمزيد من التفاصيل حول هذه الدراسة أنظر إلى الكتاب:

Irma Adelman and Sherman Robinson, **Income distribution policy in developing countries: A case study of Korea**, PUBLISHED FOR THE WORLD BANK, Oxford University Press, 1978

دراسته هذه على نموذج الإقتصادي الفرنسي Julien الذي يتبنى إطارا للمنافسة الإحتكارية ذو طابع ديناميكي، وينسب إلى سلوكيات الوكلاء للتحسين الزمني مع توقعات عقلانية ويتضمن نمذجة دقيقة لسوق العمل.¹ إن السبب الرئيسي في عدم توازن سوق العمل بقوى السوق كما أوضحه الكينزيون الجدد هو عدم توفر المعلومات والمفاوضات على الأجور بين العمال وأرباب عملهم والنقابات، وبالتالي ومن أجل الحصول على أفضل العمال وجب على المؤسسات وأرباب العمل وفي ظل عدم توفر المعلومات رفع الأجور عن الأجر التوازني في سوق العمل الأمر الذي يحفز العمال على الجدية في العمل ومضاعفة الجهود وتقديم المزيد من العطاء والإلتقان في العمل، وبالتالي فإن هذه الاجور لا تحقق التوازن في سوق العمل، وهذا الأمر فتح المجال أمام الباحثين والإقتصاديين للتوجه نحو الواقعية في مختلف الدراسات مما جعل هذا النوع من النماذج أكثر أهمية في تحليل السياسات الإقتصادية.

المطلب الثالث: مجالات ومراحل نموذج العام القابل للحساب

الفرع الأول: مجالات تطبيق نماذج التوازن العام القابلة للحساب

عموما يستخدم هذا النوع من النماذج في معالجة مختلف المشاكل الإقتصادية الكلية، وتطوير وتنمية مختلف السياسات الإقتصادية في الدول النامية، ومؤخرا زاد إهتمامه بسياسات تحرير التجارة الدولية، ويمكن تجميع مجالات تطبيق نماذج CGE في النقاط التالية:

- تستخدم نماذج التوازن العام المحسوبة في تحليل التجارة الدولية، حيث تمكن هذه النماذج من بناء مواصفات تسمح بتمثيل واقعي ومرن للتجارة الخارجية والسياسة التجارية،² وكما ذكرنا سالفاً أن تحليل التجارة الدولية تتم إما من خلال نماذج البلد الواحد أو نماذج متعددة البلدان، ومن بين أهم أدوات التحليل للتجارة الدولية سعر الصرف وإستراتيجيات التجارة البديلة والضرائب على الواردات والصادرات وحركة رأس المال الأجنبي، كل هذه الأدوات يتم نمذجتها للتعامل مع آثار الحماية والحوافز الجمركية والغير جمركية، ويهدف تحليل التجارة الدولية بإستخدام هذه النماذج إلى توضيح حركة الموارد المحلية بتغير التعريفات الجمركية من خلال دراسة المعدلات الفعالة للحماية وتكاليف هذه الموارد، ويتم تقدير معدلات الحماية الفعالة وفقا لفرضيات المنافسة الكاملة، وأسعار عوامل الإنتاج الثابتة، وعدم مرونة الإستبدال بين المدخلات، ومرونة الأسعار اللانهائية للطلب على الصادرات والعرض للواردات، وبالتالي فإن تحليل هذه الحماية جعل هذا النوع من النماذج أكثر واقعية من الأساليب الأخرى، وأشهر النماذج التي إهتمت بتحليل التجارة الدولية نموذج Shoven و Whalley الذي سبق ذكره وغيرها من النماذج.

¹ Jean-Pierre Laffargue, **Fiscalité, charges sociales, qualifications et emploi**, Économie & prévision, n°125, 1996, P 87

² Kemal Dervis and others, opt, p 183

- يهتم هذا النوع من النماذج أيضا بتحليل توزيع الدخل من خلال قيامه بدراسة تحليل أثر إستراتيجيات التنمية والتغيرات الهيكلية على التفاوتات في الدخل وعدم المساواة فيها، وقد أصبحت أسباب التحكم في توزيع الدخل محل إهتمام الكثير من الباحثين، الأمر الذي أدى إلى البحث عن أساليب تعطي نتائج دقيقة وواقعية، وكانت نماذج التوازن العام من بين أهم هذه الأساليب، وقد أستخدمت في الكثير من الدراسات ومن أبرزها دراسة كل من طرف Sherman و Irma Adelman و Robinson سابقة الذكر في محاولة لهما لدراسة سياسة توزيع الدخل في البلدان النامية كوربا كنموذج لهذه الدراسة، وخلصت إلى أن توزيع الدخل يتأثر بدرجة كبيرة بالأسعار النسبية و التكنولوجيا والأجور والضرائب، وأجرى البنك الدولي دراسات بحثية وبدعم من باحثين آخرين للتحقيق في مدى التغيرات الملحوظة في توزيع الدخل أثناء عملية النمو التي يمكن أن تعزى إلى نظام السياسة في البلد المعني ، على عكس كونه نتيجة حتمية للنمو، وقد تطلبت مثل هذه الدراسات تطوير أدوات جديدة للتحليل الاقتصادي ، وتحديدًا نموذج السعر الداخلي متعدد القطاعات ، أو نموذج التوازن العام القابل للحساب، ومنها الدراسة التي قام بها Lance Taylor وآخرون حول نماذج النمو والتوزيع في البرازيل ، والذي يساهم بقدر كبير في منهجية التحليل الاقتصادي في فهم العواقب التوزيعية للنمو الاقتصادي السريع في البرازيل.¹

- وأستخدمت هذه النماذج أيضا في تحليل الصدمات الخارجية والسياسات الضريبية، فقد شهد العالم الكثير من الصدمات والأزمات الطارئة والتي لها أثر كبير جدا على إقتصاديات العالم، لذا كانت نماذج التوازن العام من بين أهم النماذج القادرة على تحليل مثل هكذا صدمات وإيجاد الوسائل والحلول الهيكلية للتكيف معها والتخفيف من حدتها، ومن أهم القطاعات الأكثر عرضة للصدمات الخارجية الصادرات والنقود من حيث سعر الصرف، لذا تم الإهتمام بدراسة تحليل إستخدامات سعر الصرف و تباين إستقرار الصادرات بإستخدام هذا النوع من النماذج، ومن بين أهم النماذج في هذا السياق نموذج Mayer سنة 1980 والذي ركز على صناعة البن في كولومبيا، حيث قام بتحليل الآثار المباشرة لعدم إستقرار صادرات البن على النمو الإقتصادي، والذي أثبت أن عدم إستقرار الصادرات من أهم أسباب تدهور النمو الإقتصادي، وبالنسبة لتحليل السياسات الضريبية فقد أستخدم هذا النوع من النماذج كأداة تحليلية لخصائص النظام الضريبي وتأثير تغيرات الضريبة على العديد من المجالات ومن أهمها مجال الرفاه الإقتصادي، ونجد من أهم الدراسات في تحليل السياسة الضريبية البحث الذي قام به كل من

John B. Shoven و John Whalley حول نماذج التوازن العام التطبيقي للضرائب والتجارة الدولية وتم التوصل إلى أن تكاليف الكفاءة (خسائر المكاسب القصوى) للضرائب قد تكون أكثر حدة مما كان يفترض سابقا - هذا هو الحال بشكل خاص مع خسائر المكاسب الهامشية من الضرائب-، وتشير نتيجة أخرى إلى أن الأنظمة الضريبية قد تكون تقدمية في تأثيرها

¹ Lance Taylor and others, **Models of Growth and Distribution for Brazil**, A World Bank Research Publication, Oxford University Press, 1980, P3

التوزيعي ، وليس نسبيا كما هو مفترض في كثير من الأحيان، و كما هو الحال مع جميع جهود النمذجة هذه ، يجب التعامل مع بيانات السياسة الناتجة عن هذه النماذج بدرجة مناسبة من الحذر، ومع ذلك ، هذه النماذج قد ساهمت بالفعل في مناقشة السياسات ، وإذا تم إستخدامها بشكل معقول يمكن أن تقدم مساهمات مهمة أخرى، ويؤكد هذا بشكل خاص تقديرات الكفاءة المشتركة وتأثيرات التوزيع للسياسات حيث ، قبل هذه النماذج ، لم تكن هناك طريقة مرضية تماما لتقدير هذه التأثيرات في وقت واحد.¹

الفرع الثاني: مراحل بناء نموذج التوازن العام القابل للحساب

يتطلب بناء ومحاكاة نموذج التوازن العام القابل للحساب ، والذي ينطبق على دراسة مشكلة معينة ، إتباع مجموعة من خطوات العمل المحددة جيدا، وهذه الخطوات يمكننا التمييز بينها نظريا إلا أنه يصعب أو يستحيل الفصل بينها تطبيقيا كون كل من المراحل تؤثر وتتأثر فيما بينها، وهذه المراحل هي:²

1- المرحلة الأولى: تحديد المشكلة

في هذه الخطوة ، يحدد المصمم المشكلات التي سيتعين على النموذج حلها، أي فيم يجب إستخدام النموذج؟ وماهي أسباب ودواعي إنشائه وإستعماله، وهذه الخطوة لا تكون حاسمة ولا يمكن التأكيد عليها بشكل نهائي، ويحدد فيها نوع البيانات الإحصائية المجمعة، ودرجة تفصيل النموذج أي كل دراسة تركز على متغيراتها الأساسية بشكل تفصيلي وتأخذ باقي المتغيرات بشكل تجميعي، وإختيار المعادلات الرياضية التي تعبر عن العلاقات التقنية أو السلوكية وبالطبع الطريقة التي سيتم بها رسم خطة المحاكاة.

2- المرحلة الثانية: جمع البيانات الإحصائية الأساسية

يتم جمع البيانات وفق الحالة قيد الدراسة، فقد تكون بيانات تخص سنة معينة أو متوسطات محسوبة على مدى عدد من السنوات، ويتم إستخراج هذه البيانات من قواعد البيانات التي تم إنشاؤها بالفعل والصادرة عن هيئات رسمية معتمدة مثل الحسابات القومية وحساب ميزان المدفوعات الخارجي، وحسابات الحكومة العامة ، وحسابات المعاملات المالية، والميزانية العمومية للثروة الوطنية، وحسابات الثروة الطبيعية، وكذلك النتائج التي تم تحليلها بالفعل من مسوحات المستهلكين أو التعدادات الزراعية والصناعية.

¹ John B. Shoven and John Whalley, **Applied general equilibrium models of taxation and international trade: An Introduction and Survey**, Journal of Economic Literature, Vol 22, N03, September 1984, P1048

² Bernard Decaluwé et autres, **La politique économique du développement et les modèles d'équilibre général calculable**, Universités francophones, la presse de l'université de Montréal, Canada, 2001, PP 95-98

3- المرحلة الثالثة: بناء إطار محاسبي لمعالجة البيانات

في هذه المرحلة يمكن إجراء تعديلات إحصائية للبيانات المجمعة، الأمر الذي سيتطلب في كثير من الأحيان إعادة فحص التعريفات المستخدمة، أو حتى العودة إلى البيانات الأولية نفسها، ومن أجل معالجة هذه البيانات وجمعها في إطار محاسبي موحد ومتناسك تم اعتماد إطار تشغيلي محاسبي خاص يعرف بإسم مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، والتي ستتطرق إليها بشكل تفصيلي في المبحث القادم إن شاء الله، وتستمد بياناتها بشكل أساسي من الجداول الإقتصادية المحاسبية كجدول المدخلات والمخرجات والجداول الإقتصادية العامة، وهي جدول مربع مزدوج القيد والذي، عند إكتماله، يعطي الأرصدة المحاسبية التي يجب أن تكون متوازنة بالضرورة في الفترة أو في الوقت المناسب لفئات مختلفة من التدفقات أو الأرصدة، كل هذه التوازنات تشكل ما يسمى بالوضع المرجعي أو الأساسي للإقتصاد المدروس، وكلما زاد تفصيل المصفوفة وتوفرها على أغلب البيانات، أثر إيجابا على نموذج التوازن العام القابل للحساب وزاده تفصيلا وغنا بالمعلومات وتمثيلة أحسن لتمثيل للمجتمع قيد الدراسة.

4- المرحلة الرابعة: إختيار الأشكال الوظيفية (الصيغ الدالية لمعادلات النموذج)

الأشكال الوظيفية هي صيغ دالية لمعادلات النموذج تصف تصف العلاقات التقنية والسلوكية المختلفة الخاصة بالمنتجين أو المستهلكين أو الوكلاء الإقتصاديين الآخرين مثل الدولة أو بقية العالم، هذه العلاقات الرياضية هي في الأساس وظائف الإنتاج والمرافق وكذلك وظائف العرض والطلب للمخرجات أو المدخلات، وتتوقف هذه الأشكال الوظيفية على الرؤية القائمة لملاحظة الحقائق التي يمتلكها الباحثون الدارسون لنموذج إقتصاد ما، كما يجب أن يعكس إختيار الصيغ الدالية الأساس الفكري النظري الذي يبنى عليه النموذج والفروض التي يتبناها حول سلوك الفاعلين المختلفين، مع مراعاة إختيار الصيغ الدالية التي تسمح بسهولة تحليل نتائج النموذج . أو بعبارة أخرى ، قابلية تقييم وتتبع إستجابات العرض والطلب لأي متجه سعري ينتج كحل توازني للنموذج، وهذا ما يبرر إستخدام غالبية النماذج للصيغ الدالية التقليدية،¹ مثل دالة ليونيف (Leontief) و دالة كوب دوجلاس (Cobb-Douglas) والدالة ذات مرونة الاحلال الثابتة (Constant Elasticity of Substitution (CES) ونظام الإنفاق الخطي (Linear Expenditure System(LES) ودالة ستون جيرى (Stone-Geary) ودالة مرونة التحويل الثابتة (Constant Elasticity of Transposition(CET))، وتساعد طريقة معالجة المرونات في النموذج على المفاضلة بين الصيغ الدالية السابقة الذكر، فتفضل الصيغ الدالية التي تعطي أحسن تمثيل لقيم المعلمات الرئيسية، كما يمكن تلافي عيوب صيغة معينة بمزايا صيغة أخرى إلا أن إستخدام الصيغة الأخيرة يفرض قيودا جديدة،

¹دوعاء ممدوح محمد سليمان، أثر العلاقات الإقتصادية المصرية الأوروبية على بعض المتغيرات الكلية في الإقتصاد الزراعي المصري، رسالة دكتوراه فلسفة في

العلوم الزراعية (إقتصاد زراعي)، جامعة عين شمس القاهرة، مصر، 2011، ص207

وهذا النوع من الدوال يسمى بالدوال العشبية والتي تتميز بمرونة أكبر من الصيغ التقليدية وتوسع عدد معلمات المرونة بصورة أكبر وتعالج البيانات بطريقة أسهل، إلا ان ترجمتها لكود الحاسب الآلي قد تكون أصعب، كما يتم في هذه المرحلة تمييز المتغيرات الخارجية بشكل تتساوى فيه المتغيرات الداخلية بعدد المعادلات والذي لا بد منه لإيجاد الحل التوازني الوحيد للنموذج.

5- المرحلة الخامسة: المعايرة أو إختيار القيم العددية

تركز هذه الخطوة على إستخراج قيم عددية للمعلمات من خلال تقدير المعادلات السلوكية تكون معيارا أساسيا لهذا النموذج من خلال توافق دواله مع بيانات مصفوفة الحسابات الإجتماعية، وترتبط كفاءة وجودة هذه المعلمات بإعادة إنتاج الموقف المرجعي عند إدخالها في النموذج بشكل يسمح بالحصول على نفس قيم المتغيرات في فترة الأساس من خلال المحاكاة التاريخية، أي أن هذا الموقف يتوافق مع توازن إقتصادي متوافق مع الوظائف المحددة عدديا والتي تم الاحتفاظ بها، وإذا لم تحقق هذه المعلمات إعادة الرجوع إلى وضعية سنة الأساس الممثلة بمصفوفة الحسابات الإجتماعية فلا يمكن الإعتماد على هذا النموذج في الدراسة، ويمكن أن تكون عملية المعايرة معقدة، ترتبط درجة تعقيدها إلى حد كبير على أنواع الصيغ الرياضية المتبناة في الخطوة السابقة والتي تتميز بعدد كبير من المعلمات حيث فشلت الطرق القياسية وبيانات السلاسل الزمنية في تقدير هذا الكم الكبير من المعلمات والتي تعتمد عليها نتائج النموذج وبشكل كبير وهو ما يجعل تصعيد درجات الدقة والحذر عند تقدير القيم الخارجية لهذه المعلمات ومما يصعب الأمر أنه لا توجد إختبارات إحصائية تقيم دقة ومعنوية هذه التقديرات، كذلك فإن هذه المرحلة تعتمد بشكل كبير توفيق النموذج مع بيانات نقطة زمنية واحدة هي بيانات سنة الأساس، الأمر الذي يجعل جودة النموذج تعتمد ولو بنسبة قليلة على جودة البيانات المرجعية والتي تكون معرضة للعديد من المشاكل كأخطاء القياس والأزمات الطارئة والتي تقف عائقا من إمكانية تعميم نتائج النموذج المعايير، ويعد هذا الأمر من أكبر نقاط ضعف هذه المرحلة.

6- المرحلة السادسة: إستنساخ الوضع الأساسي

يتم في هذه المرحلة إعادة توليد قيم المشاهدات المرجعية المتمثلة في بيانات سنة الأساس من خلال حل النموذج بتعويض قيم متغيرات المعادلات الداخلية والخارجية وقيم المعلمات المعيرة، مما يجعل قيم المتغيرات المحسوبة تتساوى بقيم فترة الأساس، وتتفق الطرق المختلفة في حل النموذج في الإجراءات العامة المتبعة في الحل، وتختلف في الأساليب المستخدمة لتنقيح الأجور والأسعار في المحاولة الأخيرة فهناك العديد من البدائل التي يمكن المفاضلة بينها في إختيار طريقة الحل المستعملة، فتبدأ كافة الطرق بفئة أولية من الأجور والأسعار التي تحقق قاعدة التحويل المعياري للأسعار وفقا للقاسم المشترك للأسعار المختار في الدراسة، ثم يحسب فائض الطلب في أسواق السلع وعناصر الإنتاج والذي يليه القيام تنقيح الأسعار والأجور بصورة متكررة وفقا

لقيم فوائض الطلب المحسوبة حتى نصل إلى فئة الأجر والأسعار التي تدفع بفوائض الطلب في كافة الأسواق نحو الصفر وهو ما يعبر عن وضع التوازن،¹ ويتم الإستعانة ببرامج الإعلام الآلي في مثل هذه الحلول.

7- المرحلة السابعة: وضع خطة المحاكاة أو إختيار السيناريوهات

يتم في هذه المرحلة أولا إختيار السيناريوهات البديلة للسياسات المراد إختيارها، ثم بعد ذلك يتم إجراء صدمات في قيم المعلمات و المتغيرات الخارجية المراد معرفة تأثيرها على الإقتصاد ككل أو بعض المتغيرات فيه حسب الإشكالية المحددة سابقا في المرحلة الأولى من خلال تغيير قيمها بشكل يتوافق مع الواقع الإقتصادي، وهو ما يعكس مختلف السيناريوهات البديلة للسياسات المراد إختيارها، هذه الصدمات تعطي نقطة توازن جديدة بسبب التغيرات التي أحدثتها في متغيرات النموذج والتي تقارن مع نقطة التوازن الأساسي، لكن العدد الكبير من المتغيرات يصعب كثيرا من إجراء هذه المقارنة، ولتسهيلها فإما نركز على مقارنة القيم العددية للمتغيرات التي يحتمل أن تتأثر بشكل كبير بالمحاكاة، ثم بعدها المتغيرات الأخرى حتى نهاية السيناريوهات، أو دراسة ما يحدث بالكميات على سبيل الأولوية عندما تؤثر الصدمة على الأسعار أو العكس دراسة ما يحدث بالأسعار على سبيل الأولوية عندما تؤثر الصدمة على الكميات.

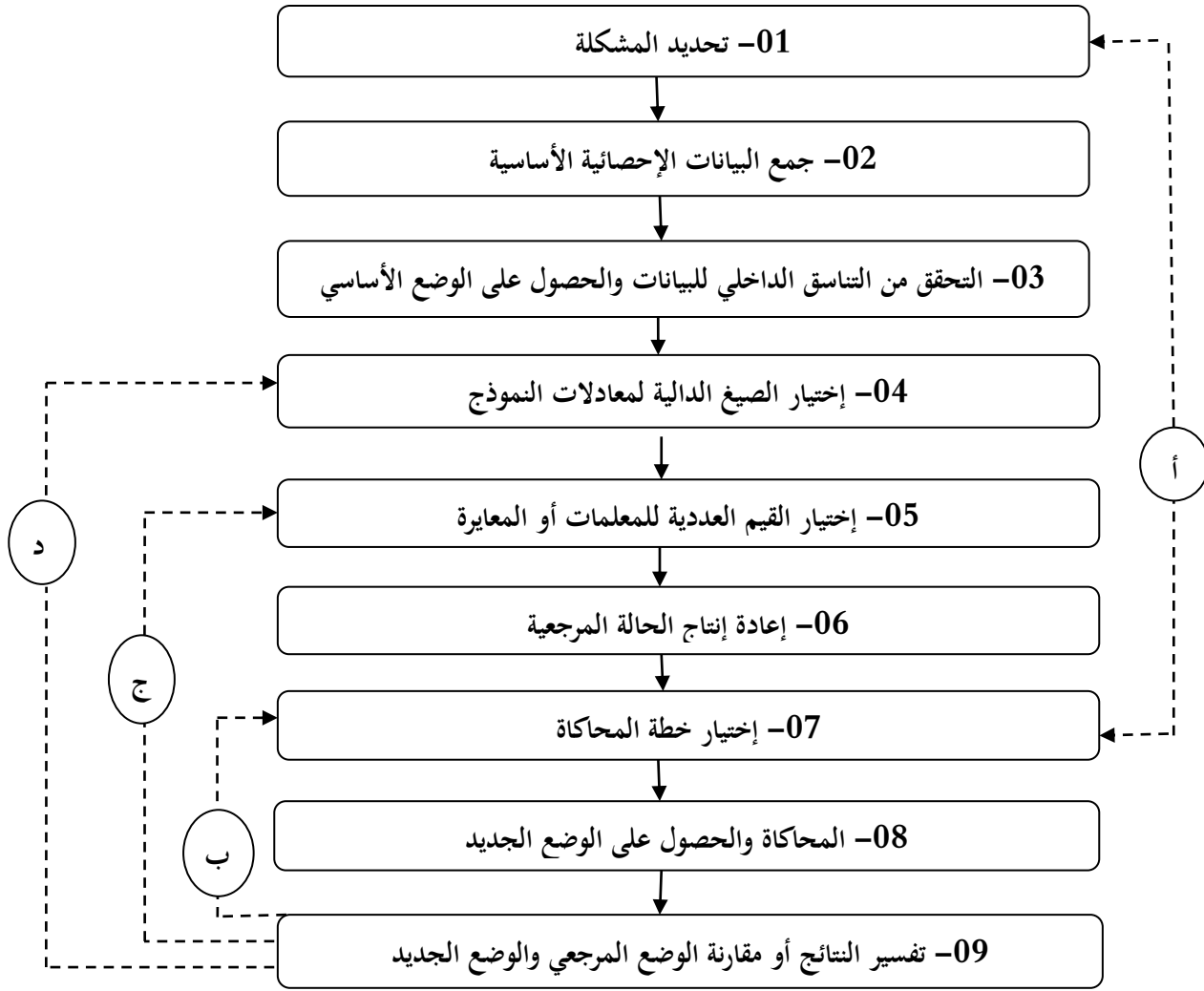
ويتم التأكد من دقة نتائج تجارب المحاكاة عن طريق إجراء تحليل الحساسية المنتظم للنموذج والذي يكون مقيد وغير مقيد، فالمقيد يشترط فيه أن تتقلب كل قيم المعلمات حول قيمتها المقدرّة عدة مرات مع بقاء قيم المعلمات المتبقية عند النقطة المقدرّة عند إجراء تجارب المحاكاة، وغير مقيد يختلف عن المقيد في تقلب قيم بقية المعلمات عدة مرات حول النقطة المقدرّة، ويعتبر هذا الأخير أكثر شغلا ودقة من سابقه وأكثر تعقيدا وتكلفة كونه يشغل النموذج عدة مرات ويولد عددا ضخما من الحلول، وبالتالي تجارب المحاكاة تكون غير مقيدة، ويمكن هذا الإجراء من تقييم مدى تأثير نتائج النموذج بالتغير في قيم بعض المعلمات الخارجية، فيتم حل النموذج مع إجراء تغيير طفيف في قيم المعلمات الخارجية والحصول على نتائج جديدة للمتغيرات الداخلية، ويعتبر هذا النموذج مقبولا إذا كانت هذه التغيرات الصغيرة في المعلمات لا تسبب تغيرات جذرية في النتائج.

وأخيرا يمكن القول أن الإعتقاد على الحدس والمعرفة بالنظرية الإقتصادية من أجل توقع تأثيرات المحاكاة مسبقا، مع الأخذ بعين الإعتبار الفرضيات الكامنة وراء الصيغ الرياضية للنموذج، ثم بعد ذلك تقارن هذه التوقعات مع النتائج العددية للمحاكاة، ومن هذه المرحلة يمكن إعتبار نمذجة التوازن العام القابل للحساب قد إكتمل، إلا أنه في بعض الأحيان، ومن أجل تغيير بعض النتائج، يجب تغيير سيناريوهات معينة من أجل تعديل طبيعة أو شدة الصدمات.

والمخطط التالي يمثل المراحل السابقة الذكر:

¹ دوعاء ممدوح محمد سليمان، نفس المرجع، ص 210

الشكل رقم (1-1): مخطط يوضح مراحل نموذج التوازن العام القابل للحساب



المصدر: Decaluwé Bernard et autres, op. cit, p99

أ: إعادة فحص العلاقة بين الصدمة المختارة والأسئلة المطروحة

ب: تعديل طبيعة وشدة صدمة المحاكاة في ضوء نتائج المحاكاة

ج: تعديل القيم العددية للمعاملات في ضوء نتائج المحاكاة

د: تعديل الصيغ الرياضية للمعادلات في ضوء نتائج المحاكاة

المبحث الثاني: مصفوفة الحسابات الإجتماعية SAM

تعتبر مصفوفة الحسابات الإجتماعية الجانب المحاسبي لنماذج التوازن العام المحسوبة، والتي تعتبر بمثابة تحقيق علمي يظهر الجوانب التفصيلية لإقتصاد معين، والذي يتطلب توافر كمي ونوعي من البيانات الموثوقة والتي تمثل حدا حقيقيا لمحلي السياسات ومعظم الإقتصاديين التجريبيين، وتحقيقا لهذه الغاية تم تطوير مصفوفة الحسابات الإجتماعية كتقنية محاسبية تهدف إلى تجميع البيانات المحدثة ودمجها بسهولة لمعالجة المزالق الخطيرة المحتملة في قواعد البيانات الحالية، ولأجل تحقيق نتائج وتنبؤات صحيحة وجب على البيانات التمتع بالجودة والموثوقية وعلى محلي السياسات قوة الملاحظة لشرح وتصور وفهم وإضفاء المعنى وقيادة الديناميات الأساسية للمادة العلمية، و مما لا شك فيه أنه من أجل تطوير القدرات المؤسسية والهيكلية لنمذجة السياسة هذه بشكل أكبر، سيواجه الباحثون مشاكل جديدة مثل وجود قواعد بيانات أكبر (أكثر) متكاملة وفي الوقت المناسب، كما أن المدخل الرئيسي لأي جهد توازن عام مطبق هو بناء مجموعة بيانات معيارية متسقة متناهية الصغر تسمى مصفوفات المحاسبة الاجتماعية، وبالتالي فإن إثمار نهج المحاسبة القومية المتكامل من حيث كل من تطوير الحسابات القومية ودقة وقدرات نماذج التوازن العام المطبقة يعود إلى ملاحظة التناقضات بسهولة و تحديد العيوب الهيكلية المتأصلة في النظام عند دمج وتسوية البيانات الأولية من مصادر رسمية مختلفة، ويعود أيضا استخدام التصحيحات والإجراءات من الدرجة الثانية وفقا لذلك، من خلال تسلسل درجة الثقة النسبية للبيانات نفسها.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول مصفوفة الحسابات الإجتماعية SAM

الفرع الأول: ماهية مصفوفة الحسابات الإجتماعية SAM

1- نبذة تاريخية عن مصفوفة الحسابات الإجتماعية

يعود الفضل باستخدام هذه المصفوفة إلى R.Ston-1962 عندما إستخدمها في مشروعه حول (نموذج كمبرج للنمو) ، إعتادا على البيانات البريطانية لعام 1960 وتم إنجاز مصفوفة خاصة بالإقتصاد الإنجليزي مستخدمين بياناتها كمعطيات لحل النموذج الأولي من نماذج النمو، وقد تبع ذلك العديد من التطبيقات العملية في منتصف السبعينات منها إنشاء مصفوفة الحسابات الإجتماعية لإقتصاد سيريلانكا ودارت حول المداخل التي تحققها قطاعات وفروع الإنتاج وإعادة توزيعها بين مختلف الإقتصاديين¹ وغيرها كإقتصاد الايراني Pyatt 1970، وإقتصاد بتسونان Pyatt 1994، وعلى المستوى العربي نجد

¹Decaluwé Bernard et autres, op cit,P127

تطبيقات الصفوفة للإقتصاد الكويتي 1990 بهدف مسارات المتوسطة الأجل، والحسابات الإجتماعية للإقتصاد العربي (Egypt1) لتقييم الآثار الخاصة بسياسات الإصلاح الإقتصادي وغيرها.¹

2- تعريف مصفوفة الحسابات الإجتماعية SAM : لها العديد من التعريفات من بينها:

- «عبارة عن جدول شامل يصف (بالنسبة للسنة المرجعية) تدفقات المصروفات والإيرادات لحسابات نظام الحسابات القومية في نموذج مصفوفة إدخال مزدوج، وبالتالي فإنه يسمح بتطوير العلاقات المتبادلة وتدفقات الدخل الدائرية بين عوامل الإنتاج وفروع النشاط والوحدات المؤسسية الداخلية التي تتدخل في النظام الإقتصادي وبقية العالم.»²

- « نظام مصفوفة الحسابات الإجتماعية هو نظام بيانات متسق وكامل يلتقط الترابط الموجود في نظام اجتماعي اقتصادي يصور كل من المدخلات والمخرجات والحسابات القومية.»³

- « تمثل مصفوفة الحسابات الإجتماعية تمثيلاً خاصاً للحسابات الاقتصادية الكلية والمتوسطة في النظام الاجتماعي والاقتصادي، والذي يتضمن المعاملات والتحويلات بين جميع الوكلاء الاقتصاديين في نظام مشترك مع أنظمة المحاسبة الاقتصادية الأخرى، فإنه يسجل المعاملات التي تحدث خلال فترة المحاسبة، وعادة ما تكون سنة واحدة.»⁴

إذن مصفوفة الحسابات الإجتماعية هي نظام بيانات، بما في ذلك البيانات الاجتماعية والاقتصادية لكل اقتصاد، حيث تأتي مصادر هذه البيانات من جداول المدخلات والمخرجات، وإحصاءات الدخل القومي، وإحصاءات دخل الأسرة ونفقاتها، فهي تبين المزيد من التفاصيل حول جميع أنواع المعاملات داخل الاقتصاد. وتصنف المؤسسات المختلفة إلى خلفياتها الاجتماعية والاقتصادية بدلاً من أنشطتها الاقتصادية أو الوظيفية،⁵ عكس جدول المدخلات والمخرجات فإنه يسجل المعاملات الاقتصادية وحدها بغض النظر عن الخلفية الاجتماعية للمتعاملين.

الفرع الثاني: خصائص وأهمية مصفوفة الحسابات الإجتماعية:

1- خصائص مصفوفة الحسابات الإجتماعية

- أداة التحليل الاقتصادي الشامل واطاراً هاماً لجمع وتنظيم البيانات الاقتصادية والاجتماعية.
- إن مصفوفة الحسابات الإجتماعية هي جدول بقميد مزدوج يوفر معلومات حول الاقتصاد من خلال أعمدته وأسطره التي

¹ أحمد الكواز، مصفوفة الحسابات الإجتماعية وبعض الإستخدامات، جسر التنمية، العدد 54، 2006، ص02

² Faycel Zidi, **Politiques Economiques et Disparites Regionales en Tunisie: Une Analyse en Equilibre General Micro Simule**, Thèse de doctorat en sciences économiques, Université Sorbonne Nouvelle - Paris 3, 2013, P117

³ Martín Cicowiez, Marco V. Sánchez, **The Social Accounting Matrix, Inception workshop on Strengthening Macroeconomic and Social Policy Coherence through Integrated Macro-Micro Modelling**, Manila, 2-3 October, 2012, p3

⁴ Pyatt G., and J. I. Round, **Social Accounting Matrices: A Basis for Planning**, The World Bank, Washington D C. 1985, p 17

⁵ Chowdhury, A & Kirkpatrick, C, 'Development Policy and Planning: An Introduction to Models and Techniques', London and New York: Routledge, . 1994, p 58

- تتضمن قيما عددية تسجل المعاملات أو الصفقات التي تتم بين مختلف الحسابات خلال فترة من الزمن.¹
- إن م.م.إ هي نظام محاسبي تمكن من توسيع الهيكل الضيق للحسابات الوطنية في إطار مصفوفة، من خلال إبراز و في إطار واحد تدفق إنتاج مختلف الأنشطة ، ومستحقات عوامل الإنتاج وتدفقات الدخول و مصاريف الأعوان الإقتصادية وفق منهجية خاصة .
- تقدم بيانات للنمذجة الاقتصادية (نماذج خطية متعددة القطاعات ، من توازن عام محسوب) وعرض صورة كاملة وفورية للإقتصاد المعني.²
- توفر معلومات حول التفاعلات بين: أنشطة الإنتاج (القطاعات الإنتاجية للإقتصاد) والسلع المستخدمة (السلع الوسيطة المستخدمة في الإنتاج) ؛ عوامل الإنتاج (رأس المال والعمالة) ؛ المؤسسات (الأسر والشركات والحكومة) ؛ حسابات رأس المال (الجانب المالي للإقتصاد الكلي) ؛ وبقية العالم (الواردات والصادرات والتدفقات المالية الأخرى).³
- هي مصفوفة مربعة تتضمن صفاً وعموداً لكل من الحسابات المتضمنة بهذه المصفوفة ، مع ضرورة مساواة مجموع الصف بمجموع العمود.
- تمثل مصفوفة الحسابات الاجتماعية بشكل رئيسي التدفق الحلقي ضمن مبادلات الإقتصاد على شكل مصفوفة، كل صف منها يظهر التدفق لقطاع ما في الإقتصاد بينما تظهر الأعمدة المقابلة لها الإنفاقات.

2- أهمية مصفوفة الحسابات الاجتماعية

- كما ذكرنا سابقا أن مصفوفة المحاسبة الاجتماعية تعد الأساس المحاسبي لنموذج التوازن العام القابلة للحساب، ولها أهمية كبيرة في تحليل السياسات الإقتصادية وجمع الإقتصاد ككل في بيان واحد، ويمكن إيجاز أهميتها في النقاط التالية:⁴
- تضم كل البيانات التي تصف إقتصاد ما، وتبين مختلف العلاقات والروابط بين القطاعات الإقتصادية⁵ وتقديم المعلومات الخاصة بالعلاقات مع العالم الخارجي، وتحلل الجانب المالي للإقتصاد ككل؛

¹ Kijong Kim, , **hypothetical integration in a social accounting matrix and fixed –price multiplier analysis**, Working paper No. 2, the levy economics institute of Bard College, USA, 2008, p4

² Pierre Boulanger, **Matrice de comptabilité sociale désagrégée de l'économie sénégalaise en 2014**, Technical report by the Joint Research Centre (JRC), the European Commission's, 2017, p4

³Kim, Kijiong, op cit,P04

⁴Jorge Alarcón and others, **Extending the SAM with Social and Environmental Indicators: An Application to Bolivia**, Economic Systems Research, Volume 12, Issue 4, 2000, P 475

⁵ Emma Samuelsson and Jesper Stage, **The size and distribution of the economic impacts of Namibian hunting tourism**, South African Journal of Wildlife Research vol 37, N01, April 2007,P 41

- تسمح المصفوفة بإعادة صياغة إستراتيجيات النمو من حيث القضاء على الفقر المدقع في أفق زمني محدود، كما تتيح تقييم تأثيرات برامج التكيف الهيكلي؛

- تتميز المصفوفة بأربع سمات رئيسية توضح أهميتها وهي أولا أنها تساعد على تنظيم وتنسيق وتسوية المعلومات التي تأتي من مصادر مختلفة، ثانيا أنها شاملة و تسمح بتحديد العلاقات الهيكلية (المحاسبية)، ثالثا أنها تعمل كقاعدة مشتركة "للمنتجين" وكذلك "المستخدمين" الرئيسيين لأنظمة المصفوفة، رابعا وأخيرا تعمل كإطار متوسط ، يسمح بعرض (الحقائق المنمطة) الأكثر صلة بعملية التنمية، ويمكن أن تخدم نظام لرصد عملية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية من خلال السماح بالتأثيرات في المستوى الجزئي المرتبطة بالمستوى الكلي؛

- مصفوفة الحسابات الاجتماعية هي نظام محاسبي مرن وقوي يسمح بالتضمن الصريح للوحدات النمطية التي يمكن إعتبارها أكثر صلة كحد أدنى، فمثلا تشمل نظم سوء التغذية العلاجية العلاقات الوظيفية داخل الهيكل الإنتاجي ، وتوليد الدخل الفردي والشخصي ومستويات الإنفاق والاستهلاك ، في حين أن بعض نماذج سوء التغذية الحاد قد تشمل وحدات إضافية تربط إستهلاك الأسرة (حسب الطبقات الاجتماعية والاقتصادية) بالفقر أو الاحتياجات الأساسية كعدم الرضا؛

- تجمع المصفوفة بين الخصائص الإقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يجعلها أداة مهمة في عملية دمج وتوحيد المعلومات المتوافقة مع الواقع الاقتصادي، بحيث تدمج المعلومات المعبر عنها من الناحية النقدية من الحسابات القومية ، ومصفوفات المدخلات والمخرجات ، والتعدادات والمسوحات ، بالإضافة إلى البيانات المشتتة و / أو التي تأتي من مصادر تقليدية أو غير تقليدية؛

- تمكن قوة المصفوفة في قدرتها على تصوير أنماط التوزيع وتضمن الأدوات المقابلة التي تسمح بتصميم السياسات والمحاكاة المستتيرة؛ كما أنها تظهر صراحة التدفقات الاقتصادية الدائرية، وتساهم في تطوير العديد من النماذج والتي من أهمها نموذج التوازن العام القابل للحساب كونها تفسر المصفوفة تفسيراً مباشراً وتعتبر أساساً لتحليل الإقتصادي والإقتصادي ومحاكاة السياسات الواقعية وتجري النمذجة من منظور شامل وبالتالي تقديم حلول موحدة ومجدية؛

المطلب الثاني: هيكل مصفوفة الحسابات الاجتماعية وتوازنها:

الفرع الأول: هيكل مصفوفة الحسابات الاجتماعية

يمكن النظر إلى مصفوفة الحسابات الاجتماعية على أنها مصفوفة مربعة توضح العلاقات التشابكية ما بين مختلف الأنشطة والسلع، والمتغيرات والمؤسسات وبقية أنحاء العالم، و توضح الصفوف جانب العرض، في حين توضح الأعمدة جانب الطلب ويجب أن يتساوى مجموع الأعمدة مع مجموع الصفوف، كما تمثل الصفوف " دخول" مختلف الحسابات في حين تمثل

الأعمدة " إنفاق " هذه الحسابات، أي أن كل خلية من المصفوفة تمثل المدفوعات من حسابات العمود إلى حسابات الصف، مما يجعل مجموع كل صف مساويا لمجموع كل عمود، وهو ما يحقق التوازن بين الموارد والإستخدامات لكل نشاط إقتصادي، كما أن هذه الحسابات تختلف عن الحسابات القومية التقليدية من حيث أنها لا تقتصر على بيانات توليد الدخل واستخداماته بل تشمل أيضا توزيع الدخل بين قطاعات الإقتصاد (القطاع العائلي، الشركات، الحكومة)، ويعتمد تركيب النموذج على متغيرات الناتج المحلي، الانفاق، التحويلات ما بين الحسابات المختلفة، التحويلات مع العالم الخارجي.

ويعتمد تركيب المصفوفة على بيانات:¹

- قيم الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق و عوامل الإنتاج.

- قيم الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي من جداول المدخلات - المخرجات

- التحويلات ما بين الحسابات المختلفة .

- التحويلات من وإلى العالم الخارجي .

وتستمد المصفوفة مختلف بياناتها من الجداول الإقتصادية المختلفة كجدول الموارد والإستخدامات وجدول المدخلات والمخرجات، وإحصائيات التجارة الخارجية.

تشمل هذه المصفوفة ستة حسابات رئيسية وهي: عوامل الإنتاج (العمالة ورأس المال)، السلع والخدمات، الوحدات (الأعوان) الإقتصادية (الأسر العاملة، الأسر الرأسمالية، الشركات أو المؤسسات، الدولة)، فروع الإنتاج (الزراعة والصناعة والخدمات التجارية والخدمات غير التجارية) وحساب رأس المال، بقية العالم، ويجب أن يمثل كل صنف من أصناف الحسابات السابقة ضمنا إن لم يكن صراحة في كل مصفوفة تود إستخلاص أكبر قدر من الصفقات داخل الإقتصاد.

وبالرغم من أن لهذه المصفوفة هيكل متعارف عليه، إلا أنه يمكن التفصيل أو التقليل (ضغط) في هذا الهيكل حسب إحتياج الباحث الإقتصادي، حيث يمكن إضافة أو حذف حسابات أو قطاعات إقتصادية والشكل التالي يعطي صورة عامة لهيكل المصفوفة:

¹ أحمد الكواز، مصفوفة الحسابات الإجتماعية وبعض الإستخدامات، مرجع سابق، ص 03

الجدول رقم (3-1): الهيكل الأساسي لمصفوفة الحسابات الاجتماعية

المجموع	08	07	06	05	04	03	02	01		الحساب	
الطلب على المنتجات	صادرات	تكوين رأس المال الثابت والتغير في الأسهم	استهلاك الحكومة		استهلاك الأسر		الاستهلاك المتوسط		01	السلع	الانتاج
مبيعات السلع								المبيعات المحلية	02	الخدمات	
إيرادات دخل العامل	صافي دخل العامل من ROW						إجمالي مدفوعات القيمة المضافة للعوامل		03	عوامل الانتاج	
إيرادات الأسر الحالية	صافي التحويلات الحالية من RoW	العمالة والدخل المختلط	التحويلات الحالية للأسر	الأرباح الموزعة على الأسر	التحويلات بين الأسر	العمالة والدخل المختلط			04	الأسر	المؤسسات (الحسابات الجارية)
إيرادات المؤسسة الحالية	صافي التحويلات الحالية من RoW	فائض التشغيل	التحويلات الحالية للمؤسسات			فائض التشغيل			05	المؤسسات	
إيرادات الحكومة الحالية	صافي التحويلات الحالية من RoW			ضرائب مباشرة	ضرائب مباشرة		صافي الضرائب على المنتجات		06	الحكومة ¹	
إيرادات رأس المال	صافي تحويلات رأس المال من RoW	تحويلات رأس المال	المدخرات الحكومية	مدخرات المؤسسة	مدخرات الأسر				07	حسابات رأس المال المدمجة	
إجمالي الإيرادات من RoW		الرصيد الخارجي الحالي						واردات	08	باقي العالم (حساب مشترك)	
	إجمالي النفقات من RoW	نفقات رأس المال	نفقات الحكومة الحالية	نفقات المؤسسات الحالية	نفقات الأسر الحالية	مدفوعات دخل العامل	تكاليف خدمات الإنتاج	عرض المنتجات		المجموع	

المصدر: Round, J I (2003) 'Constructing SAMs for Development Policy Analysis: Lessons Learned and Challenges Ahead, Economic Systems Research, 15(2), p17.

¹ المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر

الفرع الثاني: تفصيل هيكل مصفوفة الحسابات الإجتماعية

- حساب الإنتاج: يتكون حساب الإنتاج من إستخدامات السلع الوسيطة وعوامل الإنتاج في العمود والمبيعات السلعية للسوق المحلي والخارجي في الصف، حيث يمثل حساب السلع متحجر كبير يقوم بشراء السلع من الأنشطة الإنتاجية المحلية والأجنبية (الإنتاج المحلي + الواردات + قيمة الضرائب غير المباشرة الصافية على المنتجات) على طول العمود وبيعها للقطاعات الاستهلاكية على عرض الصف ويمثل هذا الحساب هيكل الإنتاج الوطني للفروع المختلفة (الناتج المحلي الإجمالي (GNP)).

- حساب عوامل الإنتاج: يشمل حساب عوامل الإنتاج عائدات مبيعات خدمات العوامل في الصف وتوزيع هذه الدخول على أصحاب العوامل (المؤسسات) في شكل أجور وأرباح في العمود، ويتبع التدفقات المتعلقة به والتي عادة ما تكون العمالة ورأس المال، كما يأخذ حساب العوامل في الحسبان تفصيل مكافأة العامل التي يتلقاها الوكلاء ويعوض القطاع الإنتاجي العمالة ورأس المال الذي يتم تحويله إلى الأسر والشركات والدولة المالكة عوامل الإنتاج من خلال حساب العامل يمكن فهم حساب العامل كحساب انتقالي يسمح بتقسيم دخل العمالة وعامل رأس المال بين مختلف العوامل الاقتصادية.¹

- المؤسسات (الحسابات الجارية) يقوم حساب المؤسسات بتجميع الحسابات الفرعية للأسر ، الشركات ، والدولة ، ويمكن تقسيم كل منها إلى عدة حسابات فرعية، تقوم هذه الحسابات بتوزيع القيمة المضافة واستخدامها وكذلك التحويلات بين المؤسسات،² حيث يتلقى الحساب الفرعي للأسرة دخل العامل (العمالة ورأس المال) من الشركات والدولة وبقية العالم، في المقابل يدفع الضرائب والمساهمات الاجتماعية ، ويستحوذ على السلع والخدمات الاستهلاكية ، ويقوم بالتحويلات إلى الوحدات المؤسسية الأخرى، ويتم توفير الدخل المتبقي من قبل الأسرة من خلال حساب التراكم، كما يتلقى الحساب الفرعي للمؤسسات حصة من الأرباح الناتجة عن الأنشطة الإنتاجية وتحويلات من الوحدات المؤسسية الأخرى المقيمة والإجنبية ويتم تحويل هذا الدخل جزئياً - في شكل فوائد وأرباح وإيجارات وضرائب ومساهمات الضمان الاجتماعي الإلزامي - إلى مالكي الأصول المالية والمساهمين والدولة، يتم احتساب المتبقي ، أي مدخرات الشركات، على حساب التراكم، لذلك نلاحظ هناك تدفقات متقاطعة بين المؤسسات وحساب توفير الاستثمار (I-S) يقيس تدفقات توفير الاستثمار حيث يجمع المدخرات عبر الصف من الوحدات المؤسسية المقيمة وغير المقيمة لتمويل الاستثمار في العمود الثاني، أما حساب الدولة والإدارات العمومية فإنه يتلقى تحويلات مداخيل من مختلف الوحدات الإقتصادية الأخرى على شكل ضرائب مباشرة وغير مباشرة ويتم إنفاقها على شكل تحويلات وإعانات للعائلات والمؤسسات وبقية العالم، والباقي يتم وضعه في حساب التراكم كإدخار للحكومة.

¹ Sabrina Zerkak ou Mohamed Achouche, Une Matrice de Comptabilite Sociale de L'économie Algérienne Pour l'année 2013 : Méthode et Résultats, Les cahiers du Cread N° 117, P07

² Same source, P 08

- حسابات رأس المال: تشمل مقبوضات حساب رأس المال كل من مدخرات الأسر، الشركات، الحكومات والفوائض الخارجية وتمثل نفقاته في الإنفاق على الاستثمار.

- العلم الخارجي: وتشمل مقبوضات العالم الخارجي على المداخيل الناتجة عن الواردات، والتحويلات الجارية وتشمل النفقات الصادات، وتحويلات الوحدات الإقتصادية، ويمثل الفرق بين الإيرادات والنفقات صافي التدفقات الرأسمالية من الخارج.¹

الفرع الثالث: توازن مصفوفة الحسابات الإجتماعية

إن إختلاف مصادر البيانات المعتمد عليها في بناء مصفوفة الحسابات الإجتماعية وعدم إتساقها، وإدخال التعديلات عليها مما يجعل المصفوفة في حالة اللاتوازن، وبالتالي من أجل موازنتها من تقنيات ومناهج ووسائل توحد هذه البيانات المختلفة المصادر و توازن المصفوفة، ومن بين الأساليب الرئيسية الرياضية المستخدمة في موازنة مصفوفة الحسابات الإجتماعية:

- أسلوب RAS والذي يعد من الطرائق الأكثر إستعمالا والذي يستخدم عند إختلال التساوي بين مجموع الأعمدة والصفوف، أو عند تحديث المصفوفة بإضافة بيانات جديدة، ويعتمد أسلوب RAS على نهج التقريب المتتابع، ويقوم على إفتراض وجود تغير في العلاقات الإقتصادية والفنية بين سنتي الأساس والسنة اللاحقة كون تقنيات الإنتاج ستغير مع مرور الزمن² بسبب التغير التكنولوجي وزيادة الطلب على منتجات ما و دخول قطاع معين بمنتجات جديدة وغيرها، بمعنى أنه يتطلب في البداية وجود مصفوفة متوازنة لسنة ما للوصول إلى مصفوفة محدثة لسنة لاحقة من خلال إدخال بيانات جديدة، ولذلك سمي هذا الأسلوب بأسلوب RAS لأنه يبحث عن مصفوفة معاملات محدثة A قريبة من المعاملات الأولية وتتفق مع المجموع المختلفة للصفوف S والأعمدة R في تقريبات متتابعة بإستخدام التناسب المزدوج، ويمكن إستخدام هذا الأسلوب بواسطة بعض البرمجيات البسيط الموجودة في الحاسب الآلي وذلك لسهولة وبساطته.

- طريقة Cross- entropy(CE) وهي توسع للطريقة السابقة، وهي خوارزمية Monte Carlo التكريرية متعددة الإستخدامات التي تم تطويرها في الأصل لمحاكاة الأحداث النادرة³ بواسطة Rubinstein سنة 1999 كتوسيع لعمله السابق على تقليل التباين، وتم تطوير طريقة CE كوسيلة لحساب احتمالات الأحداث النادرة أي احتمالات صغيرة جدا، كون هذا الاحتمال يتطلب جهد محاكاة كبير، يتناسب عكسيا مع حجم احتمال الحدث النادر، وتعتمد طريقة CE على فكرتين الفكرة الأولى هي تقدير احتمالية الاهتمام عن طريق التغيير التدريجي لتوزيع العينات من الأصل إلى التوزيع الذي من المرجح أن يحدث

¹Hervé Guyomard, Nadine Herrard and others , **La matrice de comptabilité sociale française du modèle Megaaf et de la maquette Megalex**, Document de travail Megaaf n01 Décembre 1995, version révisée te 4 mars 1996, P05

² Ronald E. Miller and Peter D. Blair, **Input-Output Analysis**, 2nd ED, Cambridge University Press, America, 2009, P 303

³ Joshua C.C. Chan and Dirk P. Kroese, **Improved Cross-Entropy Method for Estimation**, Statistics and Computing, Vol 22 (5), September 2012, P 1032

الحدث النادر فيه لإزالة التحيز في التقدير، الفكرة الثانية هي إستخدام المسافة لبناء تسلسل توزيعات أخذ العينات حيث يعمل هذا على تبسيط الحساب العددي بشكل كبير في كل خطوة ويوفر خوارزميات سريعة وفعالة يسهل على الممارسين تنفيذها، وقد تم تطبيق طريقة CE بنجاح على مجموعة متنوعة من مشاكل التقدير والتحسين.¹

¹ Dirk P. Kroese and others, **The Cross-Entropy Method for Estimation**, Handbook of Statistics, Vol 31, Chennai: Elsevier B.V, 2013, PP 19-20

المبحث الثالث: تطبيق نموذج التوازن العام على الإقتصاد الجزائري

تكلمنا في الفصلين السابقين عن ترشيد الإنفاق العام ومؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في الميزانية وميزان المدفوعات والدين العام، وتطرقنا في المبحثين السابقين من هذا الفصل إلى الجانب النظري لنماذج التوازن العام القابل للحساب، ومصفوفة الحسابات الإجتماعية والتي تعد بمثابة الجانب المحاسبي لهذا النموذج، والتالي فإننا سنحاول تطبيق نموذج التوازن العام القابل للحساب على الإقتصاد الجزائري من خلال تبيان أثر ترشيد الإنفاق العام على التوازن المالي في الجزائر بإستخدام نماذج التوازن العام القابلة للحساب، و تعتمد بشكل كبير على مصفوفة الحسابات الإجتماعية التي تعد بمثابة قاعدة بيانات شاملة ذات أهمية كبيرة، وسنعمد في هذه الدراسة على الشكل النموذجي الستاتيكي الذي قام بإنجازه الإقتصادي Bernard Decaluwé مع مجموعة من الإقتصاديين، وسنحاول تكييفه مع الإقتصاد الجزائري كونه نموذج عام ولا يخص إقتصاد معين، وبما أنه يعتمد على سنة أساس واحدة كسنة مرجعية فإننا سنعمد في هذه الدراسة على سنة 2012 كسنة مرجعية.

وكمنهجية عمل سنتطرق أولا إلى مصفوفة الحسابات الإجتماعية للإقتصاد الجزائري لسنة 2012 بشكل مختصر، ثم سنقوم ببناء نموذج توازن عام قابل للحساب من خلال تطبيق مراحل السابقة الذكر.

المطلب الأول: مصفوفة الحسابات الإجتماعية للإقتصاد الجزائري لسنة 2012

الفرع الأول: هيكل مصفوفة الحسابات الإجتماعية للإقتصاد الجزائري لسنة 2012

مصفوفة الحسابات الإجتماعية هي نظام بيانات، بما في ذلك البيانات الإجتماعية والإقتصادية لكل إقتصاد، حيث تأتي مصادر هذه البيانات من جداول المدخلات والمخرجات، وإحصاءات الدخل القومي، وإحصاءات دخل الأسرة ونفقاتها، فهي تبين المزيد من التفاصيل حول جميع أنواع المعاملات داخل الإقتصاد، وتصنف المؤسسات المختلفة إلى خلفياتها الإجتماعية والإقتصادية بدلا من أنشطتها الاقتصادية أو الوظيفية، وبالتالي فهي أداة مهمة في التخطيط تتطلب معطيات دقيقة ذات مصداقية.

1- مصادر بياناتها

تم الإعتماد في تكوين وبناء مصفوفة الحسابات الإجتماعية للإقتصاد الجزائري لسنة 2012 بنسبة كبيرة على جدول المدخلات والمخرجات والجدول الإقتصادي الكلي لنفس السنة، وباقي البيانات تحصلنا عليها من مصادر أخرى كوزارة المالية والديوان الوطني للإحصائيات، والتي يعبر عنها بملايين الدينارات.

2- حساباتها

تشكل مصفوفة الحسابات الإجتماعية للإقتصاد الجزائري لسنة 2012 من عوامل الإنتاج و القطاعات الإقتصادية والمتعاملون الإقتصاديون، فبالنسبة لعوامل الإنتاج فإننا نعتمد في هذه الدراسة على عاملي إنتاج وهما العمل ورأس المال ولا يتم التفصيل فيهما، وستمثل كل من العائلات والحكومة والمؤسسات وباقي العالم المتعاملون الإقتصاديون في هذه الدراسة، ويعتبر هؤلاء بمثابة القنوات التي تمر منها مختلف المعاملات المالية، وقد تم تجميع 19 قطاع إنتاجي في أربع قطاعات تماشيا مع متطلبات الدراسة والمتمثلة في قطاعات الزراعة و الصناعة والخدمات التسويقية والخدمات الغير تسويقية.

3- بناؤها

كما ذكرنا سابقا فإن بناء مصفوفة الحسابات الإجتماعية للإقتصاد الجزائري لسنة 2012 يعتمد وبنسبة كبيرة على جدول المدخلات والمخرجات والجداول الإقتصادية الكلية لنفس السنة، وقد تم تشكيل هذه المصفوفة من 18 سطر وعمود وفق الترميز التالي:

Agr: قطاع الزراعة	Travail: العمل
Ind: قطاع الصناعة	Capital: رأس المال
Serv: قطاع الخدمات التسويقية	Ménage: العائلات
Sad: قطاع الخدمات غير التسويقية	Entreprise: المؤسسات أو الشركات
Accumulation: التراكم	Etat: الدولة أو الحكومة
	R.Monde: باقي العالم

وقد تم بناء هذه المصفوفة حسب إحتياجات هذه الدراسة فلم يتم التفصيل في الحسابات والقطاعات الغير معنية بمتغيرات الدراسة وتم أخذها بشكل إجمالي، وعليه يكون هيكل مصفوفة الحسابات الإجتماعية للإقتصاد الجزائري لسنة 2012 حسب متطلبات الدراسة كالتالي:

الوحدة : مليون دج

الجدول رقم (3-2): مصفوفة الحسابات الإجتماعية للإقتصاد الجزائري لسنة 2012

Recettes → Dépenses ↓		1	2	3	4	5	6	7	8	9
		Travail	Capital	Ménage	Entreprise	Etat	R.Monde	Agr	Ind	Serv
1	Travail							132450	937481	442554
2	Capital							1289243	6479023	2747834
3	Ménage	4180112.7			4613017.6	29572				
4	Entreprise		10512981.8				35756.2			
5	Etat			645416.1	2662077.5					
6	R.Monde		3118.2		31402.8					
7	Agr									
8	Ind									
9	Serv									
10	Sad									
11	Agr			1576766				101114	317038	67091
12	Ind			1825817				709480	-2032439	652154
13	Serv			2868711.7				292840	447887	711228
14	Sad					3432939.7				
15	Agr						3758			
16	Ind						5625662			
17	Serv						587511.3			
18	Accumulation			1905991.5	3242240.1	970756.9	-1833210.5			
	Total	4180112.7	10516100	8822702.3	10548738	4433268.6	4419477	2525127	6148990	4620861

10	11	12	13	14	15	16	17	18	
Sad	Agr	Ind	Serv	Sad	Agr	Ind	Serv	Accumulation	Total
2667627.7									4180112.7
									10516100
									8822702.3
									10548738
	92764	772220	260791						4433268.6
	355804	3429760	599392						4419477
	2521369				3758				2525127
		523328				5625662			6148990
			4033349.7				587511.3		4620861
				3432939.7					3432939.7
158128								749800	2969937
34318								3535978	4725308
572866									4893532.7
									3432939.7
									3758
									5625662
									587511.3
									4285778
3432939.7	2969937	4725308	4893532.7	3432939.7	3758	5625662	587511.3	4285778	

المصدر: من إعداد الطالب بالإستعانة على جدول المدخلات والمخرجات والجداول الإقتصادية الكلية لسنة 2012

(وزارة المالية: <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar> /)

الفرع الثاني: قراءة مختصرة للمصفوفة

إن مصفوفة الحسابات الإجتماعية هي عبارة عن مجموعة من المصفوفات الجزئية المشكلة داخلها والتي يمكن أن نذكر منها:

1- مصفوفة التحويلات

الجدول رقم(3-3): التحويلات بين الوحدات الإقتصادية

الوحدة: مليون دينار جزائري

Unités économiques	Ménage	Entreprise	Etat	R.Monde
Ménage		4613017.6	29572	
Entreprise				35756.2
Etat	645416.1	2662077.5		
R.Monde		31402.8		

المصدر: من إعداد الطالب بالإستعانة على مصفوفة الحسابات الإجتماعية لسنة 2012

كتحليل للجدول أعلاه نرى أن العائلات الجزائرية تستقبل من الشركات والإدارات العمومية مايقارب 4642589.6 مليون دج كتحويلات في شكل أرباح وفوائد ومنح وإعانات وتعويضات وتأمينات، في حين تقدم العائلات للإدارات العمومية مايقارب 645416.1 مليون دج كتحويلات في شكل ضرائب مباشرة وتكاليف الكراء ومساهمات الضمان الإجتماعي وتأمينات وغيرها من التحويلات، في حين يتم تحويل مايقارب 35756.2 مليون دج من العالم الخارجي إلى الشركات عن طريق حصص الأرباح على رؤوس الأموال والفوائد وغيرها، وتدفع الشركات حوالي 4613017.6 مليون دج للعائلات و 2662077.5 دج للإدارات العمومية و 31402.8 مليون دج للعالم الخارجي في شكل فوائد وضرائب وتكاليف كراء وتأمينات وغيرها، كما تستقبل الإدارات العمومية تحويلات من العائلات والشركات مقدرة بـ 3307493.6 مليون دج كفوائد ومساهمات الضمان الإجتماعي وضرائب مباشرة وغير مباشرة وغيرها، وتدفع الإدارات العمومية للعائلات مايقارب 29572 مليون دج كتحويلات وإعانات وتأمينات وغيرها، في حين أن العالم الخارجي يحول له مايقارب 31402.8 مليون دج من طرف الشركات كفوائد وتأمينات وتحويلات أخرى.

2- مصفوفة الدخل والادخار للوحدات الإقتصادية

الجدول رقم(3-4): دخل وإدخار الوحدات الإقتصادية

الوحدة: مليون دينار جزائري

Unités économiques	Epargne	Revenu
Ménage	1905991.5	8822702.3
Entreprise	3242240.1	10548738
Etat	970756.9	4433268.6
R.Monde	-1833210.5	4419477

المصدر: من إعداد الطالب بالإستعانة على مصفوفة الحسابات الإجتماعية لسنة 2012

يتكون دخل العائلات الجزائرية من الكتلة الأجرية المقدمة من طرف القطاعين العام والخاص وأرباح عائدات رأس المال وفوائد القروض والمنح والإعانات وتعويضات الضمان الإجتماعي والتأمينات، وقد بلغ مجموع دخل العائلات الجزائرية مايقارب 8822702.3 مليون دج وبلغ إيدارها من هذا الدخل حوالي 1905991.5 مليون دج، في حين بلغ دخل الشركات 10548738 مليون دج متمثلة في حصتها من مجموع عائدات رأس المال والتحويلات المقدمة لها من طرف الوحدات الإقتصادية الأخرى، وبلغ إيدارها من هذا الدخل 3242240.1 مليون دج، أما الإدارات العمومية فدخلها -المتكون من حصتها من عائدات رأس المال والضرائب المختلفة على الدخل والإنتاج والرسوم الجمركية والقيم المضافة- بلغ 4433268.6 مليون دج وإيدارها قدر بـ 970756.9 مليون دج، وبلغ دخل العالم الخارجي مايقارب 4419477 مليون دج.

3- مصفوفة الإستهلاكات الوسيطة

الجدول رقم(3-5): الإستهلاكات الوسيطة

الوحدة: مليون دينار جزائري

	Agr	Ind	Serv	Sad
Agr	101114	317038	67091	158128
Ind	709480	-2032439	652154	34318
Serv	292840	447887	711228	572866

المصدر: من إعداد الطالب بالإستعانة على مصفوفة الحسابات الإجتماعية لسنة 2012

يمثل الجدول أعلاه الإستهلاكات الوسيطة بين مختلف القطاعات الإقتصادية حيث بلغت أكبر قيمة لها بين قطاعي الزراعة والصناعة بمقدار 709480 مليون دج وأقل قيمة لها بين قطاعي الخدمات التسويقية والزراعة بمقدار 67091 مليون دج.

4- مصفوفة الطلب على رأس المال والعمل

الجدول رقم(3-6): الطلب على رأس المال والعمل

الوحدة: مليون دينار جزائري

	Agr	Ind	Serv	Sad
Travail	132450	937481	442554	2667627.7
Capital	1289243	6479023	2747834	/
Valeur ajoutée ajoutée	1421693	7416504	3190388	2667627.7
Travail/ Valeur ajoutée	0.09316	0.1264	0.13871	1
Capital / Valeur ajoutée	0.90684	0.8736	0.86129	0
Rapport de densité	9.73381	6.9111	6.20904	0

المصدر: من إعداد الطالب بالإستعانة على مصفوفة الحسابات الإجتماعية لسنة 2012

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القطاع الصناعي هو المساهم الأكبر في تكوين القيمة المضافة بقيمة 7416504 مليون دج من بين كل القطاعات، وبالمقارنة بين رأس المال والعمل في تكوين القيمة المضافة نجد أن رأس المال يساهم بنسب كبيرة في تكوينها لجميع

القطاعات الإقتصادية الزراعي والصناعي والخدمات التسويقية بـ 0.90 و 0.87 و 0.86 على التوالي، أما قطاع الخدمات الغير التسويقية فهو يستخدم العمل فقط كمدخل وحيد في الإنتاج كونه يمثل الإدارة العامة، كما يستخدم عنصر رأس المال بكثافة من طرف القطاعات الإقتصادية وهذا ما تبينه نسبة كثافة رأس المال للعمل والمثلة في القيم 9.73 و 6.91 و 6.20 للقطاعات الزراعي والصناعي والخدمات التسويقية على التوالي.

5- الإنتاج المحلي والصادرات والواردات والطلب على الإستثمار للقطاعات الإقتصادية

الجدول رقم (3-7): الإنتاج المحلي والصادرات والواردات والطلب على الإستثمار للقطاعات الإقتصادية

الوحدة: مليون دينار جزائري

	Agr	Ind	Serv	Sad
Production local	2521369	523328	4033349.7	3432939.7
Exportations	3758	5625662	587511.3	-
Importations	355804	3429760	599392	-
demande d'investissement	749800	3535978	-	-

المصدر: من إعداد الطالب بالإستعانة على مصفوفة الحسابات الإجتماعية لسنة 2012

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول أن قطاع الخدمات التسويقية وغير التسويقية هما الأكثر مساهمة في الإنتاج المحلي بقيمة 4033349.7 و 3432939.7 مليون دج على التوالي الأمر الذي يدل على ضعف مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في الإنتاج المحلي رغم أهميتهما ودورهما الفعال في الإقتصاد الوطني ويرجع هذا إلى اعتماد الجزائر على الواردات بنسبة كبيرة، وبالنظر إلى قيمة الصادرات والواردات والطلب على الإستثمار لمختلف القطاعات يلاحظ أن القطاع الصناعي هو الأكثر إستيراد وتصديرا من بين القطاعات حيث بلغت صادراته و وارداته وطلبه على الإستثمار 5625662 و 3429760 و 3535978 مليون دج على التوالي، كما نجد أن قطاعي الصناعة والخدمات التسويقية فاقت صادراتها و وارداتها أي أنها حققت فائض في الميزان التجاري.

وكقراءة لبقية القيم يلاحظ من خلال السطر الثالث من المصفوفة أن العائلات تتلقى أجورها مقابل العمل بقيمة 4180112.7 مليون دج وأرباح مساهماتهم في الشركات بقيمة 4613017.6 مليون دج وإعانات من الدولة بقيمة 29572 مليون دج، في حين يوضح السطر الرابع موارد المؤسسات والتي تعتمد بنسبة كبيرة على رأس المال وهو ما يوضحه قيمة عائده والتي بلغت قيمة 10512981.8 مليون دج، كما أنها تعتمد أيضا على تحويلات من العالم الخارجي بقيمة مليون 35756.2 دج، ويبين السطر الخامس إيرادات الدولة من الضرائب المباشرة المفروضة على العائلات والشركات بقيمة 645416.1 و 2662077.5 مليون دج على التوالي والتي تدل على اعتماد الدولة في تحصيل ضرائبها على الشركات أكثر من العائلات.

6- توازن مصفوفة الحسابات الإجتماعية للإقتصاد الجزائري لسنة 2012

إن لأي مصفوفة حسابات إجتماعية إتساقين داخلي وخارجي، فالإتساق الداخلي يتحقق بالتساوي بين مجموع الأسطر و مجموع الأعمدة التي تقابلها للمصفوفة وهو محقق في مصفوفتنا السابقة، بينما الإتساق الخارجي فيتحقق من خلال التوازن الإقتصادي الكلي المحاسبي داخل المصفوفة، فمثلا يتحقق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي من خلال المعادلة التالية:

$$Y + M = C + G + IT + X$$

$$158219887.7 + 4384956 = 6271294.7 + 3432939.7 + 4285778 + 6216931.3$$

$$20206943.7 = 20206943.7$$

ويتساوى الإستثمار الكلي مع الإدخار الكلي من خلال المعادلة التالية:

$$IT = SR + SM + SG + SE$$

$$4285778 = -1833210.5 + 1905992 + 970756.9 + 3242240.1$$

$$4285778 = 4285778$$

المطلب الثاني: بناء نموذج التوازن العام القابل للحساب للإقتصاد الجزائري

سنقوم في هذا المبحث بتطبيق نموذج التوازن العام القابل للحساب على الإقتصاد الجزائري من خلال معرفة دور ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التوازن المالي، وذلك من خلال مؤشراتته المالية والمتمثلة في الموازنة العامة وميزان المدفوعات والدين العام، وقد إعتمدنا على الشكل النموذجي المفتوح الستاتيكي المنجز من طرف الإقتصادي Bernard Decaluwé وآخرون سنة 2001 والمتكون من عملي إنتاج العمل ورأس المال و أربع فروع إنتاجية زراعة وصناعة وخدمات تسويقية وخدمات غير تسويقية، و أربع أعوان إقتصادية العائلات والمؤسسات والحكومة والعالم الخارجي، ويستند هذا النموذج الستاتيكي على بيانات سنة واحدة وهي سنة 2012، ويعتمد على عدة فرضيات هي:

- يتميز بالمنافسة الكاملة والأسعار العالمية لا تتأثر به والنقود تنصف بالحيادية؛
- أسعار الصادرات والواردات تحددها الأسواق العالمية، وحرية المنتجين المحليين في الأسواق الخارجية؛
- إستغلال الصناعات لعوامل الإنتاج والمنتجات الوسيطة من الأنشطة الأخرى؛
- مرونة الإحلال التقنية معدومة بين المدخلات الوسيطة فيما بينها وبين المدخلات الوسيطة وعوامل الإنتاج؛
- توجيه الإنتاج المحلي لكل من الإستهلاك المحلي والتصدير من خلال ثبات مرونة التحول التجاري؛
- توزيع الإستهلاك العائلي بين مختلف المنتجات حسب دالة الطلب بحيث تعظم الأسر دالة منفعتها تحت قيد ميزانيتها؛
- تدفع العائلات والمؤسسات الضرائب والرسوم للحكومة، وتتحصل المؤسسات على دخلها من العائد من رأس المال ومن التحويلات وتوزعه بدورها على الإدخار وأجور الأسر والهيئات الأخرى، كما تتم التحويلات بين مختلف الهيئات والأعوان الإقتصادية؛

- يتحرك العمل بين القطاعات الإنتاجية مما يجعل تخصيص العامل لا يتأثر بنقل الموارد إلى بقية العالم، بينما رأس المال هو المحدد لكل قطاع إنتاجي.

الفرع الأول: مراحل بناء النموذج

تقوم هذه الدراسة على إتباع المراحل الخاصة بنموذج التوازن العام القابلة للحساب السابقة الذكر، حيث أخذنا سنة 2012 كسنة أساس وسنقوم كخطوة أولى بتعريف مختلف كيانات النموذج وهي مختلف العناصر المكونة له من مجموعات ومتغيرات ومعلمات التي إستعملناها في نماذج التوازن العام القابلة للحساب في لغة البرنامج المستخدم في هذه الدراسة وهو برنامج GAMS والذي يسهل إيجاد الحل التوازني الرياضي الآني لنظام المعادلات في النموذج، ويمكن أن نعتبر أنه تم معايرة هذا النموذج عندما تكون النتيجة المحصل عليها تعكس معطيات سنة الأساس، وبالتالي فإننا نعتبر هذه المعطيات سيناريو مرجعي نقوم على أساسه ببناء سيناريوهات الدراسة.

1- مجموعة القطاعات الاقتصادية (الإنتاج)

وتتكون هذه المجموعة من 19 قطاع، ولتسهيل معالجة البيانات في النموذج نرمز للإنتاج أو المنتجات التي تقدمها المجموعة بأكثر من إسم واحد، فترمز بالرمز i للأسطر j وللأعمدة وذلك حسب موضع المتغيرة في جدول المعطيات في برنامج GAMS، والقطاعات التي تضمها هذه المجموعة هي :

الجدول رقم(3-8): القطاعات الاقتصادية وترميزها

الرمز	إسم القطاع	الرمز	إسم القطاع
TEXT	المنسوجات والملابس والجوارب	AGR	الزراعة والغابات وصيد الأسماك
CUIR	الجلود والأحذية	EAU	الماء والطاقة
BOIS	الخشب والورق والفلين	HYD	المحروقات
AUTIND	الصناعات المختلفة	STPP	الخدمات والاشغال العمومية البترولية
TRANS	النقل والاتصالات	MEC	المناجم والمحاجر
COMM	هوامش التجارة	ISMME	الصناعات المعدنية
HOT	فنادق المقاهي والمطاعم	MATCON	مواد البناء
SERENT	خدمات المقدمة للشركات	BTPH	البناء والاشغال العمومية
SERMEN	الخدمات المقدمة للأسر	CHIMIE	المواد الكيميائية والبلاستيكية. والمطاط
		IAA	الصناعة الغذائية

المصدر : من إعداد الطالب

- نرمز للقطاعات ذات المنتجات المسوقة بالرمز tr وهي مجموعة فرعية من المجموعة i، وتضم كل القطاعات ماعدا قطاع الإدارات العمومية SERNM وهو قطاع يقدم الخدمات غير المسوقة وتقدم بصورة مجانية أو شبه مجانية ونرمز لها بالرمز ntr.

- كما نقسم هذه القطاعات أيضا إلى مجموعات فرعية من المجموعة tr ونرمز لها بالرمز hydro وهي تضم قطاع المحروقات HYD وذلك لخصوصية القطاع وأهميته في الإقتصاد الجزائري، ويتم هذا التمييز لتسهيل التعامل معه في تخصيص المعادلات الخاصة به والتي تأخذ طابعا خاصا، أما القطاعات المتبقية (ماعدا قطاع الإدارات العمومية) فنرمز لها بالرمز nhydro

- نرمز للقطاعات ذات الإنتاج الموجه نحو التصدير بالرمز x وهي مجموعة فرعية من مجموعة القطاعات i وهي تضم كل القطاعات ماعدا قطاعات BTPH، AI، SERNM، STPP، فهي قطاعات غير مصدرة للخارج ونرمز لها بالرمز nx، كما نخصص مجموعة فرعية أخرى تضم كل القطاعات المصدرة ماعدا قطاع المحروقات ونرمز لها بالرمز nhx

- نرمز للقطاعات المستوردة بالرمز m وهي تضم كل القطاعات i ماعدا قطاعات EAU، HYD، STPP، COMM، AI، SERNM، والتي نرمز لها بالرمز nm مونها قطاعات غير مستوردة.

نخصص القطاعات التي نطبق المعادلات التوازنية وذلك تطبيقا لقانون والراس والذي ينص على أنه إذا تم تطبيق التوازن على n-1 سوق فإن السوق الأخير n يتوازن تلقائيا، فتتضمن المجموعة good كل القطاعات ماعدا القطاع الأخير وهو SERNM والذي سنطبق عليه قانون والراس.

2- مجموعة الوحدات الإقتصادية

وتتضمن الوكلاء أو الأعوان الإقتصاديين، ونرمز لها بالرمز ins وهي تضم مايلي:

MEN: حسابات العائلات

SQS: حساب الشركات أو المؤسسات

ETAT: حساب الإدارات العمومية

RDM: حساب العالم الخارجي

3- معادلات النموذج

3-1. معادلات الإنتاج

$$[1]. VA_j = A_j LD_j^{\alpha_j} KD_j^{1-\alpha_j} ; \quad (j = 1.2.3)$$

$$[2]. VA_4 = LD_4$$

$$[3]. XS_j = \frac{VA_j}{v_j} ; \quad (j = 1.2.3.4)$$

$$[4]. CI_j = io_j XS_j ; \quad (j = 1.2.3.4)$$

$$[5]. DI_{ij} = aij_{ij} CI_j ; \quad (i = 1.2.3 ; j = 1.2.3.4)$$

$$[6]. DIT_i = \sum_{j=1}^4 a_{ij} C_{ij} ; \quad (i = 1.2.3)$$

$$[7]. LD_j = \frac{\alpha_j PV_j VA_j}{W} ; \quad (j = 1.2.3)$$

$$[8]. LD_4 = \frac{P_4 XS_4 - \sum_{i=1}^3 PC_i DT_{i4}}{W}$$

2-3. معادلات الدخل - الإدخار

$$[9]. YM = W \sum_{j=1}^4 LD_j + \lambda \sum_{j=1}^4 r_j KD_j + Tr_{GM} + Tr_{RM}$$

$$[10]. YDM = YM - TD_M$$

$$[11]. SM = s_m YDM$$

$$[12]. YE = (1 - \lambda) \sum_{j=1}^4 r_j KD_j + Tr_{GE}$$

$$[13]. SE = YE - TD_E$$

3-3. إيرادات - إدخار الدولة

$$[14]. TVA_j = t_{vj} (P_j XS_j - PE_j EX_j) + t_{vj} (1 + t_{mj}) PWM_j ER M_j ; \quad (j = 1.2.3)$$

$$[15]. DTI_j = t_{mj} PWM_j ER M_j ; \quad (j = 1.2.3)$$

$$[16]. YG = \sum_{j=1}^3 TVA_j + \sum_{j=1}^3 DTI_j + TD_M + TD_E + Tr_{RG}$$

$$[17]. SG = YG - G - Tr_{GM} - Tr_{GE} - Tr_{GR}$$

4-3. معادلات هامش الربح التجاري MC_j

$$[18]. MC_j = T_{MCj} (PD_j D_j + PM_j M_j ; \quad (j = 1.2.3)$$

$$[19]. TD_M = t_{YM} YM$$

$$[20]. TD_E = t_{YE} YE$$

5-3. دوال التجارة الخارجية

$$[21]. Q_j = A_j^M \left[\delta_j^M M_j^{-P_j^M} + (1 - \delta_j^M) D_j^{-P_j^M} \right]^{\frac{1}{P_j^M}} ; \quad (j = 1.2.3)$$

$$[22]. M_j = \left[\left(\frac{\delta_j^M}{1 - \delta_j^M} \right) \left(\frac{PD_j}{PM_j} \right) \right]^{\delta_j^M} D_j ; \quad (j = 1.2.3)$$

$$[23]. XS_j = B_j^E \left[\delta_j^E (EX_j)^{-P_j^E} + (1 - \delta_j^E) D_j^{-P_j^E} \right]^{\frac{1}{P_j^E}} ; \quad (j = 1.2.3)$$

$$[24]. D_j = \left[\left(\frac{1-\delta_j^E}{\delta_j^E} \right) \left(\frac{PE_j}{PI_j} \right) \right]^{\delta_j^E} EX_j \quad ; \quad (j = 1.2.3)$$

3-6. الطلب النهائي الداخلي

$$[25]. C_{Mi} = \frac{B_{Mi} Y_{DM}}{P_{ci}} \quad ; \quad (i = 1.2.3)$$

$$[26]. INV = \frac{\mu_i IT}{P_{ci}} \quad ; \quad (i = 1.2.3)$$

$$[27]. G = P_4 X S_4$$

3-7. الأسعار

$$[28]. PV_j = \frac{P_j X S_j - \sum_{i=0}^3 P_{ci} D_{ij}}{P_{ci}} \quad ; \quad (i = 1.2.3.4)$$

$$[29]. r_j = \frac{PV_j VA_j - WLD_j}{KD_j} \quad ; \quad (j = 1.2.3)$$

$$[30]. PM_j = ER PWM_j (1 + t_{Mj})(1 + tv_j) \quad ; \quad (j = 1.2.3)$$

$$[31]. PE_j = ER PWE_j \quad ; \quad (j = 1.2.3)$$

$$[32]. PD_j = \frac{P_{Cj} Q_j - PM_j M_j}{D_j} \quad ; \quad (j = 1.2.3)$$

$$[33]. PI_j = \frac{PD_j}{1 + tx_j} \quad ; \quad (j = 1.2.3)$$

$$[34]. P_j = \frac{PI_j D_j + PE_j EX_j}{XS_j} \quad ; \quad (j = 1.2.3)$$

$$[35]. P_{injex} = \sum_{j=1}^4 PV_j \delta_j$$

3-8. التوازن

$$[36]. IT = SM + SE + SG + SR$$

$$[37]. LS = \sum_{j=1}^4 LD_j$$

$$[38]. Q_j = DIT_i + CM_i + INV_i \quad ; \quad (j = 1.2.3)$$

$$[39]. SR = ER \sum_{j=1}^3 PWM_j M_j + Tr_{ERDM} + Tr_{ERDM} + Tr_{GR} + DIV_{ER} + Tr_{GR} ER \sum_{j=1}^3 PWE_j EX_j$$

4- ضبط النموذج

إن عدد المعادلات والمتغيرات في نموذج التوازن العام القابل للحساب للإقتصاد الجزائري 96 معادلة و 104 من المتغيرات، وهذا الأمر يجعل من المستحيل إيجاد حل لهذا النموذج لعدم تساوي عدد المعادلات وعدد المتغيرات، ومن أجل تحقيق التساوي بينهما لضمان إمكانية إيجاد حل لهذا النموذج سوف نقوم بتثبيت 18 متغير وجعلها متغيرات خارجية، وهذا ماسنوضحه في التمثيل الرياضي للنموذج.

الفرع الثاني: التمثيل الرياضي للنموذج المفتوح للإقتصاد الجزائري

1. الإنتاج

المعادلة	العدد
[1]. $VA_j = A_j LD_j^{\alpha_j} KD_j^{1-\alpha_j}$	3
[2]. $VA_4 = LD_4$	1
[3]. $XS_j = \frac{VA_j}{v_j}$	4
[4]. $CI_j = io_j XS_j$	4
[5]. $DI_{ij} = aij_{ij} CI_j$	12
[6]. $DIT_i = \sum_{j=1}^4 aij_{ij} CI_j$	3
[7]. $LD_j = \frac{\alpha_j PV_j VA_j}{W}$	1
[8]. $LD_4 = \frac{P_4 XS_4 - \sum_{i=1}^3 PC_i DT_{i4}}{W}$	3

2. الدخل - الإدخار

المعادلة	العدد
[9]. $YM = W \sum_{j=1}^4 LD_j + \lambda \sum_{j=1}^4 r_j KD_j + Tr_{GM} + Tr_{RM}$	1
[10]. $YDM = YM - TD_M$	1
[11]. $SM = s_m YDM$	1
[12]. $YE = (1 - \lambda) \sum_{j=1}^4 r_j KD_j + Tr_{GE}$	1
[13]. $SE = YE - TD_E$	1
[14]. $TVA_j = t_{vj} (P_j XS_j - PE_j EX_j) + t_{vj} (1 + t_{Mj}) PWM_j ER M_j$	1
[15]. $DTI_j = t_{Mj} PWM_j ER M_j$; (j = 1.2.3)	1
[16]. $YG = \sum_{j=1}^3 TVA_j + \sum_{j=1}^3 DTI_j + TD_M + TD_E + Tr_{RG}$	3
[17]. $SG = YG - G - Tr_{GM} - Tr_{GE} - Tr_{GR}$	3
[18]. $MC_j = T_{MCj} (PD_j D_j + PM_j M_j)$	3
[19]. $TD_M = t_{YM} YM$	1
[20]. $TD_E = t_{YE} YE$	1
[21]. $Q_j = A_j^M \left[\delta_j^M M_j^{-P_j^M} + (1 - \delta_j^M) D_j^{-P_j^M} \right]^{\frac{1}{P_j^M}}$	3

$$[22]. M_j = \left[\left(\frac{\delta_j^M}{1-\delta_j^M} \right) \left(\frac{PD_j}{PM_j} \right) \right]^{\delta_j^M} D_j \quad 3$$

$$[23]. XS_j = B_j^E \left[\delta_j^E (EX_j)^{-P_j^E} + (1 - \delta_j^E) D_j^{-P_j^E} \right]^{-\frac{1}{P_j^E}} \quad 3$$

$$[24]. D_j = \left[\left(\frac{1-\delta_j^E}{\delta_j^E} \right) \left(\frac{PE_j}{PI_j} \right) \right]^{\delta_j^E} EX_j \quad 3$$

3. الطلب

المعادلة

العدد

$$[25]. C_{Mi} = \frac{B_{Mi} Y_{DM}}{P_{ci}} \quad 3$$

$$[26]. INV = \frac{\mu_i IT}{P_{ci}} \quad 3$$

$$[27]. G = P_4 XS_4 \quad 1$$

4. الأسعار

المعادلة

العدد

$$[28]. PV_j = \frac{P_j XS_j - \sum_{i=0}^3 P_{ci} D_{ij}}{P_{ci}} \quad 4$$

$$[29]. r_j = \frac{PV_j VA_j - WLD_j}{KD_j} \quad 3$$

$$[30]. PM_j = ER PWM_j (1 + t_{Mj})(1 + tv_j) \quad 3$$

$$[31]. PE_j = ER PWE_j \quad 3$$

$$[32]. PD_j = \frac{P_{Cj} Q_j - PM_j M_j}{D_j} \quad 3$$

$$[33]. PI_j = \frac{PD_j}{1+tx_j} \quad 3$$

$$[34]. P_j = \frac{PI_j D_j + PE_j EX_j}{XS_j} \quad 3$$

$$[35]. P_{injex} = \sum_{j=1}^4 PV_j \delta_j \quad 1$$

5. التوازن

المعادلة

العدد

$$[36]. IT = SM + SE + SG + SR \quad 1$$

$$[37]. LS = \sum_{j=1}^4 LD_j \quad 1$$

$$[38]. Q_j = DIT_i + CM_i + INV_i \quad 3$$

$$[39]. SR = ER \sum_{j=1}^3 PWM_j M_j + Tr_{ERDM} + Tr_{ERDM} + Tr_{GR} + DIV_{ER} + Tr_{GR} ER \sum_{j=1}^3 PWE_j EX_j \quad 1$$

المجموع : 97 معادلة

6- متغيرات النموذج

1-6. المتغيرات الداخلية

المتغيرات	العدد
VA_j : القيمة المضافة للفرع j (حجم)	4
CI_j : إجمالي إستهلاك الوسيط للفرع j (حجم)	4
XS_j : إنتاج الفرع j (حجم)	4
TDM : الإيرادات من الضرائب المباشرة على دخل العائلات	1
TDM : الإيرادات من الضرائب المباشرة على دخل المؤسسات	1
LD_j : الطلب على اليد العاملة في الفرع j (حجم)	4
W : معدل الأجور الفرع j (حجم)	1
PV_j : سعر القيمة المضافة للفرع j	4
P_j : سعر الإنتاج بتكلفة عوامل الإنتاج	4
PD_j : سعر السوق للمنتج المحلي j المباع في السوق المحلي	3
PC_i : سعر السوق للمنتج المركب i	3
PM_j : السعر المحلي للمنتج المستورد j	3
PE_j : السعر المحلي للصادرات من المنتج j	3
CM_i : إستهلاك العائلات للمنتج i (حجم)	3
PI_i : إستهلاك المؤسسات للمنتج i (حجم)	3
IT : إجمالي الإستثمار بالقيمة	1
DI_{ij} : طلب الوسيط للمنتج i من طرف الفرع j (حجم)	12
DIT_i : طلب الوسيط للمنتج i (حجم)	3
M_j : الواردات من المنتج j (حجم)	3
EX_j : الصادرات من المنتج j (حجم)	3

D_j : الطلب الداخلي من المنتج المحلي J (حجم)	3
D_j : طلب على المنتج المركب J (حجم)	3
YM : دخل العائلات (قيمة)	1
YDM : الدخل المتاح للعائلات	1
YE : دخل المؤسسات	1
YE : دخل الحكومة	1
TVA_j : الإيرادات من الضرائب على القيمة المضافة للمنتج J	3
z : الإيرادات من الضرائب الجمركية للمنتج J	3
r_j : معدل عائد رأس المال في الفرع J	3
MC_j : الهامش التجاري على المنتج J	3
SM : إيداع العائلات	1
SE : إيداع المؤسسات	1
SG : الإيداع الحكومي	1
: مؤشر سعر (PIB) بسعر تكلفة العوامل	1
INV : الطلب الإستثماري على المنتج I (حجم)	3

مجموع المتغيرات الداخلية 96

2-6. المتغيرات الخارجية

المتغيرات	العدد
KD_j : الطلب على رأس المال في الفرع J (حجم)	3
L_s : العرض الكلي للعمل (حجم)	1
PWM_j : السعر العالمي للواردات بالعملة الصعبة للمنتج J	3
$PWEX_j$: السعر العالمي للصادرات بالعملة الصعبة للمنتج J	3
ER : سعر الصرف	1
Tr_{GM} : التحويلات الجارية من الدولة إلى العائلات	1

Tr_{GR} : التحويلات الجارية من الدولة إلى المؤسسات	1
Tr_{GR} : التحويلات الجارية من الدولة إلى باقي العالم	1
G : الإنفاق الحكومي	1
SR : الإدخار الأجنبي	1

مجموع المتغيرات الخارجية 18

7- معلمات النموذج

1-7. المعلمات المعيارية، أو الخاصة، أو القياسية

A_j : ثابت مستوى القيمة المضافة للفرع j

α : مرونة دالة كوب دوغلاس

aij_{ij} : معامل المدخلات والمخرجات

io_j : معامل تقني ثابت (ليونتييف)، يوضح حجم المدخلات الوسيطة المطلوبة لإنتاج وحدة من الفرع j

V_j : معامل تقني ثابت (ليونتييف)، يمثل معامل القيمة المضافة لإنتاج وحدة من الفرع j

λ_j : حصة رأس المال الذي تحصل عليه العائلات

$1-\lambda_j$: حصة رأس المال الذي تحصل عليه المؤسسات

S_m : الميل الحدي لإدخار العائلات

A_j^M : ثابت مستوى معادلة الإحلال التجاري للمنتج المركب j

δ_j^M : معامل التفضيل أو معلمة التوزيع لدالة الإحلال التجاري للمنتج المركب

B_j^E : ثابت مستوى معادلة التحول التجاري للمنتج j

δ_j^E : معلمة التوزيع لدالة التحول التجاري للمنتج j

T_{MCj} : معدل الهامش التجاري على المنتج j

δ_j : حصة الفرع j في إجمالي القيمة المضافة

μ_i : الجزء المخصص من المنتج i في إستثمارات البلد

B_{Mi} : الجزء المخصص من المنتج i في إجمالي إستهلاك العائلات

2-7. المعلمات الحرة

$$\delta_j^M = \frac{1}{P_{jM+1}} \text{ مع } j \text{ المركب } j$$

$$\delta_j^E = \frac{1-\delta_j^E}{\delta_j^E} \text{ مع } j \text{ للمنتج } j$$

8- تعبير نموذج الدراسة

بعد تحديد عدد كل المعادلات والمتغيرات والمعلمات حول نموذج هذه الدراسة والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-9): عدد المعادلات والمتغيرات الخاصة بالنموذج

العدد	معادلات النموذج ومتغيراته ومعلماته
97	عدد المعادلات
96	عدد المتغيرات الداخلية
18	عدد المتغيرات الخارجية
2	عدد المعلمات الحرة
16	عدد المعلمات الغير حرة

المصدر : من إعداد الطالب

سنقوم في هذه المرحلة بتعريف النموذج، وهي من أهم وأصعب المراحل في عملية إنجاز النموذج، وهي إجراء يطبق على النموذج من أجل إيجاد وإعطاء قيم عددية لمعلمات النموذج المعرفة سابقا بطريقة تمكن من التوفيق بين دوال النموذج وبيانات المصنوفة لسنة 2012، وذلك لإيجاد الحل الخاص به بصورة عكسية بعد تحديد القيم العددية للمعلمات الغير حرة أو الداخلية من معطيات وبيانات مصنوفة الحسابات الاجتماعية للإقتصاد الجزائري، ويتم تقدير المعلمات الحرة أو الخارجية بالطرق القياسية أو تستخرج من مصادر أخرى أو اعتمادا على معلومات الخبراء، وبالتالي فإن هذه القيم الخاصة بالمعلمات تمكننا من حساب قيم متغيرات النموذج والتي تكون مطابقة لقيمها في سنة الأساس 2012، ويحدث هذا التطابق عند حل معادلات النموذج الآنية كمسألة توازنية، كما أننا سنقوم بإستنتاج قيم بعض معلمات النموذج وذلك لعدم القدرة على تقديرها بإستعمال معادلات النموذج التي تحتوي عليها، وبمعطيات سنة الأساس سيتم إيجاد قيمها في نفس الوقت الذي يتم فيه حل النموذج.

والجدول أدناه يمثل قيم المعلمات الحرة أو الخارجية والتي إستخرجناها من مصادر خارجية:

الجدول رقم: (3-10): المعلمات الحرة أو الخارجية المستخدمة في النموذج

المرونة القطاع	مرونة الإحلال لدالة الطلب على الواردات	مرونة التحول لدالة عرض الصادرات
الفلاحي	2.0	1.5
الصناعي	0.6	0.5
الخدمات المسوقة	0.2	1.0

Source : Sébastien Houde, adaptation d'un MEGC aux politiques pour lutter contre les changements climatiques, mémoire pour l'obtention du grade de maîtrise (M.A), université Laval, Québec, 2005.

9- إقفال النموذج

إن تساوي عدد المعادلات مع عدد المتغيرات في هذا النموذج الستاتيكي والتي بلغ عدد 97 معادلة ومتغيرة يجعل هذا النموذج مربعا وقابلا لحل وحيد، وبالتالي فإنه يمكننا إقفال النموذج، وعند الإقفال يجب توضيح كل المتغيرات الخارجية والتي تعتبر كأداة تستعمل لإحداث الصدمات الإقتصادية المتوقعة ومقارنة أثر عدد من السياسات على باقي المتغيرات في النموذج، ويتكون مزيج الإغلاق مما يلي:

KD_j : الطلب على رأس المال في الفرع j (حجم)

L_s : العرض الكلي للعمل (حجم)

PWM_j : السعر العالمي للواردات بالعملة الصعبة للمنتج j

$PWEX_j$: السعر العالمي للصادرات بالعملة الصعبة للمنتج j

ER : سعر الصرف

Tr_{GM} : التحويلات الجارية من الدولة إلى العائلات

Tr_{GR} : التحويلات الجارية من الدولة إلى المؤسسات

Tr_{GR} : التحويلات الجارية من الدولة إلى باقي العالم

G : الإنفاق الحكومي

SR : الإدخار الأجنبي

إن إمكانية إستعمال هذه المتغيرات في تحليل السياسات المرتبطة بها ومعرفة الآثار الناجمة عن الصدمات والمتغيرات والتغيرات التي تطرأ عليها هو السبب الرئيسي لإختيار هذه المتغيرات بالذات، لذلك لا تحدد من خلال معادلات النموذج، ومن المتغيرات الخارجية المستعملة في هذا الإقفال الإنفاق الحكومي، والذي سمكنا من الإجابة على إشكالية بحثنا بمعرفة أثر تغيره على كل من الموازنة وميزان المدفوعات والدين العام.

10- إختبار جودة النموذج

يأتي بعد الإغلاق إختبار جودة النموذج قبل إستعماله في السيناريوهات القادمة، من خلال حل معادلات النموذج كما

يلي:

- من خلال المحاكاة التاريخية: يتم فيها مقارنة القيم المحسوبة للمتغيرات الداخلية مع القيم الملاحظة للتحقق من التناسق والتوافق بين النموذج والواقع، فكلما كانت متطابقة أو متقاربة كان النموذج جيدا وصالحا للدراسة، لذلك يشترط أن تكون قيمة

المتغيرة $Léon(Q_i)$ مساوية للصفر قبل إحداث الصدمات من أجل تحقق التساوي بين العرض والطلب الكليين في السوق الأخير حسب قانون والراس، كون إيرادات ونفقات كل حساب في المصفوفة المستعملة متوازن.

- من خلال المحاكاة الستاتيكية: يتعلق الأمر بسلسلة من الإسقاطات المستقلة الخاصة بفترة الأساس، وإخضاع ظاهرة معينة لإختبارات تحليل السياسات من خلال تغيير إتجاه إحدى المتغيرات المستعملة في تفسير الظاهرة، ولا ننسى مراقبة متغيرة $Léon(Q_i)$ والتي يعتبر النموذج جيدا ومصالحا للدراسة كلما آلت هذه المتغيرة إلى الصفر بعد إحداث الصدمة.

المطلب الثالث: استخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب في المحاكاة لتحليل أثر ترشيد الإنفاق العام على التوازن المالي

الفرع الأول: تمثيل السيناريوهات (المحاكاة: Simulation)

بعد إثبات جودة النموذج وصالحية وإمكانية إستخدامه في إحداث الصدمات الإقتصادية من خلال إجراء المحاكاة الإبتدائية، سنقوم في هذا الجزء من الفصل بدراسة بعض السيناريوهات المقترحة للسياسات الإقتصادية للإجابة على إشكالية الدراسة من خلال معرفة تأثير ترشيد الإنفاق على التوازن المالي في الجزائر، وبما أنه لا يوجد آليات كمية تستخدم لترشيد الإنفاق سنقوم بتخفيضه ورفع النسب كون أن النفقات قد تخفض في حالات معينة من أجل الترشيد وقد ترفع في حالات أخرى ، أما التوازن المالي سيحدد من خلال مؤشرات المتمثلة في الموازنة العامة وميزان المدفوعات والدين العام، و هذه المؤشرات لاتظهر كلها في مصفوفة الحسابات الإجتماعية الخاصة بالدراسة، لذا سيتم حساب المؤشرات التي لاتظهر من خلال متغيرات أخرى تظهر في المصفوفة، وسنستعين في حساب هذه السيناريوهات ببرنامج GAMS، والجدول التالي يوضح مختلف السيناريوهات المقترحة لهذه الدراسة:

الجدول رقم(3-11) : السيناريوهات المقترحة للدراسة

السيناريوهات	الرمز	مواصفات المحاكاة
السيناريو الأول	Sim1	تخفيض الإنفاق الحكومي بنسبة 5%
السيناريو الثاني	Sim2	زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 5%
السيناريو الثالث	Sim3	تخفيض الإنفاق الحكومي بنسبة 10%
السيناريو الرابع	Sim4	زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 10%

ملاحظة: إن كل من الموازنة وميزان المدفوعات والدين لاتظهر بقيم صريحة في مخرجات النموذج بعد المحاكاة، لذلك فإننا سنقوم بحساب كل من رصيد الموازنة والدين العام عن طريق الناتج المحلي الإجمالي PIB كونها تمثل نسبة منه، أما فيما يخص ميزان المدفوعات فإننا سنمثله بالميزان التجاري كونه من أهم حسابته، كما يمكننا كذلك حساب ميزان المدفوعات عن طريق الناتج المحلي الإجمالي PIB، والذي يمكن حسابه من خلال المعادلة التالية:

$$PIB = C + G + IT + (X - M)$$

وبالتالي فإن الناتج المحلي لسنة الأساس :

$$PIB_0 = C_0 + G_0 + IT_0 + (X_0 - M_0)$$

$$PIB_0 = C_{0qrg} + C_{0ind} + C_{0serv} + G_0 + IT_0 + ((X_{0arg} + X_{0ind} + X_{0serv}) - (M_{0arg} - M_{0ind} - M_{0serv}))$$

بتعويض القيم من مصفوفة الحسابات لسنة 2012 نجد

$$PIB_0 = 1576766 + 1825817 + 2868711.7 + 3432939.7 + 4285778 + ((3758 + 5625662 + 587511.3) - (355804 + 3429760 + 599392))$$

$$PIB_0 = 158219887.7$$

الفرع الثاني: أثر إنخفاض الإنفاق بنسبة 5% على كل من رصيد الموازنة والميزان التجاري والدين العام

1- على رصيد الميزانية

حسب تقرير البنك المركزي لسنة 2012، فقد سجل رصيد عمليات الخزينة العمومية عجزا بواقع 4.7% من إجمالي

الناتج الداخلي (PIB)، والجدول رقم (3-12) يلخص نتائج التغيرات الحاصلة في رصيد الميزانية بعد إحداث صدمة في الإنفاق الحكومي وذلك بتخفيضه بنسبة 5%.

الجدول رقم (3-12): نسبة التغير في رصيد الميزانية (السيناريو الأول)

الوحدة: مليون دج

السيناريو الأول: تخفيض الإنفاق الحكومي بنسبة 5%			
نسبة التغير %	بعد إحداث الصدمة (-5%)	قبل إحداث الصدمة (سنة الأساس)	
-56.72	2714503.42	6271294.7	C: الإستهلاك
-5	3261292.72	3432939.7	G: الإنفاق
9.85	4707981.13	4285778	IT: الإستثمار
-7.45	5753717.16	6216931.3	X: الصادرات
-10.59	3920506.66	4384956	M: الواردات
-20.89	12516987.76	15821988	PIB: الناتج المحلي الإجمالي
		4.7%	نسبة رصيد الميزانية من PIB
-20.89	588298.42	743633.43	BS: رصيد الميزانية

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات البرنامج الحاسوبي GAMS

من خلال نتائج السيناريو الأول فإن تخفيض الإنفاق العام بنسبة 5% كان له تأثير على أغلب متغيرات النموذج¹، وبالتركيز على متغيرات الدراسة فقد أثر هذا التخفيض بشكل كبير على الناتج المحلي الإجمالي حيث أدى إلى تخفيضه بنسبة معتبرة قدرها حوالي 20.89% مقارنة بسنة الأساس، ويرجع هذا للعلاقة الطردية الموجودة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي، و نلاحظ أن الإنفاق أثر على جميع متغيرات الناتج المحلي الإجمالي، فخفض كل من الإستهلاك والصادرات والواردات

¹ لتفاصيل أكثر أنظر إلى الملحق رقم 01

بنسبة 56.72، 7.45، 10.59% وأدى إلى رفع الإستثمار بنسبة 9.85%، وبالتالي فإن نسبة التخفيض في هذه المتغيرات أكبر من نسبة الزيادة فيها، وهو الأمر الذي أدى تخفيض الناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال نسبة العجز المسجل في سنة الأساس من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي والمقدرة بـ 4.7%، فقد ساهم تخفيض الإنفاق من تقليص هذا العجز بنفس نسبة تخفيض الناتج المحلي الإجمالي والمقدرة بـ 20.89% مقارنة بسنة الأساس ليصبح عجز الموازنة 588298.42 مليون دج بعد أن كان 743633.43 مليون دج، ويرجع هذا التراجع في عجز الموازنة كون النفقات العامة تمثل أحد جانبي الميزانية، ولها علاقة طردية مع العجز الموازي فكلما زادت النفقات زاد العجز الموازي والعكس صحيح.

2- على الميزان التجاري

ذكرنا سابقا أنه لتعذر حساب رصيد ميزان المدفوعات من مصفوفة الحسابات الإجتماعية ومن نتائج المحاكاة لهذه الدراسة، فإننا سنقوم بتعويضه بالميزان التجاري وذلك لإعتباره من أهم حسابات ميزان المدفوعات من جهة، وإمكانية حسابه بسهولة من مصفوفة الحسابات الإجتماعية ومن نتائج المحاكاة، ويمكن حساب رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، والجدول رقم (3-13)، يبين نتائج التغيرات الحاصلة في رصيد الميزان التجاري وكذا ميزان المدفوعات بعد إحداث صدمة في الإنفاق الحكومي وذلك بتخفيضه بنسبة 5%.

وحسب تقرير البنك المركزي لسنة 2012، فقد سجل ميزان المدفوعات الجزائري فائضا معتبرا قدره 6.02% من إجمالي الناتج الداخلي (PIB)

الجدول رقم (3-13): نسبة التغير في رصيد الميزان التجاري و رصيد ميزان المدفوعات (السيناريو الأول)

الوحدة: مليون دج

السيناريو الأول: تخفيض الإنفاق الحكومي بنسبة 5%			
نسبة التغير %	بعد إحداث الصدمة (-5%)	قبل إحداث الصدمة (سنة الأساس)	
-7.45	5753717.16	6216931.3	X: الصادرات
-10.59	3920506.66	4384956	M: الواردات
0.067	1833210.5	1831975.3	NX: الميزان التجاري
-20.89	12516987.76	15821988	PIB: الناتج المحلي الإجمالي
	% 6.02		نسبة رصيد ميزان المدفوعات من PIB
-20.89	753522.663	952483.68	BB: رصيد ميزان المدفوعات

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات البرنامج الحاسوبي GAMS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الميزان التجاري في سنة الأساس حقق فائضا قدره 1831975.3 مليون دج، وبعد تخفيض الإنفاق بنسبة 5% حافظ الميزان التجاري على تحقيق الفائض وفاقته قيمته قيمة سنة الأساس ولكن بنسبة قليلة

قدرت بـ 0.067% لتصبح قيمته 1833210.5 مليون دج، ومما يلفت الإنتباه أن كل من قيمة الصادرات والواردات قد إنخفضت بعد تخفيض الإنفاق ورغم ذلك زاد الفائض في الميزان التجاري، ويعود ذلك إلى أن الواردات إنخفضت بنسبة أكبر من الصادرات وهذا أمر طبيعي لإرتباط الواردات بالإنفاق الحكومي بشكل أكبر من إرتباطها بالصادرات، أما بالنسبة لميزان المدفوعات فيلاحظ إنخفاض فائضه مقارنة بسنة الأساس بنسبة قدرها 20.89 رغم تحقيق فائض في الميزان التجاري، وقد يعود هذا التراجع إلى حدوث عجز في الحسابات الأخرى لميزان المدفوعات يفوق الفائض المحقق في الميزان التجاري.

3- على الدين العام

تميزت سنة 2012 بإنخفاض تاريخي لنسبة الدين العام الداخلي إلى إجمالي الناتج الداخلي بنسبة قدرها 8.3%، وهذا حسب تقرير البنك المركزي الجزائري، كما إنخفض الدين العام الخارجي لنفس السنة حسب تقرير صندوق النقد العربي بنسبة قدرها 1.8% من إجمالي الناتج الداخلي، والجدول أدناه يوضح نتائج التغيرات الحاصلة في الدين العام بعد إحداث الصدمة في الإنفاق الحكومي

الجدول رقم (3-14): نسبة التغير في الدين العام(السيناريو الأول)

الوحدة: مليون دج

السيناريو الأول: تخفيض الإنفاق الحكومي بنسبة 5%			
نسبة التغير%	بعد إحداث الصدمة (5%-)	قبل إحداث الصدمة (سنة الأساس)	
-20.89	12516987.76	15821988	PIB: الناتج المحلي الإجمالي
		8.3%	نسبة الدين العام الداخلي من PIB
		1.8%	نسبة الدين العام الخارجي من PIB
-20.89	1038909.98	1313225.004	الدين العام الداخلي
-20.89	225305.78	284795.78	الدين العام الخارجي
-20.89	1264215.76	1598020.78	الدين العام

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات البرنامج الحاسوبي GAMS

من خلال تقارير كل من البنك المركزي الجزائري وصندوق النقد العربي فقد تصادفت وإن إنخفض كل من الدين العام الداخلي والخارجي معا بنسب مختلفة قدرت بـ 3.8 و 1.8% على التوالي، وإرتباطهما بالناتج المحلي الإجمالي فإنه من الطبيعي أن يزيدا زيادته وينخفضا بإنخفاضه، وهو ما يظهره الجدول أعلاه، والذي يبين إنخفاض كل من الدينين الداخلي والخارجي بنسبة 20.89 وبالتالي إنخفاض الدين العام ككل بنفس النسبة، وهذا يعني أن تخفيض الإنفاق يساهم بنسبة كبيرة في تخفيض الدين العام سواء الداخلي أو الخارجي، وهذا لإرتباطه وإرتباطا مباشرا بالدين العام، فتخفيض الإنفاق يجعل الدولة تقلل من الإقتراض سواء الداخلي أو الخارجي لأن الإنفاق هو السبب الرئيسي للتوجه نحو الإستدانة فكلما تم ترشيده وتوجيهه نحو الإنتاج تخلصت الدولة من مشكلة المديونية وأصبحت من الدول القارضة بدل المقرضة.

الفرع الثالث: أثر رفع الإنفاق العام بنسبة 5% على كل من رصيد الموازنة والميزان التجاري والدين العام

1- على رصيد الميزانية

الجدول رقم (3-15) يلخص نتائج التغيرات الحاصلة في رصيد الميزانية بعد إحداث صدمة في الإنفاق الحكومي وذلك

برفعه بنسبة 5%.

الجدول رقم (3-15): نسبة التغير في رصيد الميزانية (السيناريو الثاني)

الوحدة: مليون دج

السيناريو الثاني: رفع الإنفاق الحكومي بنسبة 5%				
نسبة التغير بين السيناريو 1 و 2 %	نسبة التغير %	بعد إحداث الصدمة (+5%)	قبل إحداث الصدمة (سنة الأساس)	
5.73	-54.23	2870074.16	6271294.7	C: الإستهلاك
10.53	5	3604586.68	3432939.7	G: الإنفاق
-6.67	2.52	4393873.20	4285778	IT: الإستثمار
-1.55	-8.98	5664482.02	6216931.3	X: الصادرات
-2.28	-12.63	3831271.52	4384956	M: الواردات
1.48	-19.72	12701744.55	15821988	PIB: الناتج المحلي الإجمالي
			4.7 %	نسبة رصيد الميزانية من PIB
1.48	-19.72	596981.97	743633.43	BS: رصيد الميزانية

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات البرنامج الحاسوبي GAMS

إن رفع الإنفاق العام بنسبة 5% كان له نفس التأثير على مكونات الناتج المحلي الإجمالي من ناحية الإتجاه ولكن بقيم مختلفة، فقد إنخفض كل من الإستهلاك والصادرات والواردات بـ 54.23، 8.98، 12.63 % على التوالي وارتفع الإستثمار بنسبة 2.52 % مقارنة بسنة الأساس، وهو ما جعل الناتج المحلي ينخفض بنسبة 19.72 %، وبالتالي فإن عجز الموازنة سوف ينخفض بنفس نسبة الناتج المحلي الإجمالي ليصبح عجز الميزانية 588298.42 مليون دج، إلا أننا لو لاحظنا نسبة التغير هذه مقارنة بالسيناريو السابق فإن عجز الميزانية سوف يرتفع بنسبة قدرها حوالي 1.48 %، وهو ما يدل على أن زيادة النفقات العامة تسبب الزيادة في العجز الموازني، كونها تمثل الجانب المدين في الميزانية فزيادتها تؤثر سلبا على رصيد الميزانية، وقد وافقت هذه النتيجة نتائج دراسة (لحسن دردوري، 2013-2014)،¹ التي عالجت الإشكالية المتعلقة بدور سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في كل من الجزائر وتونس خلال الفترة 1990-2012، و توصلت إلى أن من أهم أسباب تفاقم العجز الموازني هو الإفراط في الإنفاق الإستهلاكي، في حين إرتأت دراسة (Thomas Döring, Ruven D. Oehmke)،

¹ الحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة: دراسة مقارنة الجزائر وتونس، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر،

1 (2019)، بعد الدراسة التي قامت بها حول علم النفس الإقتصادي للدين العام أنه ينبغي تفضيل خفض النفقات العامة على الزيادات الضريبية عندما يتعلق الأمر بتحقيق ميزانية متوازنة.

2- على الميزان التجاري

الجدول رقم (3-16)، يبين نتائج التغيرات الحاصلة في رصيد الميزان التجاري وكذا ميزان المدفوعات بعد إحداث صدمة في الإنفاق الحكومي برفعه بنسبة 5%.

الجدول رقم (3-16): نسبة التغير في رصيد الميزان التجاري و رصيد ميزان المدفوعات(السيناريو الثاني)

الوحدة: مليون دج

السيناريو الثاني:رفع الإنفاق الحكومي بنسبة 5%				
نسبة التغير بين السناريو 1 و 2	نسبة التغير %	بعد إحداث الصدمة (+5%)	قبل إحداث الصدمة (سنة الأساس)	
-1.55	-8.98	5664482.02	6216931.3	X: الصادرات
-2.28	-12.63	3831271.52	4384956	M: الواردات
0.00	0.067	1833210.5	1831975.3	NX: الميزان التجاري
1.48	-19.72	12701744.55	15821988	PIB: الناتج المحلي الإجمالي
		6.02 %		نسبة رصيد ميزان المدفوعات من PIB
1.48	-19.72	764645.02	952483.66	BB:رصيد ميزان المدفوعات

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات البرنامج الحاسوبي GAMS

إن رفع الإنفاق بنسبة 5% حقق فائضا في الميزان التجاري بنفس قيمة السيناريو السابق مقارنة بسنة الأساس رغم اختلاف نسب التغير في الصادرات والواردات، فقد إنخفضت قيمهما بعد رفع الإنفاق العام بـ 8.98، 12.63% على التوالي، وتحقق هذا الفائض كما ذكرنا سالفا يعود إلى أن الواردات إنخفضت بنسبة أكبر من الصادرات، ومما يلفت الإنتباه أن الصادرات والواردات إنخفضت بقيم أكبر مقارنة بالسيناريو السابق رغم الزيادة في حجم الإنفاق، ويمكن تفسير هذا الإنخفاض بأن هذه الزيادة في الإنفاق ساهمت بزيادة واردات قطاع الخدمات بنسبة قدرها 10.64% في حين إنخفضت واردات قطاعي الزراعة والصناعة بنسبة 69.34، 10.81% على التوالي، أي أن قيمة الإنخفاض في قطاعي الزراعة والصناعة أكبر من قيمة الزيادة في قطاع الخدمات وهو ماسبب في إنخفاض كلي للواردات، وبالنسبة للصادرات فقد إرتفعت صادرات القطاع الزراعي بسبة كبيرة قدرها 95.04% في حين إنخفت صادرات قطاعي الصناعة والخدمات بنسبة 8.94، 9.03%، ورغم النسبة الكبيرة التي إرتفعت بها قيمة الصادرات في القطاع الزراعي مقارنة ببقية القطاعات لم ترتفع قيمة الصادرات الكلية وذلك بسبب

¹ Thomas Döring, Ruven D. Oehmke, **About the Economic Psychology of Public Debt**, Intereconomics Review of European Economic Policy, Volume 54, Number 5, 2019, pp. 297–303

قلة قيمتها مقارنة بقيم قطاعي الصناعة والخدمات¹، وبالتالي فإن زيادة الإنفاق الحكومي أدت إلى تحسن في الميزان التجاري، وهو نفس ماتوصلت إليه دراسة (GERNOT J. MÜLLER ، 2004)²، من خلال محاولة فهمها للتأثيرات الديناميكية للإنفاق الحكومي على التجارة الخارجية ضمن إطار الإنحدار الذاتي الهيكلي، وتوصلت إلى أن الزيادة المؤقتة في الإنفاق الحكومي أدت إلى تحسن الميزان التجاري، وأكدت أن المرونة المنخفضة بين السلع المحلية والأجنبية كافية لصدمة الإنفاق الحكومي لزيادة الفائض التجاري، ويرجع لإفترض هذه الدراسة اعتماد الحكومة بشكل كلي على السلع المحلية والتي تؤدي إلى زيادة الإنفاق عليها، وهو ما يصاحبه إرتفاع في معدلات التبادل التجاري مما يجعل السلع المحلية أكثر تكلفة من السلع الأجنبية وهو ما يهيم على حجم التأثير ويحسن في الميزان التجاري، أما بالنسبة لميزان المدفوعات فقد إنخفض فائضه مقارنة بسنة الأساس بنسبة قدرها 19.72%، في حين إرتفعت قيمة هذا الفائض بالمقارنة مع السيناريو السابق بنسبة قدرها 1.48%، وهو ما يدل على أن هذه الزيادة أثرت إيجابا على الفائض في ميزان المدفوعات من خلال أحد حساباته كون أن الحساب التجاري لم يتغير مع هذه الزيادة

3- على الدين العام

الجدول أدناه يوضح نتائج التغيرات الحاصلة في الدين العام بعد إحداث الصدمة في الإنفاق الحكومي برفعه بنسبة 5%

الجدول رقم (3-17): نسبة التغير في الدين العام(السيناريو الثاني)

الوحدة: مليون دج

السيناريو الثاني: رفع الإنفاق الحكومي بنسبة 5%				
نسبة التغير بين السيناريو 1 و 2	نسبة التغير %	بعد إحداث الصدمة (+5%)	قبل إحداث الصدمة (سنة الأساس)	
1.48	-19.72	12701744.55	15821988	PIB: الناتج المحلي الإجمالي
1.48			8.3%	نسبة الدين العام الداخلي من PIB
			1.8%	نسبة الدين العام الخارجي من PIB
1.48	-19.72	1054244.80	13132250.68	الدين العام الداخلي
1.48	-19.72	228631.40	2847957.98	الدين العام الخارجي
1.48	-19.72	1282876.20	15980208.66	الدين العام

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات البرنامج الحاسوبي GAMS

إن إرتباط الدين العام والخارجي بالناتج المحلي الإجمالي يجعلهما يزيدان بزيادته وينخفضا بإنخفاضه، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه رغم الرفع في قيمة الإنفاق لم يؤدي ذلك إلى الرفع في قيمة الناتج المحلي بل إنخفض مقارنة بسنة الأساس، وبالتالي فإن الدينين الداخلي والخارجي إنخفضا بنفس إنخفاض نسبة الناتج المحلي الإجمالي والمقدرة بحوالي 19.72%، ومن

¹ لمزيد من التفاصيل أنظر إلى الملحق رقم 02

² Gernot J. Muller , **Understanding the Dynamic Effects of Government Spending on Foreign Trade**, European University Institute, EUI Working Paper ECO No/27, Italy, October 2004

إنخفاض الدين العام الكلي بماته النسبة، إلا أن الدينين الداخلي والخارجي قد إرتفعا بنسبة 1.48% مقارنة بالسيناريو الأول، وهذا مايدل على أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تساهم في زيادة الدينين الداخلي والخارجي وبالتالي زيادة الدين العام ككل، ويفسر هذا كما ذكرنا سالفاً لإرتباط الدين العام بالإنفاق إرتباطاً مباشراً، فمن أجل رفعه تلجأ الدولة إلى الإقتراض الداخلي أو الخارجي حسب ظروفها مما يؤدي إلى إرتفاع الدين العام، إلا أن هذ الإرتفاع في الدين لاينعكس دائماً سلباً على إقتصاد البلد، ويرتبط ذلك حسب توجيه وإستخدام الدين فيما مجالات وقطاعات ذات إنتاجية والتي تدر في الآجال المتوسطة والطويلة أموالاً تستطيع الدولة من خلالها أداء أقساط الدين وفوائده وكذا مجابهة الإنفاق على متطلبات أفراد المجتمع بما يسمح لهم بضمان العيش الكريم.

الفرع الرابع: أثر إنخفاض الإنفاق بنسبة 10% على كل من رصيد الموازنة والميزان التجاري والدين العام

1- على رصيد الميزانية

حسب تقرير البنك المركزي لسنة 2012، فقد سجل رصيد عمليات الخزينة العمومية عجزاً بواقع 4.7% من إجمالي الناتج الداخلي (PIB)، والجدول رقم (3-18) يلخص نتائج التغيرات الحاصلة في رصيد الميزانية بعد إحداث صدمة في الإنفاق الحكومي وذلك بتخفيضه بنسبة 10%.

الجدول رقم (3-18): نسبة التغير في رصيد الميزانية (السيناريو الثالث)

الوحدة: مليون دج

السيناريو الثالث: تخفيض الإنفاق الحكومي بنسبة 10%			
نسبة التغير %	بعد إحداث الصدمة (-10%)	قبل إحداث الصدمة (سنة الأساس)	
-58	2633978.46	6271294.7	C: الإستهلاك
-10	3089645.73	3432939.7	G: الإنفاق
13.66	4871007.94	4285778	IT: الإستثمار
-6.69	5801114.02	6216931.3	X: الصادرات
-9.51	3967903.52	4384956	M: الواردات
-21.45	12427842.62	15821988	PIB: الناتج المحلي الإجمالي
		4.7%	نسبة رصيد الميزانية من PIB
-21.45	584108.60	743633.43	BS: رصيد الميزانية

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات البرنامج الحاسوبي GAMS

إن نتائج هذا السيناريو توافقت مع نتائج السيناريو الأول، فزيادة تخفيض الإنفاق إلى 10% زاد إنخفاض كل من الإستهلاك والصادرات والواردات بنسبة 58، 6.69، 9.51% مقارنة بسنة الأساس، وإرتفع الإستثمار بنسبة 13.66%، ورغم إرتفاع الإستثمار وإرتفاع الصادرات مقارنة بالسيناريو الأول فقد إنخفض الناتج المحلي الإجمالي عن سنة الأساس والسيناريو

الأول معاً، ويرجع ذلك إلى الإنخفاض الكبير في كل من الإنفاق والإستهلاك وإرتفاع الواردات، ومن خلال نسبة العجز المسجل في سنة الأساس من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي والمقدرة بـ 4.7%، فقد ساهم تخفيض الإنفاق من تقليص هذ العجز بنفس نسبة تخفيض الناتج المحلي الإجمالي والمقدرة بـ 21.45% مقارنة بسنة الأساس ليصبح عجز الموازنة 584108.60 مليون دج بعد أن كان 743633.43 مليون دج، ويرجع هذا التراجع في عجز الموازنة كون النفقات العامة تمثل أحد جانبي الميزانية، ولها علاقة طردية مع العجز الموازي فكلما زادت النفقات زاد العجز الموازي والعكس صحيح.

2- على الميزان التجاري

الجدول رقم (3-19)، يبين نتائج التغيرات الحاصلة في رصيد الميزان التجاري وكذا ميزان المدفوعات بعد إحداث صدمة في الإنفاق الحكومي وذلك بتخفيضه بنسبة 10%.

الجدول رقم (3-19): نسبة التغير في رصيد الميزان التجاري و رصيد ميزان المدفوعات(السيناريو الثالث)

الوحدة: مليون دج

السيناريو الثالث: تخفيض الإنفاق الحكومي بنسبة 10%			
نسبة التغير%	بعد إحداث الصدمة (10%-)	قبل إحداث الصدمة (سنة الأساس)	
-7.45	5801114.02	6216931.3	X: الصادرات
-10.59	3967903.52	4384956	M: الواردات
0.067	1833210.5	1831975.3	NX: الميزان التجاري
-21.45	12427842.62	15821988	PIB: الناتج المحلي الإجمالي
	% 6.02		نسبة رصيد ميزان المدفوعات من PIB
-21.45	748156.126	952483.68	BB:رصيد ميزان المدفوعات

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات البرنامج الحاسوبي GAMS

حقق الميزان التجاري فائضا قدره 1833210.5 مليون دج مقارنة بسنة الأساس إلا أنه لم يتغير مقارنة بالسيناريوهات السابقة رغم تغير كل من الصادرات والواردات، وهذا دل على أن قيمة الصادرات والواردات تزيدان وتنخفضان بنفس القيمة مما جعل الميزان التجاري محافظا على نفس الفائض، ويعود تحقيق هذا الفائض إلى أن الواردات إنخفضت بنسبة أكبر من الصادرات وهذا أمر طبيعي لإرتباط الواردات بالإنفاق الحكومي بشكل أكبر من إرتباطها بالصادرات، أما بالنسبة لميزان المدفوعات فيلاحظ إنخفاض فائضه مقارنة بسنة الأساس بنسبة قدرها 21.45% رغم تحقيق فائض في الميزان التجاري، وقد يعود هذا التراجع إلى حدوث عجز في الحسابات الأخرى لميزان المدفوعات يفوق الفائض المحقق في الميزان التجاري.

3- على الدين العام

الجدول أدناه يوضح نتائج التغيرات الحاصلة في الدين العام بعد إحداث الصدمة في الإنفاق الحكومي

الجدول رقم (3-20): نسبة التغير في الدين العام(السيناريو الثالث)

الوحدة: مليون دج

السيناريو الثالث: تخفيض الإنفاق الحكومي بنسبة 10%			
نسبة التغير %	بعد إحداث الصدمة (10%-)	قبل إحداث الصدمة (سنة الأساس)	
-21.45	12427842.62	15821988	PIB: الناتج المحلي الإجمالي
		8.3%	نسبة الدين العام الداخلي من PIB
		1.8%	نسبة الدين العام الخارجي من PIB
-21.45	1031510.94	1313225.004	الدين العام الداخلي
-21.45	223701.17	284795.78	الدين العام الخارجي
-21.45	1255212.11	1598020.78	الدين العام

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات البرنامج الحاسوبي GAMS

إنخفض الدين العام الداخلي والخارجي بنسبة قدرها حوالي 21.45% مقارنة بسنة الأساس، وبالتالي إنخفاض الدين العام بنفس النسبة، وبمقارنته مع السيناريو الأول فإن الدين العام إنخفض بشكل أكبر، أي عند زيادة خفض الإنفاق إزداد تقلص الدين العام، وهو ما يؤكد نتائج السيناريوهات السابقة في التأثير المباشر للإنفاق على الدين العام، لذلك وجب على الدولة توجيهه وتسيير النفقات وترشيدها للتحكم في معضلة الديون، إلا أن دراسة (أحمد موسى مختار الهبيري وآخرون، 2021)¹، التي إستعرضت دراسة حول أثر سياسات الإصلاح الإقتصادي في الفترة من 1991 إلى 2020 توصلت إلى أن السياسات الإصلاحية الإنكماشية المتمثلة في تخفيض الإنفاق الحكومي، وتحرير سعر الصرف لم تؤدي إلا إلى تحويل الديون الخارجية إلى ديون داخلية، حيث أن الزيادة الهائلة في الديون المحلية كانت تستخدم في سداد الديون الخارجية، في حين إرتأت دراسة قام بها صندوق النقد العربي والخاصة بالأوضاع المالية العامة في الدول العربية أن معظم الدول العربية واصلت خلال سنة 2019 سياسية ضبط وإحتواء الإنفاق العام ورفع مستويات كفاءته، جاء ذلك بإطار البرامج المالية الموضوعة مسبقا والرامية إلى ضبط الأوضاع المالية ضمن مسارات تضمن إستدامة الدين العام.

الفرع الخامس: أثر رفع الإنفاق العام بنسبة 10% على كل من رصيد الموازنة والميزان التجاري والدين العام

1- على رصيد الميزانية

الجدول رقم (3-21) يلخص نتائج التغيرات الحاصلة في رصيد الميزانية بعد إحداث صدمة في الإنفاق الحكومي وذلك

برفعه بنسبة 10%.

¹ أحمد موسى مختار الهبيري وآخرون، أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على الدين العام المصري من 1990 إلى 2020، مقال منشور على موقع المركز الديمقراطي

الجدول رقم (3-21): نسبة التغير في رصيد الميزانية (السيناريو الرابع)

الوحدة: مليون دج

السيناريو الرابع: رفع الإنفاق الحكومي بنسبة 10%				
نسبة التغير بين السيناريو 3 و 4 %	نسبة التغير %	بعد إحداث الصدمة (+10%)	قبل إحداث الصدمة (سنة الأساس)	
11.81	-53.04	2945110.76	6271294.7	C: الإستهلاك
22.22	10	3776233.67	3432939.7	G: الإنفاق
-12.91	-1.01	4242331.91	4285778	IT: الإستثمار
-3.08	-9.56	5622411.39	6216931.3	X: الصادرات
-4.50	-13.59	3789200.90	4384956	M: الواردات
2.97	-19.12	12796886.84	15821988	PIB: الناتج المحلي الإجمالي
			4.7 %	نسبة رصيد الميزانية من PIB
2.97	-19.12	601453.68	743633.43	BS: رصيد الميزانية

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات البرنامج الحاسوبي GAMS

إن رفع الإنفاق العام بنسبة 10% كان له تأثير سلبي على مكونات كل مكونات الناتج المحلي، فقد خفض كل من الإستهلاك والإستثمار والصادرات والواردات بنسبة 53.04، 1.01، 9.56، 13.59، 19.12% على التوالي مقارنة بسنة الأساس، وهو مآدى إلى تخفيض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 19.12%، وبالتالي فإن عجز الموازنة سوف ينخفض بنفس نسبة الناتج المحلي الإجمالي ليصبح عجز الميزانية 601453.68 مليون دج، إلا أننا لو لاحظنا نسبة التغير هذه مقارنة بالسيناريو الثالث فإن عجز الميزانية سوف يرتفع بنسبة قدرها حوالي 2.97%، وهو ما يدل على أن زيادة النفقات العامة تسبب الزيادة في العجز الموازني، كونها تمثل الجانب المدين في الميزانية فزيادتها تؤثر سلبا على رصيد الميزانية، وعند ملاحظة السيناريوهات السابقة نجد أن العجز الموازني يزيد بزيادة الإنفاق العام وينخفض بإنخفاضه، وبالتالي فإن الإنفاق يؤثر تأثير مباشر على رصيد الموازنة، ويرجع هذا إلى أنه من أحد مكونات الميزانية ويمثل إحدى جانبيها

2- على الميزان التجاري

الجدول رقم (3-22)، يبين نتائج التغيرات الحاصلة في رصيد الميزان التجاري وكذا ميزان المدفوعات بعد إحداث

صدمة في الإنفاق الحكومي برفعه بنسبة 10%.

الجدول رقم (3-22): نسبة التغير في رصيد الميزان التجاري و رصيد ميزان المدفوعات (السيناريو الرابع)

الوحدة: مليون دج

السيناريو الرابع: رفع الإنفاق الحكومي بنسبة 10%				
نسبة التغير بين السناريو 3 و 4 %	نسبة التغير %	بعد إحداث الصدمة (+10%)	قبل إحداث الصدمة (سنة الأساس)	
-3.08	-9.56	5664482.02	6216931.3	X: الصادرات
-4.50	-13.59	5622411.39	4384956	M: الواردات
0.00	0.067	3789200.90	1831975.3	NX: الميزان التجاري
2.97	-19.12	12796886.84	15821988	PIB: الناتج المحلي الإجمالي
		6.02 %		نسبة رصيد ميزان المدفوعات من PIB
2.97	-19.12	770372.59	952483.66	BB: رصيد ميزان المدفوعات

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات البرنامج الحاسوبي GAMS

إن رفع الإنفاق بنسبة 10% حقق فائضا في الميزان التجاري بنفس قيمة السيناريوهات السابقة مقارنة بسنة الأساس رغم إختلاف نسب التغير في الصادرات والواردات، فقد إنخفضت قيمهما بعد رفع الإنفاق العام بـ 9.56، 13.59% على التوالي، وتحقق هذا الفائض كما ذكرنا سالفا يعود إلى أن الواردات إنخفضت بنسبة أكبر من الصادرات، ومما يلفت الإنتباه أن الصادرات والواردات إنخفضت بقيم أكبر مقارنة بالسيناريو الثالث رغم الزيادة في حجم الإنفاق، ويمكن تفسير هذا الإنخفاض بأن هذه الزيادة في الإنفاق ساهمت بزيادة واردات قطاع الخدمات بنسبة قدرها 10.91% في حين إنخفضت واردات قطاعي الزراعة والصناعة بنسبة 69.19، 12.01% على التوالي، أي أن قيمة الإنخفاض في قطاعي الزراعة والصناعة أكبر من قيمة الزيادة في قطاع الخدمات وهو ماسبب في إنخفاض كلي للواردات، وبالنسبة للصادرات فقد إرتفعت صادرات القطاع الزراعي بسبة كبيرة قدرها 93.04% في حين إنخفضت صادرات قطاعي الصناعة والخدمات بنسبة 9.49، 10.89% على التوالي، ورغم النسبة الكبيرة التي إرتفعت بها قيمة الصادرات في القطاع الزراعي مقارنة ببقية القطاعات لم ترتفع قيمة الصادرات الكلية وذلك بسبب قلة قيمتها مقارنة بقيم قطاعي الصناعة والخدمات¹، ويفسر ثبات قيمة الميزان التجاري بأن الصادرات والواردات تنخفضان وترتفعان بنفس القيمة، أما بالنسبة لميزان المدفوعات فقد إنخفض فائضه مقارنة بسنة الأساس بنسبة قدرها 19.12%، في حين إرتفعت قيمة هذا الفائض بالمقارنة مع السيناريو الثالث بنسبة قدرها 2.97%، وهو مايدل على أن هذه الزيادة أثرت إيجابا على الفائض في ميزان المدفوعات من خلال أحد حساباته كون أن الحساب التجاري لم يتغير مع هذه الزيادة

¹ لمزيد من التفاصيل أنظر إلى الملحق رقم 04

3- على الدين العام

الجدول رقم (3-23) أدناه يوضح نتائج التغيرات الحاصلة في الدين العام بعد إحداث الصدمة في الإنفاق الحكومي

برفعه بنسبة 10%

الجدول رقم (3-23): نسبة التغير في الدين العام(السيناريو الرابع)

الوحدة: مليون دج

السيناريو الرابع: رفع الإنفاق الحكومي بنسبة 10%				
نسبة التغير بين السيناريو 3 و 4 %	نسبة التغير %	بعد إحداث الصدمة (+10%)	قبل إحداث الصدمة (سنة الأساس)	
2.97	-19.12	12796886.84	15821988	PIB: الناتج المحلي الإجمالي
2.97	-19.12	%8.3		نسبة الدين العام الداخلي من PIB
		%1.8		نسبة الدين العام الخارجي من PIB
2.97	-19.12	1062141.61	13132250.68	الدين العام الداخلي
2.97	-19.12	230343.96	2847957.98	الدين العام الخارجي
2.97	-19.12	1292485.57	15980208.66	الدين العام

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات البرنامج الحاسوبي GAMS

لم يؤدي الرفع من قيمة الإنفاق من زيادة الناتج المحلي الإجمالي بل إنخفض مقارنة بسنة الأساس بنسبة قدرها 19.12%، وهو ما جعل الدينين الداخلي والخارجي ينخفضان بنفس قيمته، وبالتالي إنخفاض الدين العام ككل، إلا أن الدينين الداخلي والخارجي قد إرتفعا بنسبة 2.97 % مقارنة بالسيناريو الثالث ، وهذا ما يدل على أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تساهم في زيادة الدينين الداخلي والخارجي وبالتالي زيادة الدين العام ككل، ويفسر هذا كما ذكرنا سالفاً لإرتباط الدين العام بالإنفاق إرتباطاً مباشراً، فمن أجل رفعه تلجأ الدولة إلى الإقتراض الداخلي أو الخارجي حسب ظروفها مما يؤدي إلى إرتفاع الدين العام، إلا أن هذ الإرتفاع في الدين لا ينعكس دائماً سلبي على إقتصاد البلد، ويرتبط ذلك حسب توجيه وإستخدام الدين فيما مجالات وقطاعات ذات إنتاجية والتي تدر في الآجال المتوسطة والطويلة أموالاً تستطيع الدولة من خلالها أداء أقساط الدين وفوائده وكذا مجابهة الإنفاق على متطلبات أفراد المجتمع بما يسمح لهم بضمان العيش الكريم.

إن نتائج السيناريوهات السابقة تعكس أثر تغيرات الإنفاق بالزيادة والنقصان على مؤشرات التوازن المالي في الجزائر لسنة 2012، ومن المعلوم أن آثار النفقات الحكومية غالباً ماتؤدي إلى نتائج متضاربة فتختلف هاته النتائج حسب نوع سعر الصرف المعتمد في البلد وكذا مؤشر التجارة بالنسبة للناتج المحلي، ففي البلدان التي تعتمد على سعر صرف مرن يكون مضاعف الإنفاق العام سلبي، أما في البلدان التي تتحمل أعباء ديون عالية فيكون لآثار الإنفاق الحكومي نتائج سلبية، لذلك، فإن قياس الأثر

المالي لا يعطي إجابة موحدة، بل أنه يقوم على تحليل كل حالة على حدة، حيث يتوقف ذلك على خصائص البلد كالسياسة النقدية وقدرتها على تحمل الديون، والانفتاح على التجارة، والأهم من ذلك سلوك الاستهلاك لأنه يحتل الجزء الأكبر من الدخل الإجمالي، لذلك فإن قياس الأثر المالي لا يعطي إجابة موحدة، بل أنه يقوم على تحليل كل حالة على حدة، حيث يتوقف ذلك على خصائص البلد كالسياسة النقدية وقدرتها على تحمل الديون، والانفتاح على التجارة، والأهم من ذلك سلوك الاستهلاك لأنه يحتل الجزء الأكبر من الدخل الإجمالي.

ومن أجل فهم التأثير العكسي للإنفاق الحكومي، من المهم أن نتذكر أن التوصل إلى أن المضاعف المالي الإيجابي يتم شريطة *Ceteris Paribus* (قول لاتيني يعني: الأمور الأخرى ثابتة) أي عندما لا يتفاعل الإنفاق الحكومي مع عوامل إقتصادية أخرى، لكن عندما لا تنطبق هذه الحالة، يمكن أن يتجاوز الإستثمار والحساب التجاري للصدمات الحكومية بشكل سلبي ويعكس التأثير الأولي للإنفاق الحكومي ليصبح التأثير سلبيا، ويحدث هذا عندما تتنافس الحكومة مع القطاع الخاص لتمويل نفقاتها، فيتجلى الأثر السلبي من خلال زيادة في أسعار الفائدة، الأمر الذي يحجم الاستثمار، علاوة على ذلك، قد يؤدي الإنفاق الحكومي إلى العجز التجاري من خلال خفض المدخرات الوطنية؛ وهذا مفهوم يعرف باسم فرضية "العجز التوأم"¹ في الميدان العلمي فيؤدي الجمع بين تأثير العجز التوأم وتأثير طرد الإستثمار إلى عكس التأثير الأولي للإنفاق الحكومي.

ناهيك عن تأثير السياسة على الاستهلاك، والذي بدوره يتوقف على كيفية تفسير القطاع الخاص لصدمات الإنفاق الحكومي إذا فسر القطاع الخاص الإنفاق الحكومي بشكل سلبي بسبب مخاوفهم حول قدرة الدولة على تحمل الدين، تؤدي صدمة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الادخار الوقائي، وبالتالي تنخفض مستويات الاستهلاك.

¹ Nasser Badra, **Can Fiscal Policy have a Negative Effect? The Case of Lebanon**, 18 Jan 2017, Posted on the site: <https://www.arabdevelopmentportal.com/blog/can-fiscal-policy-have-negative-effect-case-lebanon>

خلاصة

من خلال ماسبق تبين لنا أن للإنفاق العام تأثير على كل من رصيد الميزانية ورصيد ميزان المدفوعات والدين العام بشقيه الداخلي والخارج، فبعد إجراء المحاكاة والتي عالجناها من خلال السيناريوهات السابقة والمتمثلة في تخفيض الإنفاق العام بنسبة 5 و10% وزيادته بنفس النسب، حيث أثبتت نتائج السيناريو الأول والثالث والمتمثلة في تخفيض الإنفاق العام بنسبة 5 و10%، أن لهذا التخفيض أثر على كل من رصيد الميزانية ورصيد ميزان المدفوعات والدين العام، فتخفيض الإنفاق بهاته النسب ساهم في تقليص العجز الموازي بنسبة 20.89 و 21.45% على التوالي، وخفض في رصيد ميزان المدفوعات بنفس النسب، كما تقلص الدين العام بهاته النسب، في حين أثبتت نتائج السيناريو الثاني والرابع والمتمثلة في رفع الإنفاق العام بنسبة 5 و10%، أن لهذه الزيادة أثر على كل من رصيد الميزانية ورصيد ميزان المدفوعات والدين العام، فرفع الإنفاق بهاته النسب ساهم في زيادة العجز الموازي بنسبة 19.72 و 19.12% على التوالي، وخفض في رصيد ميزان المدفوعات بنفس النسب، كما تقلص الدين العام بهاته النسب، كما أن محاكاة جميع سيناريوهات الدراسة أدت إلى تغيير جل متغيرات الإقتصاد الجزائري المذكورة في مصفوفة الحسابات الإجتماعية، ومن خلال مقارنة سيناريوهات الدراسة وجدنا أن الإنفاق العام يتناسب عكسيا مع رصيد الميزانية وطرديا مع كل من الدين العام ورصيد ميزان المدفوعات، فمثلا بالمقارنة بين السيناريو الأول والثاني وجدنا أن زيادة الإنفاق بنسبة 5% بعد أن كانت منخفضة بنفس النسبة قد أدى إلى رفع العجز الموازي بنسبة قدرها 1.48%، كما إرتفع الفائض في ميزان المدفوعات والدين العام بنفس النسبة، وهو ما يثبت صحة.

الحجامة

الخاتمة

إن أهم ما يميز إشكالية هذه الأطروحة هو إلمامها بأهم الجوانب المالية للإقتصاد والتي تمحورت حول دور ترشيد الإنفاق العام على التوازن المالي في الجزائر باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب، وبهذا فقد تطرقت إلى كل من الإنفاق العام وترشيدته ومختلف المؤشرات المالية للتوازن المالي والمتمثلة في كل من الموازنة وميزان المدفوعات والدين العام، وتعتبر سياسة ترشيد الإنفاق مطلباً ملحاً لما لها من أهمية في ضمان فعالية أكبر للأداء الإقتصادي خاصة مع تطور ظاهرة زيادة النفقات العامة، وباعتبار الإنفاق العام من أهم السياسات المالية التي تستخدمها الحكومة للتحكم في مختلف التوازنات المالية والتي منها توازن الميزانية وميزان المدفوعات والدين العام، يتضح لنا الدور الكبير التي تلعبه النفقات العامة للتحكم في هاته المؤشرات، فبالنسبة لميزانية الدولة يؤثر فيها الإنفاق العام تأثيراً مباشراً كونه يمثل أحد جانبيها، فتخفضه الدولة أو ترفعه حسب الحاجة، أما ميزان المدفوعات فيرتبط الإنفاق به من خلال الميزان التجاري وخاصة جانب الواردات الذي يعتبر من مكونات ميزان المدفوعات التي تقدر الدولة على التحكم فيه عن طريق زيادة الإنفاق عليه أو تخفيضه، في حين يرتبط الإنفاق بالدين العام في كون أن الدولة تلجأ للإستدانة من أجل تغطية النفقات العامة، أي أن زيادة النفقات يؤدي إلى تراكم الديون الداخلية والخارجية، وقد تضطر الدولة إلى تسديد الديون الخارجية عن طريق الإقتراض الداخلي فتتحول هاته الديون إلى ديون داخلية، وبالتالي فإن التسيير الأمثل والعقلاني للنفقات العامة من الأمور التي يجب على الحكومات إيلاء أهمية كبيرة لها وجعلها من أولى أولوياتها.

النتائج المتوصل إليها

- ترشيد الإنفاق لا يعني بالضرورة تخفيضه، ففي بعض الحالات تتم الزيادة في النفقات من أجل تمويل مشاريع إنتاجية قصد تحقيق أرباح وفوائد تغطي وتفوق هذه الزيادة، وأهم آليات ترشيد الإنفاق العام حوكمة الموازنة العامة والإدارة بالأهداف في الموازنة العامة والرقابة المالية وإجراءات أخرى طويلة وقصيرة الأجل، وكل هذا يؤدي إلى إما إلى تخفيض الإنفاق العام أو الرفع منه لتمويل مشاريع وقطاعات إنتاجية تدر أرباح مستقبلية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
- إن الأساليب المستخدمة في تبويب وتقسيم الموازنة تؤثر بشكل مباشر على رصيد الميزانية، وهو من أحد أسباب العجز الموازي في الجزائر كونها تعتمد على موازنة البنود والإعتمادات في تقسيم الموازنة وهو أسلوب تقليدي، إلا أن العجز الموازي لا يكون دائماً مشكلاً من مشاكل الدول بل قد تلجأ إليه الدول وتتعمده لتحقيق أهداف أخرى؛
- لم يعد مبدأ توازن الموازنة من المبادئ الأساسية للموازنة، باعتبار أن التوازن لم يعد يعني مجرد توازن حسابي بين مجموع النفقات ومجموع الإيرادات، وإنما أصبحت النظرة إليه أكثر عمقا وذلك من خلال مآمارسه الموازنة بكتلتها من آثار على النشاط الإقتصادي؛

- تسعى الدول إلى تحقيق التوازن الإقتصادي في ميزان المدفوعات دون التوازن الحسابي، وذلك لأن التوازن الإقتصادي في ميزان المدفوعات يتعلق بأصول وخصوم بنود معينة وهي المعاملات التلقائية أو المستقلة وتعرف كذلك بالعمليات فوق الخط، وهي مجموع العمليات التي تتم لداؤها بغض النظر عن الوضع الاجمالي للميزان أو عن النتائج التي يترتب عنها نظرا لما تحققه من ربح وهي المعاملات الجارية و الرأسمالية طويلة الأجل التي تتم بغرض الإستثمار طويل الأجل من أجل تحقيق الربح، بالإضافة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل التي يقوم بها الخواص ويكون الغرض منها المضاربة؛

- إن لجوء الدول إلى الإستدانة أمر ضروري ولا بد منه سواء المتقدمة منها أو النامية، إلا أن الدول المتقدمة تلجأ إلى الدين العام من أجل تمويل مشاريع إنتاجية تهدف إلى تحقيق التنمية ورفع معدلات النمو الإقتصادي، الأمر الذي يسمح لها مستقبلا بتسديد أقساط الدين والفوائد المترتبة عنه وفي الآجال المحددة، بل ويتعدى الأمر إلى تقديم قروض ومداينة الدول الأخرى؛ في حين أن الدول النامية توجه قروضها للإنفاق و لبناء البنى التحتية دون المشاريع الإنتاجية، وهذا مايفسر تراكم ديونها والعجز عن تسديدها؛

- أثبتت نتائج السيناريو الأول والثالث والمتمثلة في تخفيض الإنفاق العام بنسبة 5 و 10 %، أن لهذا التخفيض أثر على كل من رصيد الميزانية ورصيد ميزان المدفوعات والدين العام، فتخفيض الإنفاق بماته النسب ساهم في تقليص العجز الموازي بنسبة 20.89 و 21.45% على التوالي، وخفض في رصيد ميزان المدفوعات والدين العام بنفس النسب، وهذا ماثبت صحة الفرضية الثانية

- في حين أثبتت نتائج السيناريو الثاني والرابع والمتمثلة في رفع الإنفاق العام بنسبة 5 و 10 %، أن لهذه الزيادة أثر على كل من رصيد الميزانية ورصيد ميزان المدفوعات والدين العام، فرفع الإنفاق بماته النسب ساهم في تخفيض العجز الموازي بنسبة 19.72 و 19.12% على التوالي، وخفض في رصيد ميزان المدفوعات والدين العام بنفس النسب، وهذا ماثبت صحة الفرضية الثالثة

- إن محاكاة جميع سناريوهات الدراسة أدت إلى تغيير جل متغيرات الإقتصاد الجزائري المذكورة في مصفوفة الحسابات الإجتماعية، ومن خلال مقارنة سيناريوهات الدراسة وجدنا أن الإنفاق العام يتناسب عكسيا مع رصيد الميزانية وطرديا مع كل من الدين العام ورصيد ميزان المدفوعات، فمثلا بالمقارنة بين السيناريو الأول والثاني وجدنا أن زيادة الإنفاق بنسبة 5% بعد أن كانت مخفضة بنفس النسبة قد أدى إلى رفع العجز الموازي بنسبة قدرها 1.48%، كما إرتفع الفائض في ميزان المدفوعات والدين العام بنفس النسبة، وهو ماثبت صحة الفرضية الرابعة

توصيات وإقتراحات

من خلال ماسبق يمكننا تقديم بعض التوصيات التي نراها مناسبة من وجهة نظرنا ويمكن إجمالها في:

- ترشيد الإنفاق العام من خلال الإعتماد على تمويل المشاريع الإنتاجية ذات الأرباح الكبيرة، وإستغلال هذه الأرباح في دفع عجلة التنمية ورفع معدلات النمو الإقتصادي، وتوفير العيش الكريم لأفراد المجتمع وتسديد الديون الخارجية وتغطية العجز الموازي وغيرها مما فيه صلاح للبلاد والعباد؛
- محاولة تحقيق التوازن الإقتصادي لميزان المدفوعات من خلال التركيز على حسابات دون أخرى وخاصة الحساب التجاري من خلال تشجيع الصادرات وتنويعها والحد من الواردات؛
- الإهتمام بإدارة الدين العام وتخصيص وزارة لها وإصدار قوانين ومراسيم خاصة بما تمنحها الحرية الكاملة في إدارة الدين العام، ومنحها لذوي الخبرات والمهارات والقادرين على تسييرها بما يتناسب ومصالح الدولة؛
- إستعمال نماذج التوازن العام القابلة للحساب من أجل تحليل مختلف السياسات الإقتصادية في الجزائر، لما لها من قدرة تحليلية كبيرة مقارنة بالوسائل الأخرى، الأمر الذي يساعد على وضوح مختلف السبل والسياسات التي تساعد على رسم الطريق للوصول إلى تحقيق الإنتاج وتشجيعه في مختلف القطاعات الإقتصادية؛
- الإستفادة من التجارب الناجحة للدول الأخرى في مثل هذه النماذج الإقتصادية الكلية والتي أستخدمت لتحليل السياسات الإقتصادية؛
- محاولة إنشاء مراكز متخصصة هدفها تجميع وتوفير وتوحيد كل المعلومات والبيانات الخاصة بالإقتصاد الجزائري، وتوصيلها لصناع القرار والباحثين من خلال إنشاء أرضية رقمية تصب فيها هذه البيانات، وذلك لإستخدامها تكوين مختلف النماذج وخاصة هذا النوع من النماذج؛

آفاق البحث

- إن نتائج البحث المتوصل إليها أظهرت لنا آفاق وفتحت لنا أبواب لإنجاز بحوث لاحقة في هذا المجال، ومن هذه الآفاق:
- إستخدام هذا النموذج ولكن بتفصيل أكثر من خلال إظهار متغيرات أخرى، كالتفصيل في الأسعار والضرائب، وإظهار قطاعات أخرى مهمة كقطاع المحروقات؛
 - إستعمال مثل هذا النموذج لكن في دراسات أخرى كتحليل أثر التغيير في أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري أو تحليل السياسات الضريبية وغيرها
 - الإنتقال بهذا النموذج الستاتيكي إلى نموذج ديناميكي، والذي يعتمد على عدة سنوات في تشكيل مصفوفة الحسابات الإجتماعية، ويمكن من دراسة المتغيرات ذات البعد الزمني ويسمح بالقيام بعمليات التنبؤ ذات طويلة المدى.

قائمة المرجع

قائمة المراجع

باللغة العربية

الكتب:

- 1- أحمد الجبير، المالية العامة والتشريع المالي، ط1، الآفاق المشرفة للنشر والتوزيع الشارقة، الإمارات العربية، 2011
- 2- أحمد جمال الدين موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية، دار توزيع الكتاب الجامعي، 2001
- 3- أحمد خلف حسين الدخيل، المالية العامة من منظور قانوني، ط1، مطبع جامعة تكريت، العراق، 2013
- 4- أحمد عبد الرحمان يسري وآخرون، الإقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006
- 5- أحمد عبد السميع علام، المالية العامة (المفاهيم والتحليل الإقتصادي والتطبيق)، ط1، مكتبة وفاء القانونية، الإسكندرية، 2012
- 6- أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص108
- 7- أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط6، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008
- 8- أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط9، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2015
- 9- أمين مشاقبة، المعتصم بالله علوي، الإصلاح السياسي والحكم الراشد، ط1، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، 2010
- 10- إيمان ناصف عطية، هشام محمد عمارة، مبادئ الإقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007
- 11- باسم أحمد عامر، نظرية الإنفاق في ضوء القرآن الكريم، الأردن: دار التفائس للنشر والتوزيع، 2010
- 12- بن داود إبراهيم، الرقابة المالية النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009
- 13- جميل محمد خالد، أساسيات الإقتصاد الدولي، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2014
- 14- جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010
- 15- حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002
- 16- حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000

- 17- حامد عبد المجيد دراز، محمد عمر حماد أبو دوح، مبادئ المالية العامة، ط2، الدار الجامعية، مصر، 2003
- 18- حسام علي داود وآخرون، إقتصاديات التجارة الخارجية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002
- 19- حسن عواضة، عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة (دراسة مقارنة)، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2013،
- 20- حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995
- 21- حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001
- 22- حمد خالد المهائبي، خالد شحاذة الخطيب، المالية العامة، منشورات جامعة دمشق مركز التعليم المفتوح، سوريا، بدون سنة نشر
- 23- حمدي أحمد العناني، إقتصاديات المالية العامة واقتصاد السوق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1992
- 24- خالد سعد زغلول حلمي، إبراهيم الحمود، الوسيط في المالية العامة، كلية الحقوق جامعة الكويت، 2002
- 25- خالد شحاذة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، ط3، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، 2007
- 26- خليف عيسى، هيكل الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011
- 27- دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2013
- 28- رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقا لإتفاقية الجات في مجال الخدمات، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008
- 29- رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، ط1، دار الرضا للنشر والتوزيع، دمشق، 2000،
- 30- رفعت المحجوب، الطلب الفعلي مع دراسة البلدان الآخذة بالنمو، دار النهضة العربية، القاهرة
- 31- رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1983
- 32- رياض صالح أبو العطا، ديون العالم الثالث على ضوء احكام القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993
- 33- زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، ط1، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004
- 34- زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية مصر، 2003
- 35- سالم محمد الشوابكة، المالية العامة والتشريعات الضريبية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2015

- 36- سعد بن حمدان اللحياني، الموازنة العامة في الإقتصاد الإسلامي، ط1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب- البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1997
- 37- سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة (مدخل تحليلي معاصر)، الدار الجامعية، بيروت، 2008
- 38- سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة (مدخل تحليلي معاصر)، الدار الجامعية، بيروت، 2008
- 39- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011
- 40- سهير محمد السيد حسن، الإقتصاد المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000
- 41- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006
- 42- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، ط1، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000
- 43- السيد عطية عبد الواحد، الموازنة العامة للدولة، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996
- 44- السيد محمد أحمد السريتي، أحمد فتحي خليل الخضراوي، الإقتصاد الدولي، ط1، دار فاروس العلمية، مكة المكرمة، 2017
- 45- السيد محمد أحمد السريتي، إقتصاديات التجارة الخارجية، ط1، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011
- 46- شقير محمد لبيب، علم المالية العامة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة- مصر، 1957
- 47- شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الدولية، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2017، ص 201
- 48- صبحي العتيبي، تطور الفكر و الأنشطة الإدارية، دار الحامد، الأردن، 2002
- 49- طارق الحاج، المالية العامة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009
- 50- الطاهر لطرش، الإقتصاد النقدي والبنكي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 250
- 51- عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الإقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003،
- 52- عادل أحمد حشيش، أساسيات الإقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002
- 53- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992
- 54- عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، ط2، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2011
- 55- عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، العراق، 2002
- 56- عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها، دار الكتب والوثائق القومية، الموصل، 2015
- 57- عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001

- 58- عبد السلام رضا، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، ط2، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010
- 59- عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي مدخل حديث، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012
- 60- عبد الكريم صادق، بركات يونس، أحمد البطريق، حامد عبد المجيد دراز، المالية العامة، دار الجامعة، بيروت، 1986
- 61- عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، ط1 مطابع جامعة الملك سعود، 1992
- 62- عبد الله عبد العزيز شاكر النجار، الإنفاق العام وأثره في التنمية الاقتصادية في الإسلام، الجامعة الأردنية، 1989
- 63- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003
- 64- عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005
- 65- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، ط1، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005
- 66- عبد المطلب عبد الحميد، الإقتصاد الكلي (النظرية والسياسات)، ط1 الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010
- 67- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، مجموعة النيل العربية، القاهرة
- 68- عبد الهادي نجار، مبادئ الإقتصاد المالي . دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1988
- 69- عثمان محمد غنيم، التخطيط أسس ومبادئ عامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2004
- 70- عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012
- 71- عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، ط1، دار مجدلاوي، عمان، 1999
- 72- عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، ط2، دار مجدلاوي، عمان، 2002
- 73- عصام بشور، المالية العامة والتشريع المالي، ط7، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1995
- 74- علي خليفة الكواري، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الكويت، 1981،
- 75- علي خليل سليمان، أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000
- 76- علي زغدود، المالية العامة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006

- 77- علي عبد الفتاح أبو شرار، الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات، ط6، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2019
- 78- علي لظفي، المالية العامة: دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس، مصر، 1995
- 79- علياء محمد عبد الجليل الغايش، آثار الديون الخارجية وإنعكاساتها على التنمية الإقتصادية في الدول النامية، مجلة الشريعة والقانون، العدد34، الجزء 2، 2019
- 80- فاطمة السويسي، المالية العامة (موازنة - ضرائب)، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005
- 81- فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2001
- 82- فليح حسين خلف، المالية العامة، ط 1، عالم الكتاب الحديث- جدار للكتاب العالمي، الأردن، 2008
- 83- فوزت فرحات، المالي، الإقتصاد المالي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1، 2001
- 84- فوزي عبد المنعم، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية للنشر، لبنان، 1994
- 85- فوزي عطوي، المالية العامة (النظم الضريبية وموازنة الدولة)، منشورات حلب الحقوقية، بيروت- لبنان، 2003
- 86- قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017
- 87- كاظم عبادي الجاسم، جغرافية التجارة الدولية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015
- 88- كامل بكرى، الاقتصاد الدولي (التجارة والتمويل)، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003
- 89- مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشر، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010
- 90- محمد أحمد الكايد، الإدارة المالية الدولية والعالمية، ط1، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2010
- 91- محمد البنا، إقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009
- 92- محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية نظريات ونماذج التوازن والاتوازن، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2003
- 93- محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع عنابة، الجزائر، 2003
- 94- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003
- 95- محمد حلمي مراد، مالية الدولة، منشورات جامعة عين شمس، مصر، بدون سنة نشر
- 96- محمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2015
- 97- محمد خير العكام، المالية العامة1، منشورات الجامعة الإفتراضية السورية، سوريا، 2018
- 98- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، ط1، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، بيروت، 2010
- 99- محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1990

- 100- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 2008
- 101- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، ط7، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، الأردن، 2015
- 102- محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، الأردن، 2007
- 103- محمد عباس محرزى، إقتصاديات المالية العامة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر، 2005
- 104- محمد عباس محرزى، اقتصاديات المالية العامة، ط6، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015
- 105- محمد محمود يونس، علي عبد الوهاب نجما، اقتصاديات دولية، دار الجامعة الإسكندرية، 2009
- 106- محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام: مبادئ المالية العامة، ط1، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2007
- 107- محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010
- 108- محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، الأردن، 2015
- 109- محمود يونس، إقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000
- 110- محمود يونس، عبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1985
- 111- المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام النفقات والقروض العامة، الدار الجامعية، بيروت، 2000
- 112- مندور أحمد، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص 163 .
- 113- موردخاي كريانين تعريب محمد إبراهيم منصور و علي مسعود عطية، الاقتصاد الدولي: مدخل السياسات، ط1، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007
- 114- ناصر دادي عدون، الإدارة و التخطيط الإستراتيجي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001
- 115- نوران يوسف، إستراتيجيات إدارة الدين العام وتنمية أسواق الدين في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2019
- 116- نوزاد عبد الرحمان الهيبي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في إقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، الأردن، 2005
- 117- هوشيار معروف، تحليل الإقتصاد الدولي، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006ذ
- 118- واثق علي الموسوي، موسوعة إقتصاديات التنمية، ط1، ج1، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2018
- 119- يحي عبد الغني أبو الفتوح، الجوانب الإقتصادية والمالية في الميزانية العامة للدولة، ط1، معهد الإدارة العامة (معهد البحوث) بالرياض، السعودية، 2014
- 120- يحي قاسم علي سهل، السهل في المالية العامة والتشريع الضريبي اليمني، المكتبة الوطنية، عدن، 2000
- 121- يوسف شباط، المالية العامة والتشريع المالي، كلية الحقوق، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2010
- 122- يونس محمود، إقتصاديات دولية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000

المقالات:

- 123- أحمد الكواز، مصفوفة الحسابات الإجتماعية وبعض الإستخدامات، جسر التنمية ، العدد 54، 2006
- 124- أشرف محمد دوابه، مقال بعنوان أزمة الدين العام المصري (رؤية تحليلية)، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 26-07-2016، ص04، متوفر على موقع: <https://eipss-eg.org/>
- 125- أحمد موسى مختار الهبيري وآخرون، أثر برنامج الاصلاح الاقتصادي على الدين العام المصري من 1990 الى 2020، مقال منشور على موقع المركز الديمقراطي العربي: <https://democraticac.de/?p=73813>
- 126- إيهاب محمد يونس، الإدارة الفعالة للدين العام حالة مصر، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 21، العدد 01، يناير 2020
- 127- باركة محمد الزين و بومدين حسين، النماذج الحسابية للتوازن العام (MEGC) كأدوات لإتخاذ القرارات العمومية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد01، نوفمبر 2011
- 128- البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وضع إستراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل ، مذكرة توجيهية لسلطات الدولة، 2009
- 129- جعفر الصائغ، مألهمية الموازنة لنا كمواطنين؟، مقال منشور في جريدة أخبار الخليج البحرينية ، بتاريخ:29-12-2020، موقع المقال: <http://www.akhbaralkhaleej.com/news/article/1232178>
- 130- حسن عبد الكريم سلوم، محمود خالد المهائني، الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 64، 2007
- 131- حنان قسوم، أثر الشفافية والمساءلة على الإصلاح الإداري، مجلة أبحاث، العدد الرابع، 2017
- 132- خالد المهائني، الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة، مجلة إدارة المال العام، التخصص والاستخدام، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، مصر، 2010
- 133- راضي محمد العضايبة وآخرون، هيكل الدين العام في الأردن وتأثيره على النمو الاقتصادي (1980-2012)، مجلة دراسات، المجلد 42، العدد2، الأردن، 2015
- 134- رشيد بنعياش، مقال بعنوان: تدبير الإنفاق العام، منشور على الموقع الرئيسي لمؤسسة الحوار المتمدن، العدد 2940، بتاريخ 10-03-2010 على الرابط:
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=207099&r=0>
- 135- سعد بن صالح الرويتع ، قياس الأداء في الوحدات الحكومية ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز(الاقتصاد والإدارة)، العدد2 ، الرياض، 2002
- 136- السعدي رجال، المديونية الخارجية للجزائر على أبواب الألفية الثالثة، مجلة الإقتصاد والمجتمع، العدد1، الجزائر، 2002

- 137- علي عبد القادر علي، العدالة الاجتماعية وسياسات الإنفاق العام في دول الثورات العربية، عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد التاسع، المجلد الثالث، 2014
- 138- عمرو هشام محمد صفوت، ترشيد الإنفاق العام ودوره في تحقيق الإستدامة المالية في العراق، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة واسط، بغداد، العدد 25، العراق، 2017
- 139- كريم سالم حسين الغالي، نزار كاظم الخيكاني، الانفاق الحكومي واختبر قانون فانجر في العراق للمدة (1975-2010) تحليل قياسي، مجلة جامعة نوروز، العدد 3، العراق، 2013
- 140- كمامسي محمد الأمين، دادن عبد الغاني، تحليل النفقات في الميزانية العامة باستخدام أسلوب التحليل إلى مركبات أساسية حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين 1970-2000، مجلة الباحث، العدد الأول، 2002
- 141- مبادرة تنمية الإنتوساي، الرقابة على إدارة الدين العام، دليل الأجهزة العليا للرقابة، الإصدار 0، مايو 2018
- 142- المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام، وثيقة معدة من طرف خبراء في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتاريخ 21-03-2001
- 143- محمد العموري، مقال بعنوان الرقابة على تنفيذ الموازنة، منشور على الموقع الإلكتروني، الموسوعة القانونية، <http://arab-ency.com.sy/law/detail/165288>
- 144- محمد بن مريم، عبد القادر قداوي، دراسة العلاقة بين حجم النفقات العمومية والنمو السكاني: دراسة تحليلية قياسية على حالة الجزائر للفترة 1965-2013، مجلة روى إستراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 11، المجلد 3، جويلية 2015
- 145- مصطفى بابكر، أساسيات نمذجة التوازن العام الحاسوبية، سلسلة جسر التنمية، العدد 35، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، نوفمبر 2004
- 146- مفتاح فاطمة، الميزانية العامة بين القانون الأساسي 84-17 ومشروع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية، مجلة القانون والعلوم السياسية، معهد الحقوق والعلوم السياسية المركز الجامعي النعام، العدد الرابع، جوان 2016
- 147- نور الدين الشاعر، مقال بعنوان: أنواع الرقابة المالية منشور على الموقع الإلكتروني بريس تطوان، <https://presstetouan.com/news24951.html>،
- 148- يوسف جيلالي، الإطار التنظيمي والميزانياتي لتسيير وتنفيذ نفقات التجهيز في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 11، العدد 2، 2019
- 149- يوسف حامد المشعل، مقال بعنوان مفهوم الدين العام، منشور بتاريخ 10-11-2018 على الموقع: <https://alwatannews.net/article/802713/Opinion>

- 150- دوعاء ممدوح محمد سليمان، أثر العلاقات الاقتصادية المصرية الأوروبية على بعض المتغيرات الكلية في الإقتصاد الزراعي المصري، رسالة دكتوراه فلسفة في العلوم الزراعية (إقتصاد زراعي)، جامعة عين شمس القاهرة، مصر، 2011
- 151- لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة: دراسة مقارنة الجزائر تونس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014/2013
- المؤتمرات والندوات العلمية**
- 152- حسن كريم، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، في ندوة مفهوم الحكم الصالح، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2006
- 153- عبد الرحمان بن عبد الله الشقاوي، نحو أداء أفضل في القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية، ورقة مقدمة ضمن ندوة " الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 1440هـ"، وزارة التخطيط، المملكة العربية السعودية، أكتوبر، 2002، على الموقع: <http://dr-ama.com/?p=4366>
- 154- العربي الزواوي، محور تكويني حول إطار النفقات متوسط المدى، وزارة التعليم العالي التونسية، تونس، 2016
- 155- محمد عبد الحليم عمر، الدين العام، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة بعنوان إدارة الدين العام، جامعة الأزهر، القاهرة، بتاريخ 2003-12-21
- المدخلات العلمية**
- 156- حوشين كمال، بوسبعين تسعديت، تحليل العلاقة الترابطية بين مفهوم الحوكمة والموازنة العامة للدولة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثامن بجامعة الشلف حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والإقتصاديات، جامعة الشلف، الجزائر، نوفمبر، 2013
- 157- سعيد يوسف كلاب، الرقابة المالية والإدارية ودورها في عملية التنمية، ورقة مقدمة ضمن مؤتمر "تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الإنسحاب الإسرائيلي"، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، يناير 2006، الموقع: http://mhassan037.blogspot.com/2014/12/blog-post_70.html
- 158- طالب سمية و بوجمعة فاطمة الزهراء، ورقة بحثية مقدمة في إطار مداخلة بعنوان: الأساليب الكمية و دورها في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، مارس 2010.
- المواد والقوانين**
- 159- القانون العضوي 15-18 المؤرخ في 02-09-2018 المتعلق بقانون المالية، ج ر: 02، العدد 53، المادتين 28 و 29
- 160- القانون العضوي 90/21 المؤرخ في 15/08/1990 والمتعلق بالحاسبة العمومية، ج ر: 01، المواد رقم: 03 و 04 و 05 و 06

161- القانون العضوي 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بمختلف قوانين المالية، المواد رقم: 03 و 06 و 23 و 24 و 35 و

162- مرسوم رئاسي رقم 01-238 المؤرخ في 19 أوت 2001، ج ر، عدد 47

باللغة الأجنبية

الكتب:

- 163- Abdul Kareem , C. Krishnan, **Public finance**, UNIVERSITY OF CALICUT, 2011
- 164- Alain Samuelson, Les grands courants de la pensée économique, 5^o édition, Presses universitaires de Grenoble, France, 1999
- 165- Anne Epaulard, Les modèles appliqués de la macroéconomie, Les Topos Dunod, Paris, 1997
- 166- Annie Vallee « Les Systèmes Fiscaux», Edition Du Seuil, Paris, France, 2000
- 167- ANWAR SHAH, **Public Expenditure** Analysis Public Sector Governance and Accountability , Washington, DC: World Bank, 2005
- 168- Bernard Decaluwé et autres, La politique économique du développement et les modèles d'équilibre général calculable, Universités francophones, la presse de l'université de Montréal, Canada, 2001
- 169- -Bernard Guilocho et d'autres, Economie Internationale, 8^{ème} Edition, Dunod, Paris, 2006
- 170- Chowdhury, A & Kirkpatrick, C, 'Development Policy and Planning: An Introduction to Models and Techniques', London and New York:Routledge, . 1994
- 171- David Pearce, Giles Atkinson, Susana Mourato, Cost-Benefit Analysis and the Environment ,Recent Developments, Oecd 2006
- 172- Dominick Salvatore, économies international, Debook superieur, bruxel,2008
- 173- Gérard Béaur et d'autres, LA DETTE PUBLIQUE DANS L'HISTOIRE, Institut de la gestion publique et du développement économique, France, 2001
- 174- Irma Adelman and Sherman Robinson, Income distribution policy in developing countries: A case study of Korea, PUBLISHED FOR THE WORLD BANK, Oxford University Press, 1978
- 175- Jean-Pierre Laffargue, Fiscalité, charges sociales, qualifications et emploi, Économie & prévision, n°125, 1996
- 176- Jean Longatte, Pasaal Vanhove, Christophe Viprey, Economie Générale, 05 édition, Paris: DUNOD, 2002
- 177- Kemal Dervis and others, General Equilibrium Models for Development Policy, A World Bank Research Publication, ugust 1989

- 178- Lance Taylor and others, Models of Growth and Distribution for Brazil, A World Bank Research Publication, Oxford University Press, 1980
- 179- Loïc Philip, finance publiques ,5 édition,cujas, paris
- 180- Maurice Mullard, The Politics of Public Expenditure, 2nd edition, Routledge, London, 2005
- 181- Olivier Beaumais, Katheline Schubert, La modélisation en équilibre général calculable, Économie rurale, N°251, 1999
- 182- Pierre Lalumière, les finances publiques, Armand collection, 7eme édition, paris, 1983
- 183- Pyatt G., and J. I. Round , Social Accounting Matrices: A Basis for Planning, The World Bank, Washington D C. 1985
- 184- Paul A. Samuelson, William D. Nordhaus, Economie. 06 édition, 2000, Paris: ECONOMICA
- 185- Robert M. Dunn JR & John H.Mutti. International Economics, sixth edition, Routledge, 2003
- 186- Ronald E. Miller and Peter D. Blair, Input–Output Analysis, 2nd ED, Cambridge University Press, America, 2009
- 187- Stephanie Damarey, Finance Publique, gualino edition, Paris, 2006
- 188- Verena Halsmayer, A model to “make decisions and take actions”, Center for the History of Political Economy at Duke University, Switzerland, February 2017
- 189- W. Dorotinsk, Budget Systems And Expenditure Classification, Public Financial Management Technical Guidance Note, International Financial Fund Fiscal Affairs Department
- 190- Zemrani A.B, Les finances de l’Etat au Maroc, Tome 1. Politique financière et droit budgétaire, Paris,1998

المقالات:

- 191- Arnold C. Harberger, The Incidence of the Corporation Income Tax, The Journal of Political Economy, Vol 70, No 3, Jun1962
- 192- Bernard Decaluwé et autres, Comment construire un modèle calculable d’équilibre général? Une illustration, L’Actualité économique, Volume 62, numéro 3, septembre 1986
- 193- C.W. M. Naastepad, Restoring Macroeconomic Stability through Fiscal Adjustment: a Real–Financial CGE Analysis for India, Review of Development Economics, vol 7(3), August 2003, P 446
- 194- Dirk P. Kroese and others, The Cross-Entropy Method for Estimation, Handbook of Statistics, Vol 31, Chennai: Elsevier B.V, 2013

- 195- Emma Samuelsson and Jesper Stage, The size and distribution of the economic impacts of Namibian hunting tourism, South African Journal of Wildlife Research vol 37, N01, April 2007
- 196- Eriko Togo, Coordinating Public Debt Management with Fiscal and Monetary Policies: An Analytical Framework, Policy Research Working Paper 4369, The World Bank, Banking and Debt Management Department Debt Management Advisory Services, September 2007
- 197- Gernot J. Muller , Understanding the Dynamic Effects of Government Spending on Foreign Trade, European University Institute, EUI Working Paper ECO No/27, Italy, October 2004
- 198- Hervé Guyomard, Nadine Herrard and others , La matrice de comptabilité sociale française du modèle Megaaf et de la maquette Megalex, Document de travail Megaaf n01 Décembre 1995, version révisée te 4 mars 1996
- 199- International monetary fund: a manual on government finance statistics, 1990
- 200- Irma Adelman and Sherman Robinson, Income distribution policy in developing countries: A case study of Korea, Published For The World Bank, Oxford University Press, 1978
- 201- John Anderson Kay, Charles Nicholas Morris, Assa Lindbeck , "Government budget" <https://www.britannica.com/topic/government-budget>
- 202- John B. Shoven and John Whalley, Applied general equilibrium models of taxation and international trade: An Introduction and Survey, Journal of Economic Literature, Vol 22, N03, September 1984
- 203- John B. Shoven and John Whalley, Applied general equilibrium models of taxation and international trade: An Introduction and Survey, Journal of Economic Literature, Vol 22, N03, September 1984
- 204- Jorge Alarcón and others, Extending the SAM with Social and Environmental Indicators: An Application to Bolivia, Economic Systems Research, Volume 12, Issue 4, 2000
- 205- Joshua C.C. Chan and Dirk P. Kroese, Improved Cross-Entropy Method for Estimation, Statistics and Computing, Vol 22 (5), September 2012
- 206- Kijong Kim, , hypothetical integration in a social accounting matrix and fixed-price multiplier analysis, Working paper No. 2, the levy economics institute of Bard College, USA, 2008
- 207- Marcelo Arbex and Fernando S. Perobelli, Solow meets Leontief: Economic Growth and Energy Consumption, Energy Economics, vol. 32, issue 1, 2010
- 208- Martín Cicowiez, Marco V. Sánchez, The Social Accounting Matrix, Inception workshop on Strengthening Macroeconomic and Social Policy Coherence through Integrated Macro-Micro Modelling, Manila, 2-3 October, 2012

- 209- Nasser Badra, Can Fiscal Policy have a Negative Effect? The Case of Lebanon, 18 Jan 2017, Posted on the site: <https://www.arabdevelopmentportal.com/blog/can-fiscal-policy-have-negative-effect-case-lebanon>
- 210- Paparas Dimitrios-Christian Richter ,The validity of Wagner's Law in Greece during the last 2 centuries, Applied Economics Quarterly, Vol 59, N04, January 2013
- 211- Pierre Boulanger, Matrice de comptabilité sociale désagrégée de l'économie sénégalaise en 2014, Technical report by the Joint Research Centre (JRC), the European Commission's, 2017
- 212- Roger Ramer, Economic Effects Of Energy Policies : Applying A Cge Model With Endogenous Growth, Doctor of Sciences, University of Zurich, May 2011
- 213- Rómulo A. Chumacero& Klaus Schmidt-Hebbel, General Equilibrium Models for the Chilean Economy, Central Bank of Chile, edition 1, volume 9, chapter 1, Chile, 2005
- 214- Sabrina Zerkak ou Mohamed Achouche, Une Matrice de Comptabilite Sociale de L'économie Algérienne Pour l'année 2013 : Méthode et Résultats, Les cahiers du Cread N° 117
- 215- Tomás J. Baliño and V. Sundararajan, Public Debt Management in Developing Countries: Key Policy, Institutional, and Operational issues, Workshop on Debt, Finance and Emerging Issues in Financial Integration Financing for Development Office (FFD), DESA 8 and 9 April 2008
- 216- Thomas Döring, Ruven D. Oehmke, About the Economic Psychology of Public Debt, Intereconomics Review of European Economic Policy, Volume 54, Number 5, 2019

المذكرات والرسائل

- 217- Faycel Zidi, Politiques Economiques et Disparites Regionales en Tunisie:Une Analyse en Equilibre General Micro Simule, Thèse de doctorat en sciences économiques, Universite Sorbonne Nouvelle - Paris 3, 2013
- 218- Oudai moussa, **Essai D'application de la Gouvernance Budgétaire Axée Sur la Performance en Algérie**, Mémoire Elabore en Vue de L'obtention D'un Diplôme de Magister en Science de Gestion, 2009-2010

المواقع:

219- موقع صندوق النقد الدولي:

(<http://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/1986/eng/pdf/ch4a.pdf>), 218
consulter

- 220 - موقع وزارة المالية الجزائرية: [/https://www.mf.gov.dz/index.php/ar](https://www.mf.gov.dz/index.php/ar)
- 221 - موقع بريس تطوان: <https://presstetouan.com/news24951.html>
- 222 - موقع الموسوعة العربية: <http://arab-ency.com.sy/law/detail/165288>
- 223 - موقع الحوار المتمدن: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=207099&r=0>
- 224 - موقع عبد الرحيم محمد: <http://dr-ama.com/?p=4366>
- 225 - مدونة الإداري: http://mhassan037.blogspot.com/2014/12/blog-post_70.html
- 226 - جريدة أخبار الخليج: <http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1232178>
- 227 - موقع بريتانیکا: <https://www.britannica.com/topic/government-budget>
- 228 - شركة الوطن للصحافة والنشر: <https://alwatannews.net/article/802713/Opinion>
- 229 - موقع المعهد المصري للدراسات: [/https://eipss-eg.org](https://eipss-eg.org)
- 230 - البوابة العربية للتنمية: <https://www.arabdevelopmentportal.com/blog/can-fiscal-policy-have-negative-effect-case-lebanon>
- 231 - موقع المركز الديمقراطي العربي: <https://democraticac.de/?p=73813>

قائمة المؤلفات

الملحق رقم 01: نتائج محاكاة السيناريو الأول (تخفيض الإنفاق العام بنسبة 5%)

MODELE M EXTER:Modèle à Economie Ouvert					
Tableau 1:LES PRIX					
Variables	Branche	Branche	Base	Niveau	Variation en %
w			1	0.804	-19.562
r	AGR		1	0.236	-76.351
r	IND		1	0.424	-57.617
r	SERV		1	1.218	21.823
pv	AGR		1	0.265	-73.494
pv	IND		1	0.46	-54.041
pv	SERV		1	1.15	15.006
pv	SAD		1	0.804	-19.562
p	AGR		1	0.586	-41.437
p	IND		1	1	-0.028
p	SERV		1	1.116	11.623
p	SAD		1	0.851	-14.872
PD	AGR		1.148	0.671	-41.536
PD	IND		1.546	1.541	-0.324
PD	SERV		1.052	1.191	13.217
PL	AGR		1	0.585	-41.536
PL	IND		1	0.997	-0.324
PL	SERV		1	1.132	13.217
PC	AGR		2.116	1.387	-34.461
PC	IND		2.267	2.266	-0.04
PC	SERV		0.437	0.487	11.488
PM	AGR		2.857	2.857	0
PM	IND		1.687	1.687	0
PM	SERV		1.052	1.052	0
PE	AGR		1	1	0
PE	IND		1	1	0
PE	SERV		1	1	0
PINDEX			1	0.653	-34.675
E			1	1	0

Tableau 2:LA PRODUCTION					
Variables	Branche	Branche	Base	Niveau	Variation en %
Xs	AGR		2525127	2252955	-10.779
Xs	IND		6148990	5670606	-7.78

Xs	SERV		4620861	4894726	5.927
Xs	SAD		3432940	3831024	11.596
Va	AGR		1421693	1268455	-10.779
Va	IND		7416504	6839509	-7.78
Va	SERV		3190388	3379473	5.927
Va	SAD		2667628	2976966	11.596
LD	AGR		132450	38940.32	-70.6
LD	IND		937481	493964	-47.309
LD	SERV		442554	670242.3	51.449
LD	SAD		2667628	2976966	11.596
LS			4180113	4180113	0
KD	AGR		1289243	1289243	0
KD	IND		6479023	6479023	0
KD	SERV		2747834	2747834	0
CI	AGR		731744.8	652873.4	-10.779
CI	IND		1214482	1119996	-7.78
CI	SERV		1671869	1770956	5.927
CI	SAD		1386211	1546956	11.596
DI	AGR	AGR	47794.58	42643.02	-10.779
DI	AGR	IND	149857.6	138198.8	-7.78
DI	AGR	SERV	31712.58	33592.1	5.927
DI	AGR	SAD	74743.96	83411.28	11.596
DI	IND	AGR	13892.49	12395.08	-10.779
DI	IND	IND	39797.64	36701.43	-7.78
DI	IND	SERV	12769.97	13526.81	5.927
DI	IND	SAD	671.988	749.912	11.596
DI	SERV	AGR	670057.7	597835.3	-10.779
DI	SERV	IND	1024826	945096.1	-7.78
DI	SERV	SERV	1627386	1723837	5.927
DI	SERV	SAD	1310795	1462795	11.596

Tableau 3: Revenus et Epargnes

Variabes	Branche	Branche	Base	Niveau	Variation en %
YM	H		8822702	3391976	-61.554
YE			10548738	6398395	-39.344
YG			4433269	4975081	12.222
YDM	H		8177286	3143840	-61.554
TVA	AGR		503896	233882.1	-53.585
TVA	IND		2328804	2139935	-8.11
TVA	SERV		241471	290130.1	20.151
TIM	AGR		529616	161108.9	-69.58

TIM	IND		312489	287191.4	-8.096
TIM	SERV		0	0	0
MC	AGR		59702	27710.53	-53.585
MC	IND		1917345	1761846	-8.11
MC	SERV		-1977047	2375444	20.151
TDM	H		645416.1	248136.7	-61.554
TDE			2662078	1614698	-39.344
SM	H		190599.5	73277.89	-61.554
SE			3242240	4783697	47.543
SG			970756.9	1684217	73.495

Tableau 4: Demandes

Variables	Branche	Branche	Base	Niveau	Variation en %
C	AGR	H	745305.9	437203.2	-41.339
C	IND	H	35751.73	13750.58	-61.539
C	SERV	H	6564002	2263550	-65.516
D	AGR		2521369	2243944	-11.003
D	IND		523328	481898.4	-7.917
D	SERV		4033350	4333388	7.439
Q	AGR		1876723	1329088	-29.18
Q	IND		166670	153213.7	-8.074
Q	SERV		6629109	7144191	7.77
DIT	AGR		304108.7	297845.2	-2.06
DIT	IND		67132.09	63373.24	-5.599
DIT	SERV		4633066	4729563	2.083
INV	AGR		354415.6	594039.5	67.611
INV	IND		69238.77	76089.91	9.895
INV	SERV		0	0	0
IT			4285778	4707981	9.851
G			3432940	3261293	-5

Tableau 5: Commerce Extérieur

Variables	Branche	Branche	Base	Niveau	Variation en %
M	AGR		355804	108235.4	-69.58
M	IND		3429760	3152103	-8.096
M	SERV		599392	660168.5	10.14
EX	AGR		3758	7481.614	99.085
EX	IND		5625662	5188707	-7.767
EX	SERV		587511.3	557528.7	-5.103
SR			-1833211	-	0

1833211

Tableau 6:Variation Equivalente		
	H	ALL
Change in nominal income	-61.554	
Equivalent Variation	-61.554	-61.554

الملحق رقم 02: نتائج محاكاة السيناريو الثاني (زيادة الإنفاق العام بنسبة 5%)

MODELE M EXTER:Modèle à Economie Ouvert					
Tableau 1:LES PRIX					
Variables	Branche	Branche	Base	Niveau	Variation en %
w			1	0.877	-12.32
r	AGR		1	0.235	-76.466
r	IND		1	0.415	-58.466
r	SERV		1	1.262	26.165
pv	AGR		1	0.266	-73.398
pv	IND		1	0.456	-54.352
pv	SERV		1	1.2	19.954
pv	SAD		1	0.877	-12.32
p	AGR		1	0.59	-40.966
p	IND		1	0.998	-0.158
p	SERV		1	1.156	15.621
p	SAD		1	0.914	-8.574
PD	AGR		1.148	0.677	-41.062
PD	IND		1.546	1.517	-1.868
PD	SERV		1.052	1.239	17.723
PL	AGR		1	0.589	-41.062
PL	IND		1	0.981	-1.868
PL	SERV		1	1.177	17.723
PC	AGR		2.116	1.396	-34.021
PC	IND		2.267	2.262	-0.23
PC	SERV		0.437	0.504	15.398
PM	AGR		2.857	2.857	0
PM	IND		1.687	1.687	0
PM	SERV		1.052	1.052	0
PE	AGR		1	1	0
PE	IND		1	1	0
PE	SERV		1	1	0

PINDEX			1	0.676	-32.434
E			1	1	0

Tableau 2:LA PRODUCTION					
Variables	Branche	Branche	Base	Niveau	Variation en %
Xs	AGR		2525127	2233922	-11.532
Xs	IND		6148990	5594815	-9.012
Xs	SERV		4620861	4860102	5.177
Xs	SAD		3432940	3942607	14.846
Va	AGR		1421693	1257739	-11.532
Va	IND		7416504	6748095	-9.012
Va	SERV		3190388	3355567	5.177
Va	SAD		2667628	3063674	14.846
LD	AGR		132450	35550.78	-73.159
LD	IND		937481	444083.4	-52.63
LD	SERV		442554	636804.4	43.893
LD	SAD		2667628	3063674	14.846
LS			4180113	4180113	0
KD	AGR		1289243	1289243	0
KD	IND		6479023	6479023	0
KD	SERV		2747834	2747834	0
CI	AGR		731744.8	647357.7	-11.532
CI	IND		1214482	1105027	-9.012
CI	SERV		1671869	1758428	5.177
CI	SAD		1386211	1592014	14.846
DI	AGR	AGR	47794.58	42282.76	-11.532
DI	AGR	IND	149857.6	136351.7	-9.012
DI	AGR	SERV	31712.58	33354.47	5.177
DI	AGR	SAD	74743.96	85840.74	14.846
DI	IND	AGR	13892.49	12290.36	-11.532
DI	IND	IND	39797.64	36210.89	-9.012
DI	IND	SERV	12769.97	13431.13	5.177
DI	IND	SAD	671.988	771.754	14.846
DI	SERV	AGR	670057.7	592784.6	-11.532
DI	SERV	IND	1024826	932464.3	-9.012
DI	SERV	SERV	1627386	1711643	5.177
DI	SERV	SAD	1310795	1505401	14.846

Tableau 3:Revenus et Epargnes					
Variables	Branche	Branche	Base	Niveau	Variation en %
YM	H		8822702	3694683	-58.123

YE			10548738	6461198	-38.749
YG			4433269	4950774	11.673
YDM	H		8177286	3424402	-58.123
TVA	AGR		503896	234122.5	-53.538
TVA	IND		2328804	2075155	-10.892
TVA	SERV		241471	299602.5	24.074
TIM	AGR		529616	162356.6	-69.344
TIM	IND		312489	278710.1	-10.81
TIM	SERV		0	0	0
MC	AGR		59702	27739.02	-53.538
MC	IND		1917345	1708511	-10.892
MC	SERV		-1977047	-2453000	24.074
TDM	H		645416.1	270280.9	-58.123
TDE			2662078	1630547	-38.749
SM	H		190599.5	79817.36	-58.123
SE			3242240	4830651	48.991
SG			970756.9	1316615	35.628

Tableau 4: Demandes

Variables	Branche	Branche	Base	Niveau	Variation en %
C	AGR	H	745305.9	473046.2	-36.53
C	IND	H	35751.73	15006.31	-58.026
C	SERV	H	6564002	2382022	-63.711
D	AGR		2521369	2225138	-11.749
D	IND		523328	472068.9	-9.795
D	SERV		4033350	4319316	7.09
Q	AGR		1876723	1321587	-29.58
Q	IND		166670	148859.4	-10.686
Q	SERV		6629109	7127497	7.518
DIT	AGR		304108.7	297829.7	-2.065
DIT	IND		67132.09	62704.14	-6.596
DIT	SERV		4633066	4742293	2.358
INV	AGR		354415.6	550711.4	55.386
INV	IND		69238.77	71148.96	2.759
INV	SERV		0	0	0
IT			4285778	4393873	2.522
G			3432940	3604587	5

Tableau 5: Commerce Extérieur					
Variabes	Branche	Branche	Base	Niveau	Variation en %
M	AGR		355804	109073.6	-69.344
M	IND		3429760	3059016	-10.81
M	SERV		599392	663181.7	10.642
EX	AGR		3758	7329.697	95.042
EX	IND		5625662	5122708	-8.94
EX	SERV		587511.3	534444.7	-9.032
SR			-1833211	-1833211	0

Tableau 6: Variation Equivalente		
	H	ALL
Change in nominal income	-58.123	
Equivalent Variation	-58.123	-58.123

الملحق رقم 03: نتائج محاكاة السيناريو الثالث (تخفيض الإنفاق العام بنسبة 10%)

MODELE M EXTER: Modèle à Economie Ouvert					
Tableau 1: LES PRIX					
Variabes	Branche	Branche	Base	Niveau	Variation en %
w			1	0.769	-23.146
r	AGR		1	0.237	-76.262
r	IND		1	0.428	-57.172
r	SERV		1	1.197	19.712
pv	AGR		1	0.265	-73.517
pv	IND		1	0.461	-53.887
pv	SERV		1	1.126	12.574
pv	SAD		1	0.769	-23.146
p	AGR		1	0.583	-41.654
p	IND		1	1	0.04
p	SERV		1	1.097	9.658
p	SAD		1	0.82	-17.987
PD	AGR		1.148	0.669	-41.754
PD	IND		1.546	1.553	0.469
PD	SERV		1.052	1.168	10.995

PL	AGR		1	0.582	-41.754
PL	IND		1	1.005	0.469
PL	SERV		1	1.11	10.995
PC	AGR		2.116	1.382	-34.663
PC	IND		2.267	2.268	0.058
PC	SERV		0.437	0.479	9.559
PM	AGR		2.857	2.857	0
PM	IND		1.687	1.687	0
PM	SERV		1.052	1.052	0
PE	AGR		1	1	0
PE	IND		1	1	0
PE	SERV		1	1	0
PINDEX			1	0.642	-35.778
E			1	1	0

Tableau 2: LA PRODUCTION

Variables	Branche	Branche	Base	Niveau	Variation en %
Xs	AGR		2525127	2263335	-10.367
Xs	IND		6148990	5710905	-7.124
Xs	SERV		4620861	4913849	6.341
Xs	SAD		3432940	3767271	9.739
Va	AGR		1421693	1274299	-10.367
Va	IND		7416504	6888115	-7.124
Va	SERV		3190388	3392676	6.341
Va	SAD		2667628	2927426	9.739
LD	AGR		132450	40909.76	-69.113
LD	IND		937481	522426.9	-44.273
LD	SERV		442554	689349.8	55.766
LD	SAD		2667628	2927426	9.739
LS			4180113	4180113	0
KD	AGR		1289243	1289243	0
KD	IND		6479023	6479023	0
KD	SERV		2747834	2747834	0
CI	AGR		731744.8	655881.3	-10.367
CI	IND		1214482	1127956	-7.124
CI	SERV		1671869	1777875	6.341
CI	SAD		1386211	1521213	9.739
DI	AGR	AGR	47794.58	42839.49	-10.367
DI	AGR	IND	149857.6	139181	-7.124
DI	AGR	SERV	31712.58	33723.33	6.341
DI	AGR	SAD	74743.96	82023.23	9.739

DI	IND	AGR	13892.49	12452.19	-10.367
DI	IND	IND	39797.64	36962.26	-7.124
DI	IND	SERV	12769.97	13579.66	6.341
DI	IND	SAD	671.988	737.433	9.739
DI	SERV	AGR	670057.7	600589.6	-10.367
DI	SERV	IND	1024826	951812.6	-7.124
DI	SERV	SERV	1627386	1730572	6.341
DI	SERV	SAD	1310795	1438453	9.739

Tableau 3: Revenus et Epargnes					
Variables	Branche	Branche	Base	Niveau	Variation en %
YM	H		8822702	3242143	-63.252
YE			10548738	6370363	-39.61
YG			4433269	4990656	12.573
YDM	H		8177286	3004967	-63.252
TVA	AGR		503896	233927.4	-53.576
TVA	IND		2328804	2174122	-6.642
TVA	SERV		241471	285499.5	18.233
TIM	AGR		529616	160641.4	-69.668
TIM	IND		312489	291666	-6.664
TIM	SERV		0	0	0
MC	AGR		59702	27715.91	-53.576
MC	IND		1917345	1789993	-6.642
MC	SERV		-1977047	-2337531	18.233
TDM	H		645416.1	237175.8	-63.252
TDE			2662078	1607624	-39.61
SM	H		190599.5	70040.99	-63.252
SE			3242240	4762740	46.897
SG			970756.9	1871438	92.781

Tableau 4: Demandes					
Variables	Branche	Branche	Base	Niveau	Variation en %
C	AGR	H	745305.9	419188.1	-43.756
C	IND	H	35751.73	13130.4	-63.273
C	SERV	H	6564002	2201660	-66.459
D	AGR		2521369	2254210	-10.596
D	IND		523328	487085.3	-6.925
D	SERV		4033350	4341369	7.637
Q	AGR		1876723	1333473	-28.947
Q	IND		166670	155510.1	-6.696
Q	SERV		6629109	7153960	7.917

DIT	AGR		304108.7	297767	-2.085
DIT	IND		67132.09	63731.54	-5.065
DIT	SERV		4633066	4721426	1.907
INV	AGR		354415.6	616518.1	73.953
INV	IND		69238.77	78648.21	13.59
INV	SERV		0	0	0
IT			4285778	4871008	13.655
G			3432940	3089646	-10

Tableau 5: Commerce Extérieur					
Variabes	Branche	Branche	Base	Niveau	Variation en %
M	AGR		355804	107921.3	-69.668
M	IND		3429760	3201215	-6.664
M	SERV		599392	658767.4	9.906
EX	AGR		3758	7558.073	101.12
EX	IND		5625662	5223818	-7.143
EX	SERV		587511.3	569738.3	-3.025
SR			-1833211	-1833211	0

Tableau 6: Variation Equivalente		
	H	ALL
Change in nominal income	-63.252	
Equivalent Variation	-63.252	-63.252

الملحق رقم 04: نتائج محاكاة السيناريو الرابع (رفع الإنفاق العام بنسبة 10%)

MODELE M EXTER: Modèle à Economie Ouvert

Tableau 1: LES PRIX					
Variabes	Branche	Branche	Base	Niveau	Variation en %
w			1	0.913	-8.668
r	AGR		1	0.235	-76.494
r	IND		1	0.411	-58.873
r	SERV		1	1.284	28.394
pv	AGR		1	0.267	-73.326
pv	IND		1	0.455	-54.509
pv	SERV		1	1.225	22.469
pv	SAD		1	0.913	-8.668
p	AGR		1	0.593	-40.713

p	IND		1	0.998	-0.222
p	SERV		1	1.177	17.651
p	SAD		1	0.946	-5.395
PD	AGR		1.148	0.679	-40.808
PD	IND		1.546	1.505	-2.62
PD	SERV		1.052	1.263	20.006
PL	AGR		1	0.592	-40.808
PL	IND		1	0.974	-2.62
PL	SERV		1	1.2	20.006
PC	AGR		2.116	1.401	-33.785
PC	IND		2.267	2.260	-0.324
PC	SERV		0.437	0.513	17.377
PM	AGR		2.857	2.857	0
PM	IND		1.687	1.687	0
PM	SERV		1.052	1.052	0
PE	AGR		1	1	0
PE	IND		1	1	0
PE	SERV		1	1	0
PINDEX			1	0.687	-31.297
E			1	1	0

Tableau 2:LA PRODUCTION

Variables	Branche	Branche	Base	Niveau	Variation en %
Xs	AGR		2525127	2225193	-11.878
Xs	IND		6148990	5559110	-9.593
Xs	SERV		4620861	4844418	4.838
Xs	SAD		3432940	3991589	16.273
Va	AGR		1421693	1252825	-11.878
Va	IND		7416504	6705030	-9.593
Va	SERV		3190388	3344738	4.838
Va	SAD		2667628	3101736	16.273
LD	AGR		132450	34087.82	-74.264
LD	IND		937481	422151.4	-54.97
LD	SERV		442554	622137	40.579
LD	SAD		2667628	3101736	16.273
LS			4180113	4180113	0
KD	AGR		1289243	1289243	0
KD	IND		6479023	6479023	0
KD	SERV		2747834	2747834	0
CI	AGR		731744.8	644828.3	-11.878
CI	IND		1214482	1097975	-9.593

CI	SERV		1671869	1752754	4.838
CI	SAD		1386211	1611792	16.273
DI	AGR	AGR	47794.58	42117.55	-11.878
DI	AGR	IND	149857.6	135481.5	-9.593
DI	AGR	SERV	31712.58	33246.83	4.838
DI	AGR	SAD	74743.96	86907.21	16.273
DI	IND	AGR	13892.49	12242.34	-11.878
DI	IND	IND	39797.64	35979.81	-9.593
DI	IND	SERV	12769.97	13387.78	4.838
DI	IND	SAD	671.988	781.343	16.273
DI	SERV	AGR	670057.7	590468.4	-11.878
DI	SERV	IND	1024826	926513.5	-9.593
DI	SERV	SERV	1627386	1706119	4.838
DI	SERV	SAD	1310795	1524104	16.273

Tableau 3: Revenus et Epargnes

Variables	Branche	Branche	Base	Niveau	Variation en %
YM	H		8822702	3847355	-56.393
YE			10548738	6495724	-38.422
YG			4433269	4941768	11.47
YDM	H		8177286	3565906	-56.393
TVA	AGR		503896	234395.4	-53.483
TVA	IND		2328804	2044415	-12.212
TVA	SERV		241471	304437	26.076
TIM	AGR		529616	163126.4	-69.199
TIM	IND		312489	274684.5	-12.098
TIM	SERV		0	0	0
MC	AGR		59702	27771.36	-53.483
MC	IND		1917345	1683203	-12.212
MC	SERV		-1977047	-2492582	26.076
TDM	H		645416.1	281449.5	-56.393
TDE			2662078	1639260	-38.422
SM	H		190599.5	83115.58	-56.393
SE			3242240	4856465	49.787
SG			970756.9	1135962	17.018

Tableau 4: Demandes

Variables	Branche	Branche	Base	Niveau	Variation en %
C	AGR	H	745305.9	490840.4	-34.142
C	IND	H	35751.73	15641.05	-56.251

C	SERV	H	6564002	2438629	-62.848
D	AGR		2521369	2216523	-12.091
D	IND		523328	467403.4	-10.686
D	SERV		4033350	4313113	6.936
Q	AGR		1876723	1318419	-29.749
Q	IND		166670	146791.8	-11.927
Q	SERV		6629109	7120394	7.411
DIT	AGR		304108.7	297753.1	-2.09
DIT	IND		67132.09	62391.27	-7.062
DIT	SERV		4633066	4747205	2.464
INV	AGR		354415.6	529825.4	49.493
INV	IND		69238.77	68759.46	-0.692
INV	SERV		0	0	0
IT			4285778	4242332	-1.014
G			3432940	3776234	10

Tableau 5: Commerce Extérieur

Variables	Branche	Branche	Base	Niveau	Variation en %
M	AGR		355804	109590.8	-69.199
M	IND		3429760	3014832	-12.098
M	SERV		599392	664777.9	10.909
EX	AGR		3758	7254.324	93.037
EX	IND		5625662	5091632	-9.493
EX	SERV		587511.3	523525.5	-10.891
SR			-1833211	-1833211	0

Tableau 6: Variation Equivalente

	H	ALL
Change in nominal income	-56.393	
Equivalent Variation	-56.393	-56.393